



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العالمي  
جامعة كربلاء  
كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم إدارة الاعمال

## أثر التمويل بالملكية في الأداء المالي

دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

رسالة مقدمة

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

وهي جزء من نيل درجة ماجستير في علوم ادارة الاعمال

تقدم بها

محمد عباس محسن الخفاجي

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

ميثاق هاتف الفتلاوي

## إقرار المشرف

أشهد أن اعداد رسالة الماجستير الموسومة بـ ( أثر التمويل بالملكية في الأداء المالي/ دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية) التي تقدم بها الطالب (محمد عباس محسن الخفاجي) جرى تحت إشرافي في كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، وهي جزء من نيل درجة ماجستير علوم في إدارة الأعمال.

أ.م.د. ميثاق هاتف الفتلاوي

المشرف

٢٠١٧ / /

توصية رئيس قسم إدارة الأعمال

بناءً على توصية المشرف أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.د. فيصل علوان الطائي

رئيس قسم ادارة الاعمال

٢٠١٧ / /

# إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن رسالة الماجستير الموسومة بـ « أثر التمويل بالملكية في الاداء المالي/ دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية» ، التي تقدم بها طالب الماجستير "محمد عباس محسن الخفاجي" ، قد راجعتها من الناحية اللغوية وأصبحت بأسلوب علمي سليم خالٍ من الأخطاء اللغوية.. ولأجله وقعت.

الخبير اللغوي  
صلاح مهدي جواد  
قسم الإحصاء  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة كربلاء

# إقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا رئيس وأعضاء لجنة المناقشة أطلعنا على محتويات الرسالة الموسومة بـ « أثر

التمويل بالملكية في الاداء المالي/ دراسة تطبيقية في عينة من المصارف

المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية» ، وقد ناقشنا الطالب في مضمونها وفيما له

علاقة بها. وأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في علوم إدارة الأعمال.

رئيساً

عضواً

عضواً

أ. م. د. ميثاق هاتف الفتلاوي  
المشرف (عضواً)

## مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة.

الاستاذ الدكتور

عواد كاظم شعلان الخالدي

العميد

التاريخ / / ٢٠١٧م

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۗ لَهَا مَا كَسَبَتْ  
وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ  
أَخْطَأْنَا ۗ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى  
الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ۗ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۗ  
وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۗ أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا  
عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ "

## الاهداء

إلى من توكلت عليه الله تعالى ربي

إلى سيد البشرية جمعاء ومعلمها المصطفى محمد ﷺ

إلى صاحب العصر والزمان محمد الله فرجه الشريف

اهدي هذا الجهد

الباحث

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه .  
 اما بعد فلا يسعني الا ان اتقدم بوافر شكري وفائق احترامي الى الاستاذ المساعد  
 الدكتور « ميثاق هاتف القتلاوي » لإشرافه على هذه الدراسة ولما ابداه من إرشادات  
 وتوجيهات سديدة كان لها الاثر الكبير في اتمام الدراسة فجزاه الله عني خيراً .  
 واقدم شكري وتقديري الى عميد الكلية والسادة المعاونين ورئيس قسم ادارة الأعمال  
 الاستاذ الدكتور « فيصل علوان الطائي » .  
 واتقدم بفائق الشكر الى اساتذتي في قسم ادارة الاعمال والى الاخ « حيدر عباس الجنبابي »  
 لما ابدوه من مساعده .  
 واقدم شكري وتقديري وامتناني الى زميلتي ويد العون الست « مكية ابراهيم خلف »  
 لما قدمته لي من مساعده في بعض الصعوبات التي واجهتني .  
 وايضاً شكري الى والدي واخي واختي لاهتمامهم بي وتقديمهم المساعده .  
 واقدم شكري الى منتسبي مكتبة الدراسات العليا - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة  
 كربلاء .

واتقدم بخالص شكري وامتناني الى كل من ساهم في اعداد هذه الدراسة .

وما توفيقي الا بالله

محمد عباس محسن الحفاجي

## المستخلص

سعت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التمويل بالملكية في الاداء المالي ، ومن أجل تحقيق ذلك، تم اعتماد المبالغ الاجمالية للتمويل بالملكية كمتغير توضيحي وتم التعبير عن الاداء المالي بوصفه متغيراً استجابياً متمثلاً بقياسه بالمؤشرات (مؤشرات السيولة" نسبة التداول ، النسبة السريعة " ، مؤشرات الكفاءة التشغيلية " دوران الحسابات المدينة ، دوران الموجودات الثابتة " ، مؤشرات الرفعة المالية " نسبة المديونية ، نسبة الديون " ، مؤشرات الربحية التشغيلية " نسب هامش صافي الدخل ، معدل العائد على حق الملكية " ، مؤشرات السوق المالية " ربحية السهم الواحد ، نسبة السعر الى الربحية). فقد انطلقت تساؤلات البحث لتسلط الضوء على علاقة الارتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة ومحاولة تشخيص واقعهما ضمن عينة الدراسة المتمثلة بالمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

إذ تم الحصول على المعلومات اللازمة للجانب الميداني من خلال النشرات الرسمية للسوق وللمدة من (٢٠٠٦-٢٠١٥) ولثمانى مصارف.

واستعملت ادوات قياس عدة في الجانب العملي وضمن برنامج Spss، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها بوجود علاقة ارتباط وتأثير ايجابية بين التمويل بالملكية ومؤشرات الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة، في حين كانت توصية للدراسة تتعلق بضرورة قيام المصارف عينة الدراسة باعتماد المؤشرات المالية في تحديد مدى مساهمة راس المال الممتلك في الاداء المالي كونها اثبتت دقتها في عكس انسيابية العلاقة بين التمويل الممتلك والاداء المالي .



## قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	الآية
ب	الاهداء
ج	شكر وتقدير
د	المستخلص
هـ	قائمة المحتويات
و	قائمة الاشكال
ز	قائمة الجداول
ح	قائمة الملاحق
1-2	المقدمة
3	الفصل الاول : منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة
15-4	المبحث الاول : منهجية الدراسة
24-16	المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة
25	الفصل الثاني : الاطار النظري للدراسة
43-26	المبحث الاول : التمويل بالملكية
62-44	المبحث الثاني : الاداء المالي
63	الفصل الثالث : الجانب العملي للدراسة
89-64	المبحث الاول : علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة
137-90	المبحث الثاني : علاقات الاثر بين متغيرات الدراسة

138	الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات
139	الفصل الرابع
141-140	المبحث الاول : الاستنتاجات
143-142	المبحث الثاني : التوصيات
153-144	المصادر
-	الملاحق
-	المستخلص باللغة الانجليزية
-	العنوان باللغة الانجليزية

## قائمة الاشكال

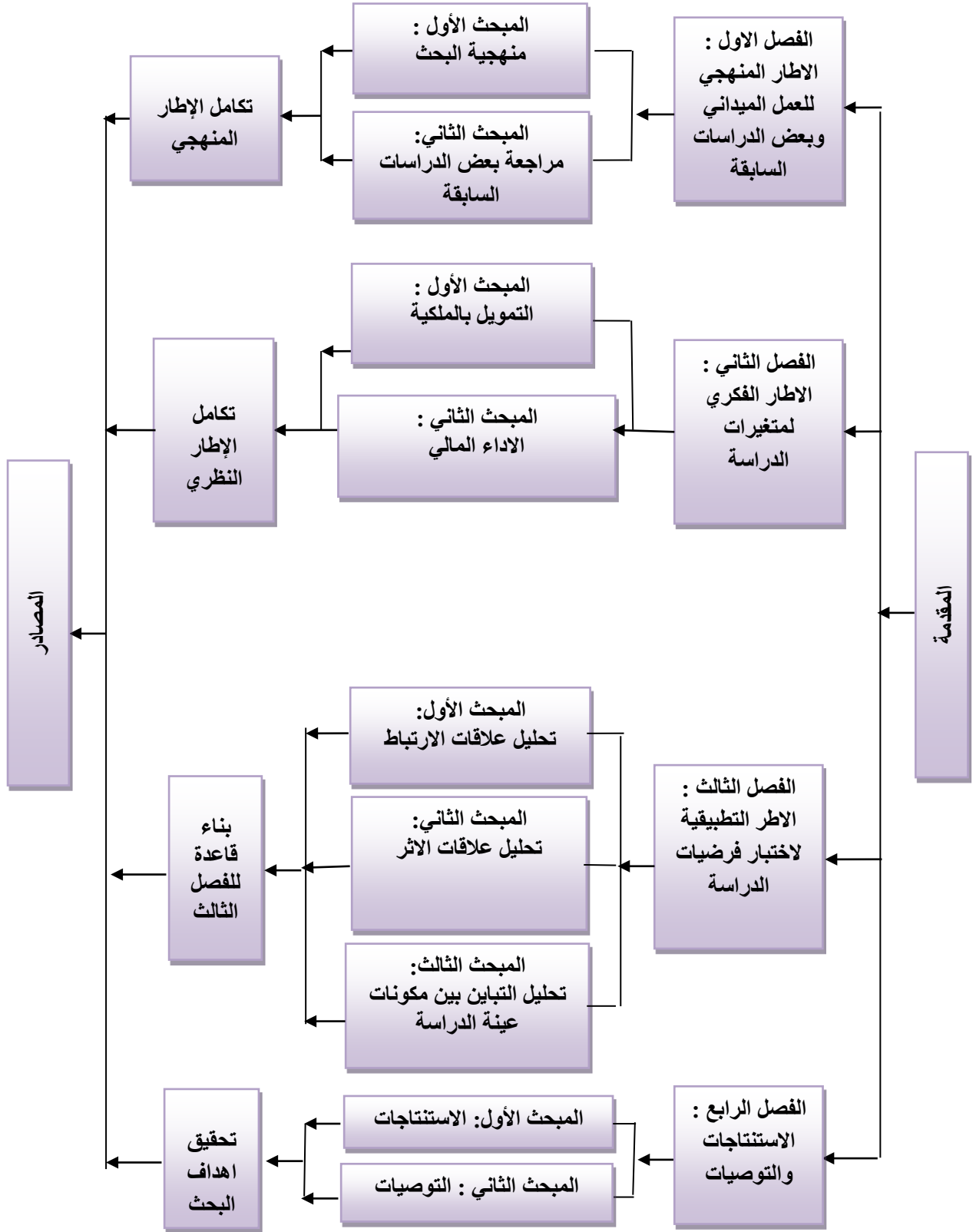
الصفحة	عنوان الشكل	ت
ي	انسيابية الدراسة وهيكلتها	1
8	مخطط الدراسة الفرضي	2
28	الميزانية العمومية لإحدى المؤسسات المالية	3
30	سياسة التمويل المتحفظة	4
31	سياسة التمويل المجازفة	5
32	سياسة التمويل المثلى	6
33	العلاقة بين التمويل المقترض ومعدل كلفة التمويل على وفق النظرية التقليدية	7
34	العلاقة بين كلفة التمويل والرافعة المالية وفق النظرية التقليدية	8
35	النظرية التقليدية وقيمة المنشأة	9
37	قيمة المنشأة وفق المقترح (M&M)	10
38	الكلفة المرجحة لهيكل رأس المال على وفق المقترح الثاني لـ (M&M)	11
46	مستوى اداء المنظمة	12

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	ت
14	اسماء المصارف عينة الدراسة	1
45	حاجات الاداء الثلاث	2
64	معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة	3
68	نتائج قيمة (t) المحسوبة ودلالة علاقات الارتباط لمؤشر السيولة	4
71	نتائج قيمة (t) المحسوبة ودلالة علاقات الارتباط لمؤشر الكفاءة التشغيلية	5
76	نتائج قيمة (t) المحسوبة ودلالة علاقات الارتباط لمؤشر الرافعة المالية	6
80	نتائج قيمة (t) المحسوبة ودلالة علاقات الارتباط لمؤشر الربحية التشغيلية	7
85	نتائج قيمة (t) المحسوبة ودلالة علاقات الارتباط لمؤشر السوق	8
90	العلاقة التأثيرية بين مؤشر التمويل بالملكية ومؤشرات السيولة	9
96	العلاقة التأثيرية بين مؤشر التمويل بالملكية ومؤشرات الكفاءة التشغيلية	10
106	العلاقة التأثيرية بين مؤشر التمويل بالملكية ومؤشرات الرافعة المالية	11
117	العلاقة التأثيرية بين مؤشر التمويل بالملكية ومؤشرات الربحية التشغيلية	12
127	العلاقة التأثيرية بين مؤشر التمويل بالملكية ومؤشرات السوق	13

## قائمة الملاحق

ت	عنوان الملحق
1	الميزانية العمومية لمصرف آشور الدولي للمدة (2015-2006)
2	الميزانية العمومية لمصرف الإتحاد العراقي للمدة (2015-2006)
3	الميزانية العمومية لمصرف الإستثمار العراقي للمدة (2015-2006)
4	الميزانية العمومية لمصرف الأهلي العراقي للمدة (2015-2006)
5	الميزانية العمومية لمصرف التجاري العراقي للمدة (2015-2006)
6	الميزانية العمومية لمصرف الخليج التجاري للمدة (2015-2006)
7	الميزانية العمومية لمصرف الشرق الأوسط للإستثمار للمدة (2015-2006)
8	الميزانية العمومية لمصرف العراقي الاسلامي للمدة (2015-2006)



شكل (1) انسيابية الدراسة وهيكلتها

## المقدمة

تعد المصارف المفتاح الرئيس لتنشيط وتعزيز الاستثمار المحلي والدولي فهي تسيطر عليه نسبة كبيرة من مجريات اقتصاديات البلدان ولاسيما البلدان المتقدمة من خلال انشطتها المتعددة كتقديم وإنتاج خدمات مصرفية وغيرها كتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وما يعنيه ذلك من أهمية كبيرة للبلدان . إذ تشكل المصارف القوة المحركة في النظام الاقتصادي والسياسي ومن ثم الاستثمار المحلي والدولي. فقد تتعدد مصادر تمويل المصارف ، وتختلف التكاليف المرتبطة بكل نوع من أنواع هذه المصادر التمويلية وأهميتها نتيجة لانتشار أعمال المصارف دولياً ومحلياً، فضلاً عن اختلاف المخاطرة الخاصة بها ، ويواجه المديرون الماليون للمصارف اشكالية مهمة تتعلق بتحديد المصدر الأفضل للتمويل استناداً إلى متغيرات متداخلة مثل أسعار الصرف ، أسعار الفائدة ، الضريبة ومعدل العائد المطلوب وغيرها من المتغيرات ، إذ تؤثر هذه المتغيرات في كلفة التمويل والمخاطرة بصورة متباينة لذلك على المصارف اختيار التمويل الأمثل الذي يحقق ادنى كلفة ممكنة مع تخفيض درجة المخاطرة ومن ثم زيادة العوائد .

أن الاستراتيجيات التمويلية للمصارف تعد مسألة في غاية التعقيد إذ أنها تعكس التفاعل بين قناعات مجلس الادارة والمالكين والمساهمين وخيار الشكل التمويلي ومصادره ، وأيضاً الحاجة للتقارير المالية الموحدة ومدى توفر المعلومات المالية لغرض الوقوف على جدوى التمويل واثره في الاداء المالي. أن ما يهم الإدارة المالية في هذا الجانب هو علاقة مصدر التمويل بالكلفة والاداء المالي .

وعليه فإن مزيج الأموال في هيكل التمويل للمصارف سوف ينعكس في كلفة التمويل ومن ثم في عائد ومخاطرة المصارف. ولا تخفى أهمية التمويل بالملكية للمصارف

لاعتبارات قانونية وادارية تتعلق باتخاذ القرار والمركز المالي وغيرها من المؤشرات التي تقرأها الاسواق والمستثمرين عن المصارف المدرجة .

وانسجاماً مع طبيعة الموضوع فقد جرى تقسيم الرسالة على أربعة فصول ، تضمن الفصل الأول مبحثين خصص المبحث الأول منه لتناول منهجية الدراسة ، أما المبحث الثاني فقد تناول موضوع الدراسات السابقة. أما الفصل الثاني من الدراسة فقد خصص للاطار النظري للدراسة والذي يكشف عن طبيعة المادة النظرية المعرفية للتمويل بالملكية، والاداء المالي ، أما الفصل الثالث فقد خصص للجانب التطبيقي للدراسة بمبحثين تناول المبحث الاول منها علاقات الارتباط بين التمويل بالملكية والاداء المالي في حين خصص المبحث الثاني لبيان تأثير التمويل بالملكية في الاداء المالي.

أما الفصل الرابع فقد خصص لعرض الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة متضمنا مبحثين ، المبحث الأول خصص للاستنتاجات أما المبحث الثاني فقد خصص للتوصيات .



---

# الفصل الاول

## المنهجية وبعض الدراسات السابقة

### المبحث الاول: منهجية الدراسة:

- الخطوة الاولى: دوافع بناء تساؤلات الدراسة.
- الخطوة الثانية: أهمية الدراسة والحاجه إليها.
- الخطوة الثالثة: الاهداف والمرامي المتوخاة للدراسة.
- الخطوة الرابعة: استراتيجية الدراسة.
- الخطوة الخامسة: نمط الدراسة ومنهجه.
- الخطوة السادسة: المخطط الفرضي للدراسة وفلسفته.
- الخطوة السابعة: بناء فرضيات الدراسة.
- الخطوة الثامنة: التعريفات الاجرائية لمتغيرات الدراسة.
- الخطوة التاسعة: حدود الدراسة (معرفية ، ميدانية، زمانية).
- الخطوة العاشرة: اساليب جمع البيانات.
- الخطوة الحادية عشر: وصف عينة الدراسة.
- الخطوة الثانية عشر: اساليب وادوات القياس والاختبار المستخدمة.

### المبحث الثاني: الاسهامات العلمية لبعض الدراسات السابقة:

- اولاً: بعض الدراسات التي تناولت التمويل بالملكية.
  - ثانياً: بعض الدراسات التي تناولت الاداء المالي.
  - ثالثاً: جوانب الافادة من الدراسات السابقة.
  - رابعاً: جوانب التميز والاختلاف للدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.
-

## المبحث الاول منهجية الدراسة

تمثل المنهجية في دراسات البحوث العلمية استراتيجية عمل تتضمن عرض الرؤى والتساؤلات المراد دراستها واستكشاف توافر تأثيراتها بين متغيرات الدراسة او دراسة مشكلة تتجلى للباحث من واقع العمل وفي الحالتين يضع الباحث حدودا معرفية تسهل لدراسة موضوعه البحث وذلك يعد جوهر بناء مشروع الدراسة وجميع ما يتبعه من اهمية للموضوع ونموذج الدراسة والفرضيات وغيرها من المتعلقات ببيان كيفية بناء وعمل الدراسة موضوع البحث وعليه ستضم المنهجية مجموعة من الفقرات الاساسية الآتية:

### الخطوة الاولى:- دوافع بناء تساؤلات الدراسة

تقوم الدراسة والبحوث العلمية على ثلاثة انواع من الاطر الصياغية التي تمهد للشروع بالدراسة **النوع الاول** يعتمد على استكشاف مشكلة من واقع عمل المنظمات ثم صياغتها بأطر معرفية ، وبناء الاهداف والفرضيات لغرض تحويلها من إطار معرفي الى بناء يمكن قياسه ودراسته **والنوع الثاني** وهو النوع القائم على بناء تساؤلات لموضوع يحاول الباحث ان يستكشف ماهيته وماهية تأثيراته على متغيرات اخرى بهدف الوقوف على معالجات للحالات السلبية او العمل بمنظمة تعزز الحالات الايجابية وهي من طرائق لفت الانتباه للمواضيعات وبالنتيجة هي تصب في تحقيق الهدف نفسه بالنوع الاول **اما النوع الثالث** فيجمع بين النوعين المذكورين آنفاً بهدف الاستفاضة في دراسة الموضوع ضمن المشكلة المطروحة وبما يجول بمخيلة الباحث من تحويل لهذه المشكلة الى تساؤلات منطقية يمكن دراستها.

**الدافع الاول:-** ان المنتبغ للدراسات في مجال الادارة والمالية يرى بشكل واضح اهمية الاداء المالي في مجال الفكر الاداري ومجال الاعمال للمنظمات كونه يمثل جهاز الاستشعار الذي يبين نجاح او فشل وعمل المنظمة وما يرتبط بها من نجاح الادارة وغيرها وما يشار اليه بهذا الصدد ايضا ان الاداء المالي يرتبط بمتغيرات وعوامل متعددة تؤثر في امكانية تحققة بمستويات مختلفة ومتنوعة سواء اكانت تلك المستويات ضمن الاتجاه السلبي أم الاتجاه الايجابي، إذ تتعدم الحدود الفاصلة والواضحة بين هذه العوامل والمتغيرات وكيفية تأثير كل منها أو تأثيرها مجتمعة في مستوى الأداء المالي المتحقق لهذه المنظمات (المصارف) ونتيجة لذلك يحصل الكثير من التداخل واللبس بين مديات العلاقات والتأثير بين تلك المتغيرات والاداء المالي للعينة المدروسة سواء ضمن المجال الاكاديمي أو الواقع العملي للمصارف، وذلك شكل دافعا فكريا لدى الباحث

لمحاولة تسليط الضوء على العلاقة والتأثير بين التمويل بالملكية بوصفه نواة الانطلاق بالعمل والاداء المالي المتحقق لدى المصارف عينة الدراسة من خلال مبالغ التمويل بالملكية ومؤشرات الاداء المالي المتمثلة بـ(مؤشرات السيولة" نسبة التداول ، النسبة السريعة " ، مؤشرات الكفاءة التشغيلية " دوران الحسابات المدينة ، دوران الموجودات الثابتة " ، مؤشرات الرافعة المالية " نسبة المديونية ، نسبة الديون " ، مؤشرات الربحية التشغيلية " نسب هامش صافي الدخل ، معدل العائد على حق الملكية " ، مؤشرات السوق المالية " ربحية السهم الواحد ، نسبة السعر الى الربحية " ) وذلك شكل الدافع الاول لدراسة هذه المتغيرات.

**الدافع الثاني:-** يتعلق هذا الدافع بما لمسّه الباحث من قلة الدراسات التي تناولت هذين المتغيرين من خلال الاطلاع على المكتبات والدوريات وشبكة الانترنت ما يعني قلة التفسيرات العملية لتفسير التباين في تأثير التمويل بالملكية في الأداء المالي.

ولتحديد تلك الدوافع ضمن الحيز العلمي تم بناء التساؤلات الآتية:-

- أ. ما مستوى العلاقة بين متغيرات البحث وطبيعتها؟ وبشكل أكثر تحديداً ما مستوى العلاقة بين التمويل بالملكية ومؤشرات الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة؟
- ب. ما أثر التمويل بالملكية في مؤشرات الاداء المالي على وفق نتائج تحليل النشرات الرسمية للمصارف عينة الدراسة؟

### **الخطوة الثانية:- أهمية البحث والحاجة اليه:**

اتفقت الأدبيات على الأهمية التي يحظى بها التمويل بالملكية ضمن المجال الأكاديمي والواقع الفعلي للمنظمات على مختلف توجهاتها التشغيلية (صناعية، خدمية وغيرها) وكذا الحال بالنسبة للمصارف يعد التمويل بالملكية أساساً لأنشائها وبداية لمشوارها في العمل المصرفي فضلاً عن أهمية الاداء المالي للمصارف إذ اضحى تمايز المصارف مرهوناً إلى حد كبير بقدرتها على خلق نسب جيدة من مستويات الاداء المالي ، ومن هنا فان أهمية الدراسة تتمثل في ركيزتين أساسيتين الأولى تتعلق بالبعد الفكري ، فالدراسة تعد محاولة لعرض وهيكله التراكم المعرفي عن التمويل بالملكية، والاداء المالي للمصارف، إذ حاول الباحث تأطير تلك الإسهامات المعرفية للوصول إلى منظور فكري معرفي متجانس ومتكامل لموضوع التمويل بالملكية والاداء وتأثيره في الاداء المالي للمصارف، وما يمثله من اثراء للمكتبة العراقية والعربية في موضوعات ذات أهمية.

أما الركيزة الأخرى لأهمية البحث تتمثل في: البعد التطبيقي ، الذي يعدّ محاولة لتحليل وتشخيص دور التمويل بالملكية في الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة، والذي سيسهم في معرفة توجه المصارف عينة الدراسة نحو للاهتمام بالتمويل بالملكية بوصفه احد المؤثرات الممكنة في الاداء المالي وبما يحقق النجاح للمصارف في تلبية متطلبات تعزيز الاقتصاد الوطني.

### الخطوة الثالثة:- الأهداف والمرامي المتوخاة

تتمثل أهداف هذا الدراسة بـ:

- أ. عرض الأدبيات ذات الصلة بموضوعات التمويل بالملكية والاداء المالي المصرفي وتحليلها ومناقشتها.
- ب. تشخيص مؤشرات الاداء المالي للمصارف.
- ج. تشخيص نسب مستويات كل من التمويل بالملكية والاداء المالي في المصارف عينة الدراسة.
- د. تحليل دور التمويل بالملكية في الاداء المالي المصرفي المتمثل بالمؤشرات (مؤشرات السيولة" نسبة التداول ، النسبة السريعة " ، مؤشرات الكفاءة التشغيلية " دوران الحسابات المدينة ، دوران الموجودات الثابتة " ، مؤشرات الرافعة المالية " نسبة المديونية ، نسبة الديون " ، مؤشرات الربحية التشغيلية " نسب هامش صافي الدخل ، معدل العائد على حق الملكية " ، مؤشرات السوق المالية " ربحية السهم الواحد ، نسبة السعر الى الربحية " ).
- هـ. الإسهام المتواضع في تأطير وتوحيد الاهتمامات البحثية في مجال التمويل بالملكية وأثره في الاداء المالي للمصارف عينة البحث.

### الخطوة الرابعة:- استراتيجيات البحث

يشار الى استراتيجيات البحث بالمنطق العقلي الذي يسمح بوضع الخطط الخاصة بعملية جمع البيانات لغرض بناء صورة واضحة عن اهداف الدراسة بطريقة سهلة ومبسطة وبشكل منظم يمكن من خلاله الاجابة عن التساؤلات التي تثيرها الدراسة، وقد أشار الباحثون الى وجود استراتيجيات عدة ضمن المجال البحثي يستعملها الباحث لتحقيق اهداف بحثه ومنها **الاستراتيجية التجريبية** التي تقوم على عملية تحديد تأثير المتغير المستقل، أو أكثر في متغير معتمد، أو أكثر مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى ما عدا المتغيرات المستقلة وغالبا ما تستعمل هذه الاستراتيجيات في العلوم الطبيعية، والاجتماعية التي تصنف ضمن الدراسات السببية. **اما الاستراتيجية الثانية** فهي استراتيجيات البحوث المسحية التي تعتمد الحصول على بيانات تخص الظاهرة المدروسة وهي الاستراتيجية المعتمدة في بحوث الأعمال والتي تسمح للباحث الحصول على كم وافر من البيانات من مجتمع كبير وبطريقة اقتصادية. **والنوع الثالث** يسمى استراتيجيات دراسات الحالة التي تعتمد

على التحليل الوصفي التام لمتغيرات اقل عندما تطرح الدراسة تساؤلات مثل (How or Why) عن متغيرات عدة لا يمكن للباحث السيطرة عليها، اما النوع الرابع فهي استراتيجيات البحوث التطبيقية أو العملية اذ يكون الباحث جزءاً من مجتمع الدراسة (Bratton & Gold, 2003:443-444)، وبما أن هذه الدراسة تهدف الى جمع البيانات من النشرات الرسمية بوصفها الأداة الرئيسة للبيانات لغرض الاجابة على تساؤلات البحث، فإنّ الاستراتيجية المعتمدة في البحث هي (استراتيجية البحوث المسحية).

### الخطوة الخامسة:- نمط البحث ومنهجه

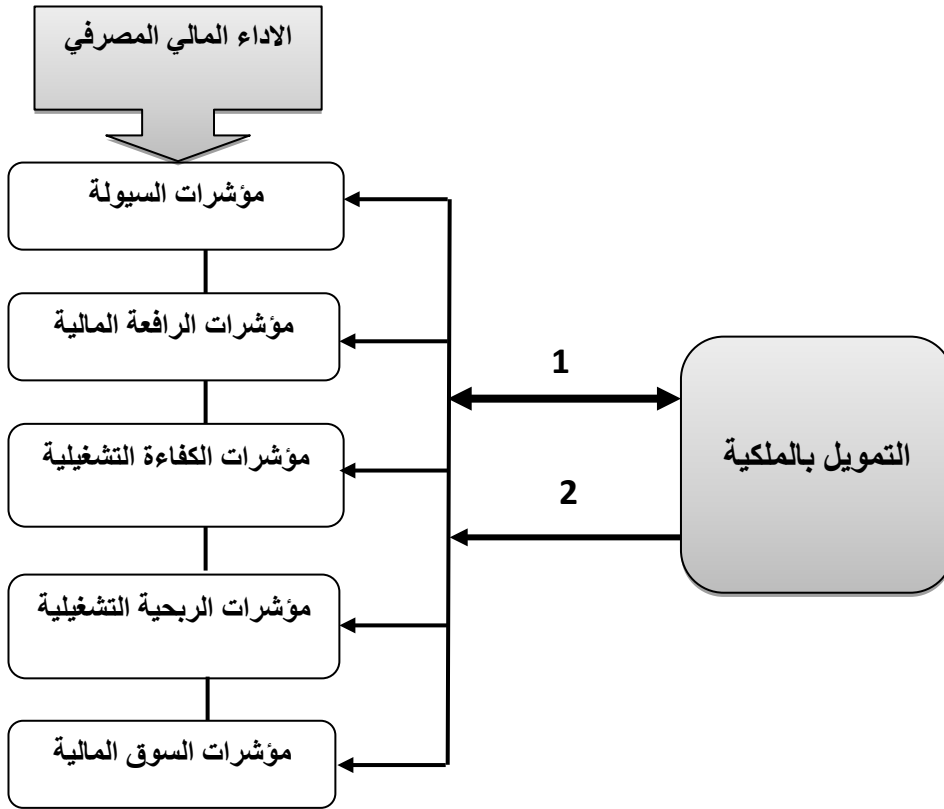
اشار الفكر الاداري الى وجود نمطين منه الاول يعرف بالنمط الكمي، و الآخر النمط الوصفي (النوعي) اذ يتعلق النمط الاول بعملية التأطير المعرفي الذي يمكن قياسه ووصفه من خلال البيانات الكمية التي يتم جمعها عن المتغيرات المدروسة والتي تعبر عن واقع حاضر، أو ماضي والتي قد تستعمل لأغراض التقييم الحالي، أو التنبؤ المستقبلي. اما النمط الوصفي فيتعلق بعمليات البحث عن المضمون المعرفي الذي يمكن استعماله في توضيح وتفسير وفهم المتغيرات المدروسة لتقديم أطر منهجية تسهل عملية فهم المشكلة المعنية (Babin et al., 2010:23).

إن توجه الباحثون دائماً يكون بمحاولة جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات اللازمة لزيادة فهم المشكلة أو التساؤلات التي وجدت الدراسة من اجلها، وبما ان الدراسة الحالية تهدف الى استكشاف دور التمويل بالملكية في الاداء المالي المصرفي، فإنّ الباحث ركز جل اهتمامه بمراجعة الأدبيات ذات الصلة بهذا المجال المعرفي، والتي تشكل الاساس الذي يستعمل في تصميم ادوات جمع البيانات الملائمة وماهية الأدوات التحليلية التي تشكل القاعدة اللازمة لتوضيح الجوانب التطبيقية في مصداقية تناغم وترابط وتأثير المتغيرات المدروسة فيما بينها. وبناء على ما سبق فان البحث يتبنى النمط الكمي لرسم مسارات العلاقات المستقبلية لمتغيرات البحث.

### الخطوة السادسة:- مخطط الدراسة الفرضي وفلسفته

يعد مخطط البحث رسماً توضيحياً للموضوعات قيد الدراسة وعلاقات الترابط والتأثير بين مكوناتها لغرض تحديد الأطر الفكرية والمعرفية التي يجب دراستها اولاً، ومن ثم القيام بعملية تحليل العلاقات السببية بين المتغيرات المكونة للمخطط ثانياً ومن هنا فان المتغير الرئيس الاول لمخطط الدراسة الفرضي والمتمثل بالتمويل بالملكية (المتغير المستقل) اما المتغير الثاني في المخطط الفرضي الدراسة فهو الاداء المالي المصرفي (المتغير المعتمد).

والشكل رقم (2) ادناه يوضح مخطط الدراسة الفرضي.



الشكل (2)

المخطط الفرضي للدراسة

المصدر: من إعداد الباحث

اما فلسفة الدراسة فتتعلق بالاطار المعرفي للظاهرة المراد دراستها وبياناتها وجمعها وتحليلها واستعمالها وتطويرها، فالفلسفة التي يعتمد عليها الباحث في دراسته تقوم على بناء الافتراضات التي تؤطر نظريته للموضوعات المدروسة وهي التي بدورها تحدد الطرائق التي يوظفها الباحث في الاستقصاء عن موضوع الظاهرة قيد الدراسة، ويمكن تحديد الفلسفات بثلاث انواع: **الاولى** وتدعى المعرفية المعتمدة على دراسة التراكم المعرفي للموضوع وبما يحقق الايمان بمنطقاته فهذه الدراسات هو الانتقال من الاعتقاد بالأشياء الى تحقق المعرفة بها **اما الفلسفة الثانية** فتتعلق بالفلسفة الوجودية والتي تهتم بالموضوعية والوصفية **والفلسفة الثالثة** التي تدعى بفلسفة القيم والمتعلقة بما نمتلكه من قيم ومعتقدات تؤثر في توضيحنا للموضوعات والمفاهيم (Saunders et al., 2007: 57). وفي هذه الدراسة فان اختبار دور التمويل

بالملكية في الاداء المالي المصرفي يتم من خلال استعمال الفلسفة المعرفية باعتماد النشرات الرسمية لسوق الاوراق المالية لعينة المصارف المدرجة موضع الدراسة.

### الخطوة السابعة: بناء فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على جملة فرضيات تجسد الاهداف المراد تحقيقها والتي يمكن توضيحها بالآتي:

#### أ- فرضيات نموذج الارتباط:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية ومؤشرات الاداء المالي المصرفي وتنبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

١. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية ونسبة التداول.
٢. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية والنسبة السيولة.
٣. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية ونسبة المديونية.
٤. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية ونسبة الديون.
٥. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية ونسبة دوران الحسابات المدينة.
٦. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية ونسبة دوران الموجودات الثابتة.
٧. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية ونسبة هامش صافي الدخل.
٨. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية ونسبة معدل العائد على حق الملكية.
٩. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية وربحية السهم الواحد.
١٠. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية ونسبة السعر الى الربحية.

#### ب- فرضيات نموذج التأثير:

توجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية ومؤشرات الاداء المالي المصرفي وتنبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

١. توجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية ونسبة التداول .
٢. توجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية والنسبة السريعة .
٣. توجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية ونسبة المديونية.

٤. توجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية ونسبة الديون.
٥. توجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية ونسبة دوران الحسابات المدينة.
٦. توجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية ونسبة دوران الموجودات الثابتة.
٧. توجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية ونسبة هامش صافي الدخل.
٨. توجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية ونسبة معدل العائد على حق الملكية.
٩. توجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية وربحية السهم الواحد.
١٠. توجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية ونسبة السعر الى الربحية.

#### الخطوة الثامنة:- التعريفات الاجرائية لمتغيرات الدراسة :

توضح الفقرة الحالية التعريفات الخاصة بمتغيرات الدراسة وحدودها المفاهيمية والخاصة بحدود اهتمامات الدراسة الحالية وكالاتي:

اولاً: مفهوم التمويل بالملكية

يمثل التمويل بالملكية المصدر الاول لتمويل المصرف اذ يوفر التمويل بالملكية للمصرف الامكانية والقدرة على الاستثمار ، كذلك يوفر الرقابة في حالة الافلاس ، وايضاً يعد مصدراً للوفاء بالديون، اذ يمكن للمصرف ان يزيد من التمويل بالملكية من خلال اصدار اهم جديدة او من خلال الارباح المحتجزة.

ثانياً: مفهوم الاداء المالي

هو عبارة عن مجموعة من الاجراءات التحليلية المالية التي تقوم بها المؤسسة المالية من اجل تقييم ادائها لسنوات سابقة من اجل الافاده منه في اتخاذ القرارات المالية لغرض تمكين الادارة من استثمار الفرص المتاحة والابتعاد عن التهديدات، كذلك لأعداد الموازنات والخطط المستقبلية ، ايضاً يعد وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المصرف.



ثالثاً: مفهوم مؤشرات الاداء المالي المستعمله في الدراسة

### ١. مؤشرات السيولة : Liquidity Indicators

هي مجموعة من النسب تقيس مدى قدرة المصارف على سداد التزاماتها المالية قصيرة الأجل عند تاريخ استحقاقها ( 83 : 2008 , Lasher ) .  
وهناك مؤشرات كثيرة للسيولة من أهمها :

#### أ. نسبة التداول : Current Ratio

تقيس هذه النسبة مدى إمكانية المصرف على الوفاء بالتزاماته المستحقة خلال السنة المالية من خلال تحويل جميع الموجودات المتداولة إلى سيولة نقدية لمقابلة الالتزاماتها ، وان ارتفاع هذه النسبة تعني أن المصرف يتمتع بقدرة عالية على الوفاء بالتزاماته . ( : 2007 , Doss et al , 115 ) .

#### ب. نسبة السيولة السريعة : Quick Liquidity Ratio

تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من موجوداتها سهلة التحويل إلى النقدية ، وتشمل هذه الموجودات كل من النقدية ، والأوراق المالية ، والذمم المدينة . ( : 2008 , Lasher , 84 ) .

### ٢. مؤشرات الرافعة المالية: Financial Leverage Indicators

تبين مؤشرات الرافعة المالية مقدار من الاموال المقترضة، التي اعتمدها المصارف الى جانب اموال الملكية لتمويل موجوداتها ويفترض ان يترتب على استعمال التمويل المقترض ، ارتفاع في ربحية السهم الواحد ومن ثم معدل العائد على حق الملكية، والذي ينعكس بدوره على القيمة الحقيقية وقيمة السهم العادي في السوق المالية.

وتتضمن مؤشرات الرافعة المالية عدة مؤشرات منها: (العامري، 2013:79)

#### أ. نسبة المديونية: Debt Ratio

تعد مؤشراً لمدى اعتماد المنشأة على المديونية في تمويل موجوداتها ومعرفة حجم

مساهمة المالكين في التمويل. (Mcmenamin, 1999:318)

#### ب. نسبة الديون/حق الملكية: Debt – Equity Ratio

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في موجودات الشركة بالمقارنة مع مساهمة المالكين.

**٣. مؤشرات الكفاءة التشغيلية : Operation Efficiency Indicators**

تقيس نسب الكفاءة التشغيلية او ماتسمى بنسب النشاط، الكفاءة التي تستعمل بها المصارف الموجودات او الموارد المتاحة لها وذلك باجراء مقارنات فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات، وهذه المقارنات تساعد في كشف نقاط الضعف في عمليات المصرف.

**أ. دوران الحسابات المدينة: Account Receivable Turnover**

يشير الى عدد مرات تحصيل الحسابات المدينة خلال السنة. والدوران العالي للحسابات المدينة يدل على كفاءة تحويل الحسابات المدينة الى نقد، ولكنه يعني سياسة ائتمانية متشددة. (العامري، 2013: 83)

**ب. دوران الموجودات الثابتة: Fixed Assets Turnover**

يقيس هذا المؤشر كفاءة الادارة في ادارة الموجودات الثابتة، فاذا كان مرتفعاً فانه يدل على الاستعمال الفعال للطاقة المتاحة، اما انخفاضه فانه يدل على عدم وجود توازن ما بين المبيعات وحجم الاستثمارات في الموجودات الثابتة.

**٤. مؤشرات الربحية التشغيلية : Operating Profitability Indicators**

وهي عبارة عن مؤشرات تقيس نتيجة أعمال المصرف وكفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية المتخذة من الإدارة العليا ومدى قدرتها على تحقيق الربح ، وتهتم الإدارة بهذه النسب لكي تحكم على مدى نجاحها في تطبيق السياسات الربحية المخطط لها وكفاءتها في استعمال الموارد المتاحة ، ولا تقتصر أهمية هذه النسب على الإدارة فقط بل يهتم بها أيضا المستثمرون لمعرفة مستوى العائد المتوقع على أموالهم المستثمرة في المصرف ، وكذلك المقترضين والمودعين لكي يطمئنوا على قدرة المصرف في تسديد الالتزامات باتجاههم وفوائد القروض في وقتها ( Norton & Porter , 2009 : 675 ) . وتتضمن نسب الربحية مؤشرات عدة من أهمها :

**أ. نسبة هامش صافي الدخل: Net Income Margin**

تعبّر عن النسبة المئوية المتبقية من كل دينار من المبيعات بعد طرح جميع التكاليف.

**ب. نسبة العائد على حق الملكية : Rate of Return on Equity**

تقيس هذه النسبة العائد الذي يحصل عليه المالكين من استثمار أموالهم بالمصرف ، وان ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة إدارة المصرف ( Keown et al , 2011 : 99 ) ( Casu et al , 2006 : 214 ) .

**٥. مؤشرات السوق المالية: Market Ratios**

تعد هذه المؤشرات ذات اهمية لحملة الاسهم، المستثمرين المحتملين في الاسهم، محلي الاوراق المالية، مصارف الاستثمار، وحتى للدائنين. لمعرفة تأثير اداء المصرف في الدخل الناتج عن استماراته في اسهم المصرف، كما يهتم في قياس العائد على الاستثمار في الاسهم، لان الهدف الاساس للادارة المالية هو تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم. (العامري، 2013: 89-90)

**أ. ربحية السهم العادي الواحد (Earning per share):**

وينسب هذا المؤشر صافي ربح الشركة لسنة ما إلى عدد الأسهم المصدرة لغرض إعطاء مؤشر عن الربح المتوقع للسهم العادي الواحد من الأرباح القابلة للتوزيع.

(Lewis, et al. 1981: 255)

**ب. نسبة السعر الى ربحية السهم (P/E):**

تقيس هذه النسبة السعر الذي يكون المستثمر في السوق المالي مستعداً لدفعه بالدينار الواحد لربحية السهم، ويعبر عن الناتج بعدد المرات. (العامري، 2013: 90)

**الخطوة التاسعة: - نطاق البحث وحدوده (معرفية، ميدانية، زمانية)**

تتجسد الحدود المعرفية للدراسة في محورين: الاول التمويل بالملكية الآخر الاداء المالي المصرفي وجميع تلك المتغيرات تعود اصولها الفكرية الى إدارة الاعمال وبشكل أدق الإدارة المالية، إما الحدود الميدانية للدراسة فتتمثل بالمصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية اذ تمثل مجتمع البحث و سيتم انتخاب عينه على وفق تقنيات العينة العمدية (Purposive Sample) ، كما ستمتد الحدود الزمنية للجانب التطبيقي للدراسة لبيانات المصارف عينة الدراسة للمدة من (2006-2015) .

**الخطوة العاشرة: - طرائق جمع البيانات وبناء الجانب الفكري للدراسة:**

استعملت طرائق عدة في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام الجانب المعرفي للدراسة والجانب التطبيقي للدراسة وهي:

أ- الكتب والبحوث والرسائل والاطاريح العربية منها والأجنبية

ب- الشبكة العالمية (الانترنت) : اذ قام الباحث باجراء مسح للإسهامات الفكرية والمعرفية المتعلقة بمتغيرات البحث الأساسية.

ت- اعتماد النشرات الرسمية لسوق العراق للاوراق المالية لاستعمالها في تحليل الجانب التطبيقي.

### الخطوة الحادية عشر:- وصف عينة الدراسة :-

شملت عينة الدراسة عدداً من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة من 2006 الى 2015 ، وفيما يأتي توضيح لخصائص عينة البحث:

**اسماء المصارف عينة الدراسة ومعلوماتها الاساسية :** يشير الجدول الى أسماء المصارف عينة الدراسة:

#### جدول رقم (1)

#### اسماء المصارف عينة الدراسة

المصرف	راس المال بداية التأسيس	راس المال لغاية ٢٠١٥/١٢/٣١
مصرف اشور الدولي للاستثمار	25000000000	250000000000
مصرف الاتحاد العراقي	2000000000	252000000000
مصرف الاستثمار العراقي	100000000	250000000000
المصرف الاهلي العراقي	400000000	250000000000
المصرف التجاري العراقي	150000000	250000000000
مصرف الخليج التجاري	600000000	300000000000
مصرف الشرق الاوسط للاستثمار	50000000000	250000000000
المصرف العراقي الاسلامي	150000000	250000000000

المصدر:- من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير والكشوفات المالية.

**الخطوة الثانية عشر: - أساليب وادوات القياس والاختبار:**

لغرض تحقيق مبنغى الدراسة استعملت الاساليب الاحصائية الموجودة في البرنامج الاحصائي (SPSS.18)

والتي يمكن توضيحها بالاتي:

- معامل الانحدار.
- معامل الارتباط.
- اختبار (t).
- اختبار (f).
- معامل التحديد ( $R^2$ ).
- المعامل المعياري للانحدار Beta

## المبحث الثاني

### دراسات سابقة

أولاً: بعض الدراسات التي تناولت التمويل بالملكية.

١- دراسة السوداني ٢٠٠٩

(إدارة هيكل التمويل الدولي وأثره في العائد والمخاطرة - دراسة حالة في شركة  
(Coca-Cola

تعد الدراسة محاولة لإدارة هيكل التمويل لشركة Coca-Cola ودى أثر ذلك في عائدها ومخاطرتها وتم بناء مشكلة الدراسة بناء على ما تواجهه الشركات متعددة الجنسية وفروعها الأجنبية من معوقات في تحديد مصادر التمويل الدولية نتيجة لمتغيرات متداخلة متمثلة بأسعار الصرف ، سعر الفائدة ، معدل العائد المطلوب ، نسبة الضريبة وغيرها من المتغيرات التي تؤثر في كلفة التمويل ومن ثم في العائد والمخاطرة بصورة متباينة . لذا فإن مشكلة الدراسة تتمثل في اختيار مصدر التمويل الأمثل الذي يحقق أعلى عائد بأقل مخاطرة وكلفة .

وإن الهدف من الدراسة الحالية هو تحديد مصادر التمويل الدولية للفروع الأجنبية لشركة (Coca-Cola) لتمويل استثماراتها الدولية واثر هيكل التمويل الدولي في العائد والمخاطرة .

وقد تم اختبار فرضية رئيسة مفادها " تؤثر قرارات هيكل التمويل الدولي في عائد ومخاطرة الشركات متعددة الجنسية " وقد تم اختبار الفرضية على شركة (Coca-Cola) التي تحتل المركز الخامس وفقاً لتصنيف مجلة (Economic Review) إصدار أب ، ٢٠٠٦ ، وفقاً لمبيعاتها الإجمالية وصافي الأرباح المتحققة . وباستعمال عدد من الأساليب المالية والإحصائية في حساب كلفة التمويل الدولي وأثره في عائد ومخاطرة الشركة ، توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات وكان أهمها :

❖ تنوعت مصادر التمويل الدولية التي اعتمدت عليها الفروع الأجنبية لشركة (Coca-Cola) من بلد إلى آخر ، إلا أنّ النسبة الأكبر من التمويل كانت من القروض طويلة الأجل بسبب انخفاض كلفتها .

وقد عرضت الدراسة مجموعة من التوصيات التي كان من أهمها :

- ✘ ما دامت المخاطرة هي المحدد الأساس للسلوك المالي وان جميع الشركات بما فيها ذات الأداء العالي والمميز تتأثر بتقلبات أسعار الفائدة ، أسعار الصرف ، لذا لا بد للشركة أن تأخذ بالحسبان طبيعة التقلبات السوقية ومراقبتها لما لها من تأثيرات سلبية على التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل لتجنب الخسائر الناشئة عن تحركاتها غير المرغوبة .
- ✘ الافادة من انخفاض كلف الفائدة على القروض في بعض الدول ، إذ يكون معدل الفائدة على القروض منخفضاً في بعض الدول مما يؤدي إلى انخفاض كلفة التمويل .

## ٢- دراسة ابو سعود وآخرون ٢٠١١

(أثر هيكل الملكية في اداء الشركات الصناعية الأردنية)

هدفت الدراسة لفحص الاثار المتوقعة لتركيبية هيكل الملكية في أداء الشركات المساهمة العامة الاردنية في قطاع الصناعة، وذلك من خلال نموذجي انحدار متعدد شمل الاول عينة مكونه من خمس وأربعين شركة مساهمة عامة صناعية دون التفريق فيها ما بين شركة تملكها عائلة وعامة، والنموذج الثاني لعينة مكونة من اثنتين وعشرين شركة تملكها عائلة كما تم تكرار هذه النماذج بمقاييسي ادائهما، العائد على الاستثمار ROA و مؤشر توبين كيو Tobin Q.

وتوصلت الدراسة الى أن هيكل الملكية الذي يتصف بالسيطرة لا يؤثر في الاداء بشكل مختلف عن الشركات التي لا توجد فيها هذه السيطرة (ملكية العائلة) في حين وجدت الدراسة ان ملكية الداخليين كما تم تعريفها في هذه الدراسة وملكية كبار المساهمين ومساهمة الحكومة في الشركات الصناعية لها تأثير مهم احصائيا على أداء الشركات الصناعية لها تأثير مهم احصائيا على أداء الشركات الصناعية الاردنية مقاسا بمؤشر توبين كما تبين للدراسة ان المدير العام من العائلة نفسها المسيطرة يكون له تأثير سلبي في أداء الشركات الصناعية العائلية، ويمكن تفسير هذه النتيجة بعدم كفاية قواعد حوكمة الشركات الحالية والحاجة الى تطويرها وجعلها اكثر فعالية.

## ٣- دراسة حمدان وآخرون 2008

(أثر هيكل الملكية في مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وأثرها في اداء المصارف الاردنية: دراسة تحليلية للمدة من ٢٠٠٣-٢٠٠٨م)

هدفت الدراسة الى اختبار هيكل الملكية في مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وكذلك الى اختبار اثر تكنولوجيا المعلومات في تحسين اداء المصارف المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. لتحقيق هذه الاهداف تم تقدير العلاقات باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، والانحدار اللوجستي لبيانات عينة مكونة من خمسة عشر مصرفاً للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ والتي رتببت بطريقة تحقق شروط الانحدار المشترك مع استعمال مجموعة اخرى من المقاييس الاحصائية الوصفية ومقاييس اختبار الارتباط الذاتي، والتداخل الخطي، وعدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، اظهرت نتائج الدراسة وجود اثر لهيكل الملكية في الاستثمار بالبرمجيات، والاجهزة، واجهزة الصراف الالي، بينما لم تظهر وجود اثر لهيكل الملكية في خدمة المصرف الناطق، وخدمات مصرف الانترنت، والفروع الالكترونية وخدمة الصيرفة عبر الرسائل القصيرة، من جهة اخرى وجدت الدراسة تأثيراً موجباً لمستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في القيمة السوقية المضافة والعائد على السهم العادي، والعائد على الاصول للمصارف الاردنية، بينما لم يكن له دور في العائد على الاستثمار.

#### ٤- دراسة Covas, and others 2006

#### ( the Role of Debt and Equity Finance over the Business Cycle)

هدفت الدراسة الى اختبار دور المديونية والتمويل بالملكية على دورة حياة الاعمال اذ اشار الباحثون الى ان الديون واصدارات الملكية الاكثر مسايرة للاتجاهات الدورية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ان الاتجاهات الدورية لإصدارات الملكية ينخفض بشكل منسجم مع حجم المنظمة وضمن المستوى العام وجد الباحثون أن تلك النتيجة لا تعد حاسمة، فالإصدارات تستعمل لمواجهة التقلبات الدورية للشركات الكبيرة جداً وبالرغم من انها كعدد قليلة الا انها تملك تأثيراً كبيراً في المستوى العام بسبب الحجم الهائل لها، فاذا كانت الشركة تستعمل معيار العقد لمدة واحدة، كما ان العقارات تولد الملكية وبما يلائم الاتجاهات العامة لعمل الشركات كما اشار الباحثون إلى أن الكلفة تعد من اهم محددات التمويل لدى الشركات قياساً بالمعايير الاخرى كالملكية والاستحواذ على اصدار القرارات النافذة. وقد استعمل الباحثون نماذج متعددة لكيفية التمويل ومعالجة المديونية وقد توصلت دراستهم الى ان بعض النماذج تولد استجابة افضل للاتجاهات الاقتصادية ضمن مجال التمويل واصدارات الملكية وللشركات كبيرة الحجم في حين هناك نماذج تلائم الشركات الصغيرة فقط.



ثانياً:- بعض الدراسات المتعلقة بالأداء المالي

١- دراسة الشلبي 2002

(أثر الاندماج في الأداء المالي دراسة تحليلية في عينة من المصارف الأردنية)

يسعى هذا البحث لأي تحديد اثر الاندماج في الأداء المالي للمؤسسات المالية والمصرفية الأردنية التي تم بينها عمليات اندماجية ، إذ غطى البحث مدة أربع سنوات قبل الاندماج ومثلها بعد الاندماج بالنسبة لكل حالة من حالات الاندماج التي حدثت بين تلك المؤسسات والمصارف . وقد تطلب اختبار المفاهيم النظرية للبحث اختبار عينة تكونت من أربع حالات اندماج من بين ستة حالات اندماج جرت ما بين المؤسسات المالية والمصرفية في الأردن أي ما نسبته ٦٦% من إجمالي حالات الاندماج .

ولقد اعتمد الباحث في جمع البيانات والمعلومات على القوائم المالية للمؤسسات والمصارف عينة البحث والتي تصدرها تلك المؤسسات وعلى النشرات والمعلومات من دليل الشركات التي يصدره سوق عمان للأوراق المالية .

وأعتمد الباحث على أربع مؤشرات مالية هي (القيمة السوقية للسهم ، المخاطرة ، الربحية ، النمو) ومقارنة هذه المؤشرات للشركات قبل الاندماج مع ذات المؤشرات للمصارف بعد الاندماج . وعلى مستويين للمقارنة ، على مستوى الشركة الواحدة وعلى مستوى الشركتين مجتمعتين . وقد اعتمد الباحث أربع فرضيات رئيسة مفادها أن هناك ارتفاعاً في المؤشرات المالية التي سبق ذكرها للمصارف بعد الاندماج مقارنة بالشركات قبل الاندماج وعلى مستويي المقارنة . وباستخدام عدد من الأساليب الإحصائية توصل الباحث إلى مجموعة استنتاجات أهمها.

أ. عدم وجود فروق معنوية بين متوسط القيمة السوقية للشركة قبل الاندماج ومتوسط القيمة السوقية للمصرف بعد الاندماج ، وعلى مستويي المقارنة ومن ثم رفض فرضية البحث الرئيسية الأولى بعد رفض فرضياتها الفرعية.

ب. انخفاض مخاطرة المصرف بعد الاندماج (مقاسة بمعامل الاختلاف) بالمقارنة مع مخاطرة الشركة قبل الاندماج (مقاسة بمعامل الاختلاف) وبالنسبة للمستوي المقارنة ، ومن ثم تم رفض فرضية البحث الرئيسية الثانية بعد رفض فرضياتها الفرعية .

## ٢- دراسة الدودي ٢٠٠٥

(أثر تكنولوجيا المعلومات في الاداء المالي دراسة ميدانية في عينة من المصارف الأهلية في العراق)

يعد القطاع المصرفي واحداً من أهم القطاعات الإنتاجية للخدمات في أي بلد كان، إذ يعكس التقدم في هذا القطاع مدى الرقي والتطور الذي تشهده مجتمعات تلك الدول، ومن هنا جاء الأهتمام بتطوير الخدمات المصرفية، ونظراً للتطور المتسارع الذي يشهده العالم اليوم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي انعكس على جميع مجالات الحياة بما فيها الإنتاج السلعي والخدمي كان لزاماً على المصارف بصفقتها الوحدات الإنتاجية المسؤولة عن تقديم الخدمات المصرفية ان تواكب هذا التطور والا فانها ستجد نفسها خارج السوق.

ولكي نتمكن من تعزيز دور القطاع المصرفي فلا بد من الاهتمام بالجانب المعلوماتي إذ تسهم تكنولوجيا المعلومات بدور كبير في توفير التسهيلات الفنية الضرورية لمعالجة البيانات التي تتعلق بأنشطة المصارف الأمر الذي يسهم في تحسين مستوى اداء الخدمة وتحقيق مستوى اداء متميز ينعكس في تعزيز قدرات المصرف التنافسية.

وجاءت هذه الدراسة مركزة على مشكلة متمثلة ب(هل تؤثر تكنولوجيا المعلومات في الأداء المالي؟) وتهدف الى قياس أثر تكنولوجيا المعلومات في الاداء المالي لعينة من المصارف التجارية الأهلية العراقية، ولتحقيق اهداف الدراسة تم بناء مخطط افتراضي يتكون من متغيرين هما تكنولوجيا المعلومات بادواتها (الانترنت، الحاسوب، نظم

الاتصالات) والاداء المالي وفق مؤشرات قياسه المتمثلة ب(الربحية، مخاطر الاستثمار، ملاءة رأس المال، السيولة) ولقد تمثلت عينة الدراسة في خمس شركات مصرفية مساهمة أهلية هي (التجاري العراقي، الاستثمار، الشرق الاوسط، الأهلي والمتحد للاستثمار) فيما بلغت عينة الدراسة للافراد (٨٢) فرداً من الذين يشغلون مواقع (مدير مفوض، نائب مدير مفوض، مستشار مصرفي، مدير تنفيذي، مدير شعبة أو قسم أو فرع):

واختبرت فرضيتان رئيسيتان تفرع منها عدد من الفرضيات الفرعية.

ولقد خرجت الدراسة بعدد من الاستنتاجات والتوصيات تمثل أبرز الاستنتاجات ان هنالك علاقة وأثراً بين تكنولوجيا المعلومات والاداء المالي وكانت أبرز التوصيات هي دعوة المصارف قيد الدراسة الى الاهتمام باستعمال تكنولوجيا المعلومات الحديثة بمختلف مكوناتها بعد تهيئة المستلزمات المطلوبة لها من أجل رفع مستوى الاداء المالي لها.

### ٣- دراسة المشهداني ٢٠٠٩

(أثر فهم الحوكمة المؤسسية في تحسين الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف-دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية)

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد أثر الحوكمة المؤسسية في تحسين الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة) . من خلال اختيار عدد من المصارف التجارية الخاصة والرائدة في البلد ، إذ الأزمات المالية والأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي خلال عقد التسعينات من القرن الماضي وانهييار عدد من الشركات العالمية العملاقة بفعل العديد من الأسباب التي من بينها الغش والتضليل والأخطاء المحاسبية فضلاً عن تدني أخلاق المهنة وأخلاق إدارات الشركات والمصارف ، نتيجة لذلك فقد المجتمع ثقته بالأنظمة الإدارية والمحاسبية والرقابية مما أثر سلباً في قرارات الاستثمار في البورصات العالمية والأمريكية منها بصورة خاصة . فشكلت هذه مشكلة الدراسة التي صيغت على شكل تساؤل مركز على الآتي :

هل تؤثر الحوكمة المؤسسية في تحسين الأداء المالي الاستراتيجي ؟

ومن ثم تسعى هذه الدراسة إلى إظهار أهمية تعزيز الحوكمة المؤسسية بمبادئها ( توافر إطار فعال للحوكمة المؤسسية ، حقوق المساهمين ، المعاملة المتساوية للمساهمين ، دور أصحاب المصلحة ، الإفصاح والشفافية ، مسؤوليات مجلس الإدارة ) ، والأداء المالي الاستراتيجي بمؤشرات ( الربحية ، السيولة ، كفاية رأس المال ، مخاطر الاستثمار ) .

ومن أجل تحقيق هدف الدراسة ، تم وضع منهجية لها تتطلب تصميم نموذج افتراضي يعكس طبيعة العلاقات التأثيرية بين الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف ، ونتج عنها مجموعة من الفرضيات الرئيسية والفرعية التي تعكس هذه العلاقات . وقد تمت صياغة فرضيات الدراسة أهمها :

( لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي).

وقد انبثق عن ذلك فرضيات فرعية متعددة تُظهر التباين والعلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة. إذ تم اختيار المؤسسات المصرفية ( بغداد ، الاستثمار ، الشرق الأوسط ). ولغرض اختبار الفرضيات تم اعتماد استمارة الاستبانة ، إذ ضمت عينة الدراسة (٤٠) استبانة وجهت إلى مديري المصارف والأقسام والمديرين في الإدارات العامة للمصارف ، تم كذلك الاعتماد على الأرصدة المطلقة لعدد من فترات الميزانية العمومية وحساب الإرباح والخسائر ( الحسابات الختامية ) للمصارف عينة الدراسة للمدة ( ١٩٩٨-٢٠٠٧ ) ، وقد تم استعمال جملة من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات المتحصل عليها من المصارف عينة الدراسة بحسب برنامج (SPSS) لقياس واختبار العلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة .

وعليه تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات النظرية والعملية وصياغة عدد من التوصيات المنسجمة مع هذه الاستنتاجات .

أما أبرز الاستنتاجات فهي :

(أظهرت نتائج التحليل الإحصائي إن هناك علاقة أثراً ذات دلالة إحصائية بين متغير الحوكمة المؤسسية بمبادئها والأداء المالي الاستراتيجي بمؤشرات للمصارف عينة الدراسة) .

وأما أبرز التوصيات فهي :

(تطوير أنشطة المصارف التجارية الخاصة وتدعيمها من خلال تبني نظام حوكمة مؤسسية بالمبادئ التي جاءت بها المنظمات الدولية بما يضمن سلامة سير أعمال المصرف) .

#### ٤- دراسة الحسن 2004

( اثر الهيكل المالي في الاداء المالي للجهاز المصرفي، دراسة تطبيقية على مصرف التضامن الاسلامي).

تناولت الدراسة اثر الهيكل المالي في الاداء المالي للجهاز المصرفي ، دراسة تطبيقية مصرف التضامن الاسلامي للمدة من (1998-2002) استعرضت الدراسة مصادر الهيكل المالي المصرفي المتمثلة في الودائع واموال الملكية ومصادر التمويل الاخرى قصيرة الاجل وطويلة الاجل، وهدفت الدراسة الى تحليل الهيكل المالي والتعرف على اثره في الاداء المالي للمصرف، وافترضت الدراسة فرضيات منها ان الهيكل المالي يؤثر في سيولة المصرف وكذلك يؤثر في ربحيته ، ومدى امكانية وجود هيكل مالي امثل ومتوازن للمصرف ومدى كفاءة راس المال بالمصرف، وتلخصت الدراسة ان مصرف التضامن الاسلامي يمتلك عدداً كبيراً من الشهادات الاستثمارية تساعد في التحكم في السيولة ، كما ان الودائع الاستثمارية فيه مرتفعة ، واوصت الدراسة بضرورة الاحتفاظ بقدر كافٍ من السيولة حتى يتمكن المصرف من الاستمرار في سداد التزاماته في مواعيدها ومواجهة سحبيات العملاء ورفع راس مال المصرف بقدر المستطاع حتى لا يتعرض للدمج او التصفية في المستقبل

#### ثالثاً: - تحليل ومناقشة دراسات سابقة:

- ١- تتباين الدراسات السابقة في تناولها للتمويل بالملكية والاداء المالي من حيث كون التمويل بالملكية متغيراً مستقلاً في الدراسات بينما الاداء المالي جاء متغيراً معتمداً فضلاً عن أثرها في قياس المتغيرات الأخرى .
- ٢- اهتمت الدراسات التي تم عرضها والمتعلقة بالتمويل بالملكية بمدى تأثيره بنواحي متعددة في المنظمات والمصارف من خلال ربطه بمتغيرات اخرى فضلاً عن التمويل بالملكية في الشركات متعددة الجنسية والاختلاف في الادوات المالية التي استعملت في عملية تحليل الجانب العملي من الدراسات.

- ٣- اهتمت الدراسات التي تم عرضها بكيفية تطوير الأداء المالي للمصارف المدروسة لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة ، ومحاولة إيجاد الطرق الصحيحة للنهوض بواقع العمل المصرفي وبما يلائم مستوى التحديات للخوض في غمار المنافسة بين مثيلاته في الصناعة المصرفية.
- ٤- تباينت الدراسات السابقة في تناولها للمتغير الذي يؤثر في الأداء المصرفي أو الأداء المالي حصراً الذي يمثل نتيجة لنشاطات المصرف المختلفة وكما موضح في عنوان كل دراسة.
- ٥- من خلال اطلاع الباحث وجد أن الدراسات السابقة اشارت الى صعوبات في قياس الأداء المالي لأنه متغير معتمد تؤثر فيه المتغيرات التي تناولتها الدراسات ، واختلفت كذلك تلك الدراسات في نتائجها، لكن جميعها تهدف إلى نتيجة واحدة هي تقديم نتائج ذات أهمية في تقييم المصرف والقطاع المصرفي ومدى مساهمته في دعم الاقتصاد الوطني .
- ٦- اعتمدت دراسات المصارف على مؤشرات عدة في قياس الاداء المالي مما افاد الباحث في تحديد افضل المؤشرات التي يمكن ان تسهل عملية اختبار دور التمويل بالملكية في الاداء المالي .
- ٧- اختلفت الدراسات السابقة في المشاكل التي تناقشها وتهدف الى ايجاد صيغ من الحلول لها بما افاد الباحث في تحديد الاطار المنهجي للدراسة متضمنة المشكلة وغيرها من الفقرات الاخرى.
- ٨- ان الاثرء المعرفي للمتغيرات التي شكلت محاور اهتمام الدراسات السابقة اظهرت اختلافاً في نوع العمق الفكري لدراسة تلك المتغيرات مما افاد الباحث بالوقوف على الحدود المنطقية التي تبين ماهية متغيرات الدراسة الحالية.
- ٩- في ضوء ما تقدم يرى الباحث في الدراسة الحالية حلقة تتصل بالدراسات السابقة من خلال الإفادة منها وإضافة بعض جوانب المعرفة اليها، وهي تختلف عن الدراسات السابقة في أنها ربما تكون من الدراسات القليلة بحسب علم الباحث التي تجمع بين متغير التمويل بالملكية والأداء المالي المصرفي في محاولة لإثراء المكتبة العراقية.

## الفصل الثاني

المبحث الاول: الاطار الفكري للتمويل بالملكية

المبحث الثاني: الاطار الفكري للاداء المالي

---

## المبحث الاول

## التمويل بالملكية

## اولاً: التطور التاريخي لعمل سياسة التمويل ، والمفهوم:

لم يعرف التمويل في النظم الاقتصادية القديمة بشكل واضح ومستقل، إذ كان يتم اشباع الحاجات الاقتصادية عن طريق الانتاج المباشر . وبتطور الحياة الاقتصادية ظهرت فكرة تقسيم العمل الذي ادى الى فائض انتاج كان بمثابة رأس مال يستعمل في توزيع السلع عن طريق المبادلة، وبتكامل عوامل الانتاج من ارض وعمل ورأسمال ، ظهرت الحاجة الى تمويل النشاط الاقتصادي من خلال توفير رأس مال . اما التجارة البحرية فقد كانت تمول عن طريق القروض البحرية ، وهي مزيج من عقد القروض وعقد التأمين وتسدد قيمة القرض عند بلوغ الرحلة البحرية منتهاهها(البنك الدولي،1989:62) . اما أعمال المصارف فقد بدأت منذ سنة (1200) م في شكل أعمال الصيرفة واستبدال العملة ومنح القروض لاجل طويل(عزالدين،1990:192) . وفي بداية القرن الخامس عشر اصبح بنك ميديسي ( MEDCE ) الايطالي من اهم المصارف في مجال التمويل ، فقد قام في عام(1555) بأقرض الحكومة الفرنسية بأول قرض طويل الاجل مدته عشر سنوات بفائدة قدرها (16%) ، وقد كان لتوسع وانتشار الاسواق التجارية في تلك المدة ، دور في نشوء مصارف الابداع والتأمين العام والبحري . كما ادى الى ظهور شركات تجارية ذات صكوك مالية قابلة للتداول فضلاً عن تولي المصارف الكبرى اصدار أوراق البنوك . أما الصناعات الصغيرة قبل قيام الثورة الصناعية فقد كان يتم تمويلها من خلال المستثمرين والتجار الذين قد ابتدعوا ممارسات مالية تتفق مع حاجاتهم التجارية كتقديم الائتمان من خلال كمبيالات مخصصة . وكان الائتمان التجاري من اهم ما أبتدعوه (البنك الدولي،1989:62). ومع انطلاق الثورة الصناعية في اوربا بسبب توفر التراكم الرأسمالي من جهة وظهور الاختراعات من جهة اخرى ، اصبح التمويل عن طريق المصارف والمؤسسات المالية هو المحفز للنشاط الاقتصادي من خلال توفير الاموال اللازمة لقيام المشاريع الجديدة وتوسيع المشاريع القائمة من اجل زيادة الانتاج . ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قامت المصارف في الدول المتقدمة بدور مهم في العملية التمويلية وقد اتبعت كل دولة في هذا الصدد سياسة تختلف عن الدول الاخرى وفقاً لظروفها. ففي بريطانيا مثلاً اقتصر دور

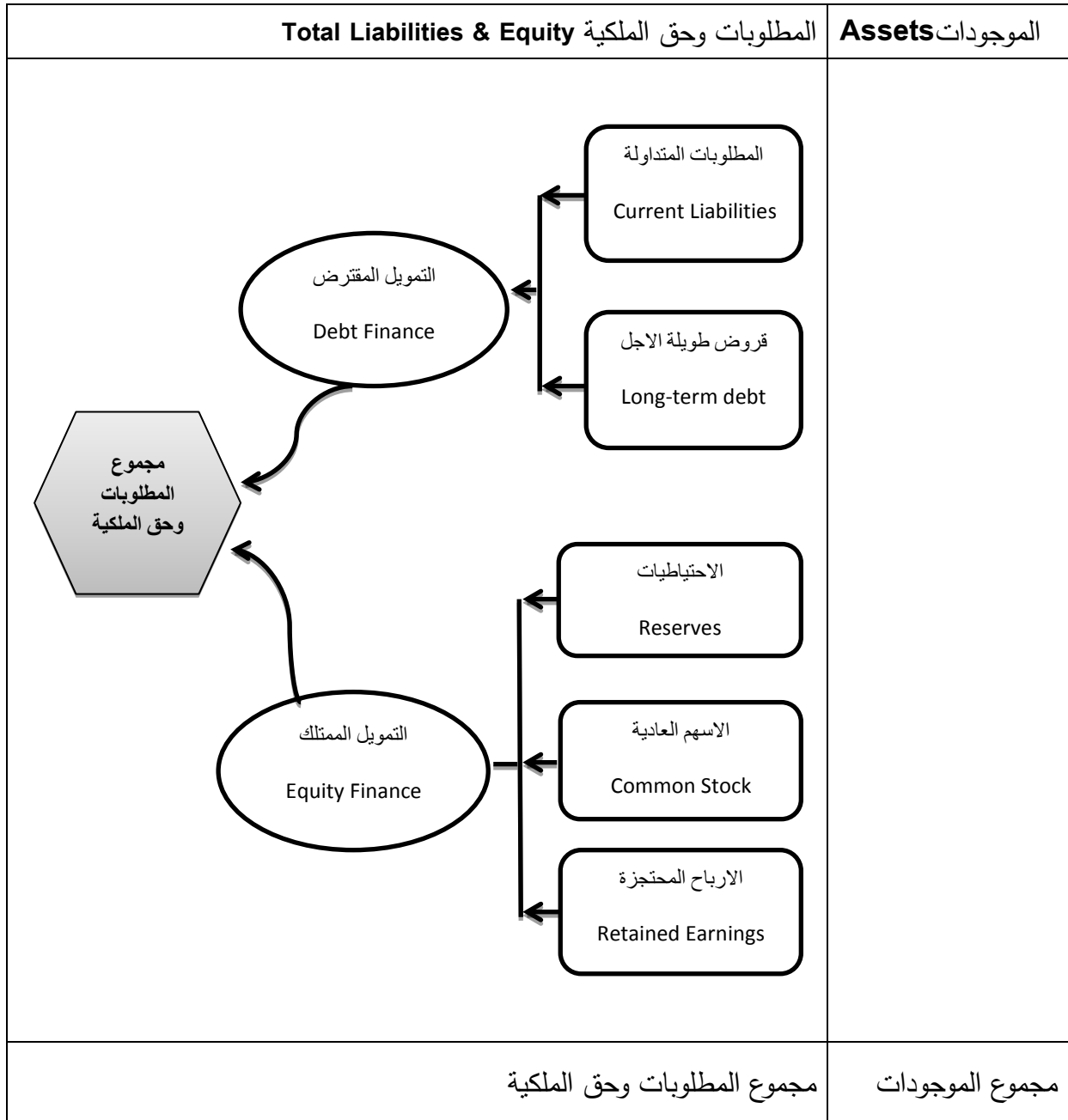


المصارف على منح قروض قصيرة الأجل بسبب قيام الشركات بالحصول على التمويل اللازم عن طريق الاسهم والسندات وتراكم ارباحها في ظل الرواج الاقتصادي الذي شهدته بريطانيا في تلك المدة . أما في المانيا فقد توسع دور المصارف ليشمل تقديم كافة انواع القروض والتمويل الاستثماري للشركات والمشاريع وذلك بسبب السياسة الحمائية التي اتبعتها الحكومة الالمانية على منتجاتها ونتيجة ذلك تطور دور المصارف والمؤسسات والأسواق المالية في عملية تمويل النشاط الاقتصادي. فيما يرى البعض ان التمويل يعبر عن مختلف الأنشطة التي تتضمن مختلف الاعمال التي يقوم بها الافراد والمشاريع للحصول على الاموال اللازمة للوفاء بالتزامات مستحقة للغير في مواعيد استحقاقها(اسماعيل،1986:10) . او هو توفير الأموال(السيولة النقدية ) من اجل انفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الانتاج والاستهلاك(عجام،2006:23). من التعاريف السابقة للتمويل نرى انها تهدف الى توفير رؤوس الاموال اللازمة لقيام مشاريع جديدة او توسيع مشاريع قائمة وهذا مايبين أهمية التمويل في تكوين أو توسيع المشاريع الاقتصادية ومن ثم فإن بحث الحصول على الاموال من مصادر التمويل من المشاريع لابد أن يسبق عملية التخطيط ذاتها داخل هذه المشاريع ( HANSPETER 1973.P.191). إذ لا جدوى من التخطيط لزيادة الطاقة الانتاجية مثلاً قبل ان تنظر الشركة في امكانية الحصول على التمويل اللازم .

## ثانياً: مصادر التمويل

تناولت الدراسات والأدبيات الاقتصادية تقسيم مصادر التمويل من زوايا مختلفة ، فبعض الدراسات تناولتها على أساس تمويل داخلي (ذاتي ) وتمويل خارجي . فالتمويل الداخلي: يتمثل في أموال الملكية وتستعمل ادوات الاسهم العادية (common stocks) ، والأسهم الممتازة ( Preferred stocks ) ، والارياح المحتجزة (Retained Earnings). أما المصادر الخارجية (أي من خارج المشروع ) فتمثل هذه الاداة في القروض ( Loans ) بصورها المختلفة القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل والسندات ( Bonds ) فضلاً عن الائتمان التجاري والتمويل بالاستئجار(عبدالعزيز،2006:133-135) . في حين بعض الدراسات تناولتها على اساس تمويل مباشر وتمويل غير مباشر ، فالتمويل المباشر يتضمن التعامل بجميع الأدوات المالية الأولية التي تصدرها الشركات المقترضة وتسوقها مباشرة دون تدخل وسطاء ماليين ، وتستعمل الأسهم والسندات للتمويل طويل الاجل أو الاوراق التجارية للتمويل قصير الاجل . أما التمويل

غير المباشر فيتم عن طريق وسطاء ماليين بسبب الصعوبات التي يواجهها المدخر والمقترض في التمويل المباشر واهم الادوات المستعملة في هذا النوع من التمويل هي القروض بجميع تصنيفاتها(الرفاعي و العربي،2002:35-37). والبعض الآخر تناولها من حيث المدة الزمنية وتصنفها إلى مصادر تمويل قصيرة الاجل ومصادر تمويل متوسطة وطويلة الاجل . فمصادر التمويل قصيرة الاجل غالباً ماتمول رأس المال العامل عن طريق القروض قصيرة الاجل والائتمان التجاري . فيما تهتم مصادر التمويل متوسطة وطويلة الاجل برأس المال الثابت والعامل ايضاً عن طريق القروض والاسهم والسندات(العبيكان،2006:480-535). ومما تجدر الاشارة اليه أنه مهما اختلفت التقسيمات بشأن مصادر التمويل فإن الادوات المستعملة بالتمويل في جميع تلك التصنيفات تمثل قواسم مشتركة بينها سواء تم التمويل عن طريق الاسهم أو السندات أو القروض أو أي شكل آخر، ولما كان منهج الدراسة يركز على التمويل بالملكية لذا سيتم تناول مصادر التمويل بالملكية دون اللجوء الى التصنيفات الأخرى المذكورة آنفاً بما يخدم اغراض البحث والتحليل وذلك من اجل توظيف البيانات والمعلومات المتوفرة في خدمة الجانب التحليلي والقياسي لهذه الدراسة، وفيما يأتي الشكل رقم (3) الذي يوضح الميزانية العمومية لاحدى المؤسسات المالية اذ يتبين من خلاله مكونات كل من التمويل المقترض والتمويل بالملكية وكما مبين في ادناه:



شكل رقم (3)

Source: Gitman, Lawrence J. , (Principles of Managerial Finance) , 12th Ed . Person. 2009. P561.

### ثالثاً: سياسات التمويل

تختلف سياسة التمويل التي تتبعها منشأة تتسم إدارتها بالجرأة عن أخرى تهيمن على مقاليد الأمور فيها إدارة محافظة في عملية اختيار مصدر التمويل الملائم والمفاضلة بين مصادر التمويل المملوكة ومصادر التمويل المقترضة.

وعادة ما تشير المراجع إلى وجود ثلاثة أنواع لسياسات التمويل: (هندي، 1985: 108)

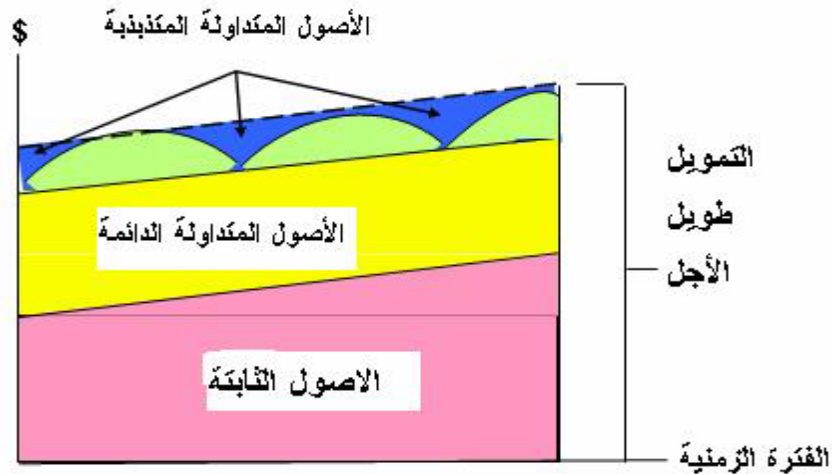
- سياسة التمويل المتحفظة Conservative Financing Policy
  - سياسة التمويل الجريئة المجازفة Aggressive Financing Policy
  - سياسة التمويل المثلى المطابقة Optimal Financing Policy
- وفيما يأتي استعراض لماهية هذه السياسات كبداية:

#### ١. سياسة التمويل المتحفظة Conservative Financing Policy

وهي السياسة التمويلية التي يتم إتباعها عندما تكون إدارة المنشأة من النوع المحافظ، فإنها تقوم بالاعتماد على مصادر تمويل طويلة الأجل في تمويل جزء من الأصول المؤقتة؛

#### شكل رقم (4)

سياسة التمويل المتحفظة



Source: Brigham , Eugene; and Ehrhardt Michael, "Financial Management Theory & Practice" 12<sup>nd</sup> ed, Mike Roche publisher, 2005.p222.

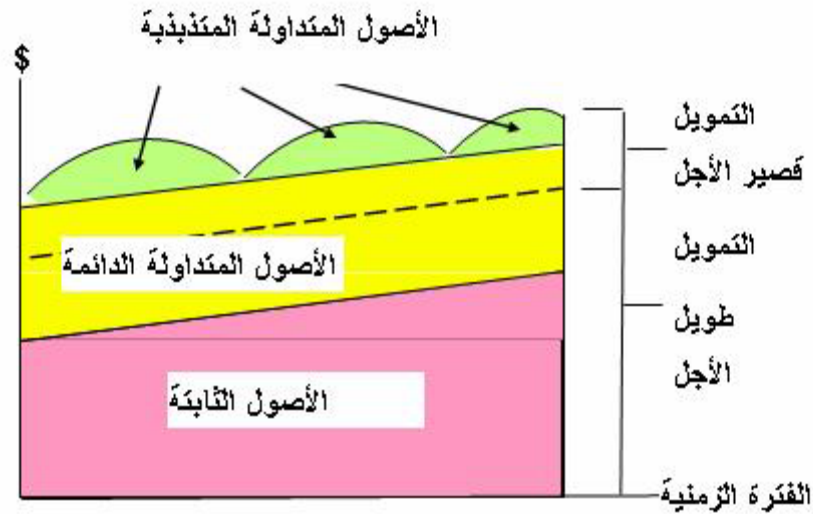
وذلك تلافياً لاحتمال انخفاض قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها، وهذه السياسة تخفض من مخاطر العسر المالي الذي يرافقه انخفاض في مستوى العائد وفقاً لحالة التلازم بين المخاطرة والعائد المتوقع (هندي، 1985: 112): كما هو موضح في الشكل رقم (4) المذكور آنفاً.

## ٢. سياسة التمويل المجازفة Aggressive Financing Policy

وهي السياسة التمويلية التي يتم إتباعها عندما تتميز إدارة المنشأة بقدر من الجرأة فإنها قد تذهب في اعتمادها على مصادر التمويل قصيرة الأجل إلى حد استعمالها في تمويل جزء من الأصول الدائمة. وذلك أملا في زيادة العائد على الاستثمار رغم ما يترتب على ذلك من زيادة في المخاطر (هندي، 1985:113) كما موضح في الشكل ادناه:

### شكل رقم (5)

سياسة التمويل المجازفة



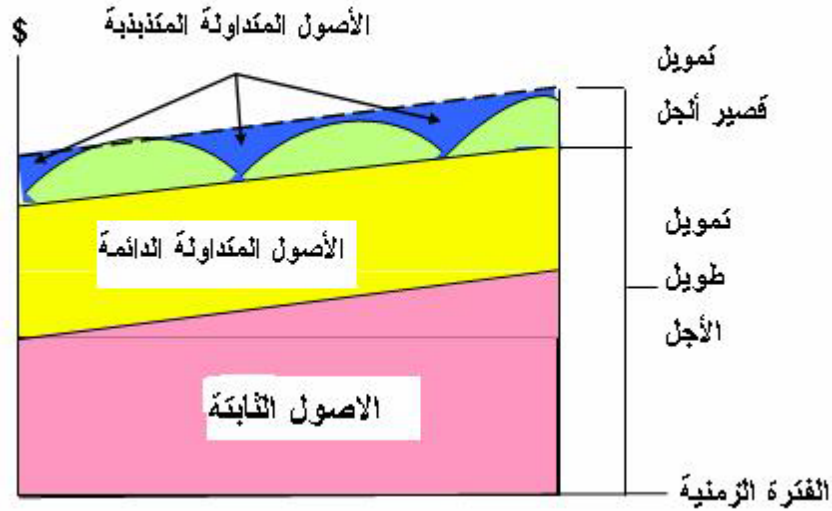
Source: Brigham , Eugene; and Ehrhardt Michael, "Financial Management Theory & Practice" 12<sup>nd</sup> ed, Mike Roche publisher, 2005.p227.

## ٣. سياسة التمويل المثلى (المطابقة) Maturity Matching Financing Policy

ويقصد بها تلك السياسة التي تقوم على الالتزام الحرفي بمبدأ التغطية (Hedging Principle) الذي يقضي بضرورة موافقة توقيت التدفقات النقدية المتولدة من الأصل مع توقيت استحقاق الأموال المستعملة في تمويله وعليه تقوم إدارة المنشأة بموجب إتباع سياسة التمويل المثلى بتمويل الأصول الدائمة من مصادر طويلة الأجل والأصول المؤقتة من مصادر قصيرة الأجل (هندي، 1985:116). والشكل رقم (6) ادناه يوضح هذه السياسة.

## شكل رقم (6)

سياسة التمويل المطابقة



Source: Brigham , Eugene; and Ehrhardt Michael, "Financial Management Theory & Practice" 12<sup>nd</sup> ed, Mike Roche publisher, 2005.p231.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يجب اختيار سياسة التمويل الملائمة بناءً على الظروف المحيطة بالمنشأة، وعلى التوقعات الدقيقة لهذه المنشأة فيما يتعلق بمدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

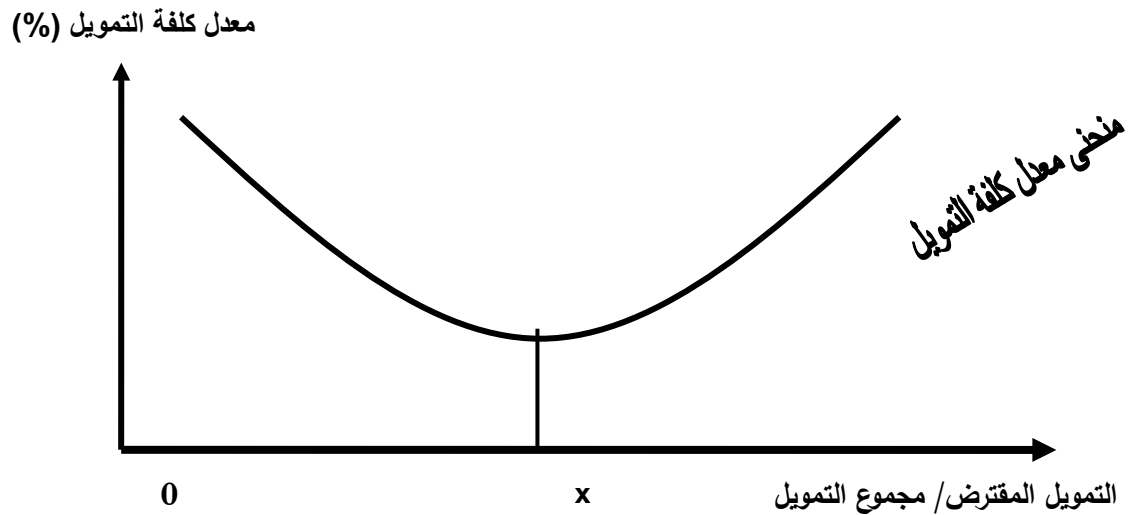
### خامساً: نظريات هيكل رأس المال ( Financial Structure Theories )

تمثل صياغة هيكل رأس المال في منشآت الأعمال من أكثر الموضوعات جدلاً في الفكر المالي فالاعتماد على مصادر التمويل المقترض أو مصادر التمويل الممتمك أو تحديد المزيج بينها لا يتم اعتباطاً وإنما تحكمه مجموعة من القواعد لذا تعد قرارات هيكل رأس المال من أهم قرارات الإدارة المالية جدلاً في منشآت الأعمال . (الزيبيدي ، 2008 : 533)، وأهم وأبرز النظريات الفكرية الفلسفية هي :

#### ١- النظرية التقليدية Traditional Theory :

تسلم النظرية التقليدية التي وجود هيكل رأس مال أمثل يتضمن نسب مثلى للتمويل المقترض تجعل كلفة التمويل عند حدها الأدنى ، وإن الاستعمال الرشيد للتمويل المقترض في الهيكل المالي للمنشأة يزيد معدل العائد على حق الملكية فالتشكيل الأمثل بين التمويل المقترض

والتمويل الممتمك في هيكل رأس مال المنشأة يجعل المعدل الموزون لكلفة رأس المال في ادناه ويعظم معدل العائد على حق الملكية (العامري، 2010: 172)، وتشير هذه النظرية الى وجود هيكل مالي امثل يحقق أدنى معدل موزون لكلفة التمويل وأعلى مستوى للعائد (Jim: 1999: 454)، والفكرة الأساسية التي تقوم عليها النظرية التقليدية هي إن كلفة التمويل تتخفض تدريجاً مع زيادة التمويل المقترض، إلى أن تصل نسبة الاقتراض إلى حد معين ثم تأخذ كلفة التمويل في الارتفاع (هندي، 1996: 605)، ويوضح الشكل رقم (7) تصورات هذه النظرية، إذ يلاحظ إن المنشأة حين تستعمل التمويل المقترض عند نقطة (OX) فإن معدل كلفة التمويل تكون عند حده الأدنى إلى أن تصل إلى نقطة (X) إذ تصبح كلفة التمويل المقترض اقل من كلفة التمويل الممتمك.



شكل (7)

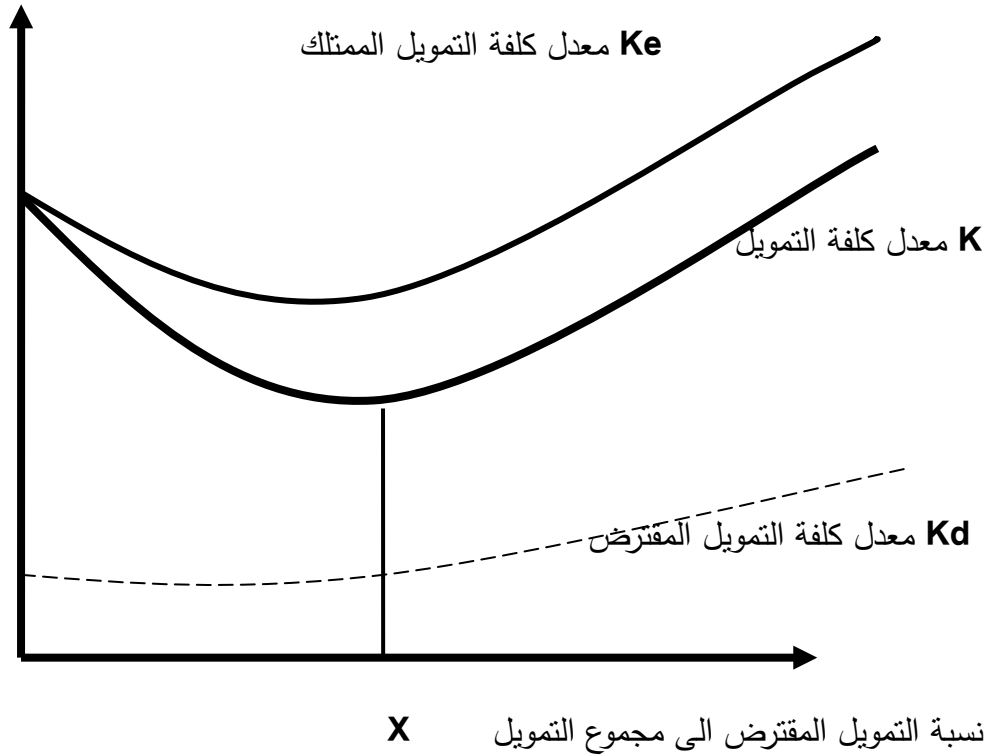
العلاقة بين التمويل المقترض ومعدل كلفة التمويل على وفق النظرية التقليدية

المصدر: العامري، محمد علي إبراهيم، (اثر الهيكل المالي في المخاطرة والعائد بإطار المحفظة)، أطروحة دكتوراه، 1990. ص12.

ويبين الشكل رقم (8) العلاقة بين كلفة هيكل رأس المال والرافعة المالية وفقاً لتصورات النظرية التقليدية إذ يلاحظ ارتفاع كلفة التمويل الممتمك باستعمال الرافعة المالية وانخفاض كلفة التمويل الكلية، إذ تتأثر كلفة التمويل الممتمك (ke) بالزيادة عند كل عملية اقتراض بسبب ظهور

المخاطرة المالية، إلا أن ذلك يؤدي إلى انخفاض معدل كلفة التمويل ( $K$ ) ، حتى الوصول إلى نقطة ( $X$ ) والتي تمثل هنا نقطة الاقتراض المثلى إذ يصبح عندها معدل كلفة التمويل في أدنى مستوى ، وفي حالة زيادة نسبة الاقتراض بعد هذه النقطة سيؤدي ذلك إلى الارتفاع في معدل كلفة التمويل ثم انخفاض قيمة المنشأة ، في حين يؤثر انخفاض الكلفة إلى ارتفاع القيمة السوقية للمنشأة. (الموسوي، 2013:52)

معدل كلفة التمويل (%)



شكل (8)

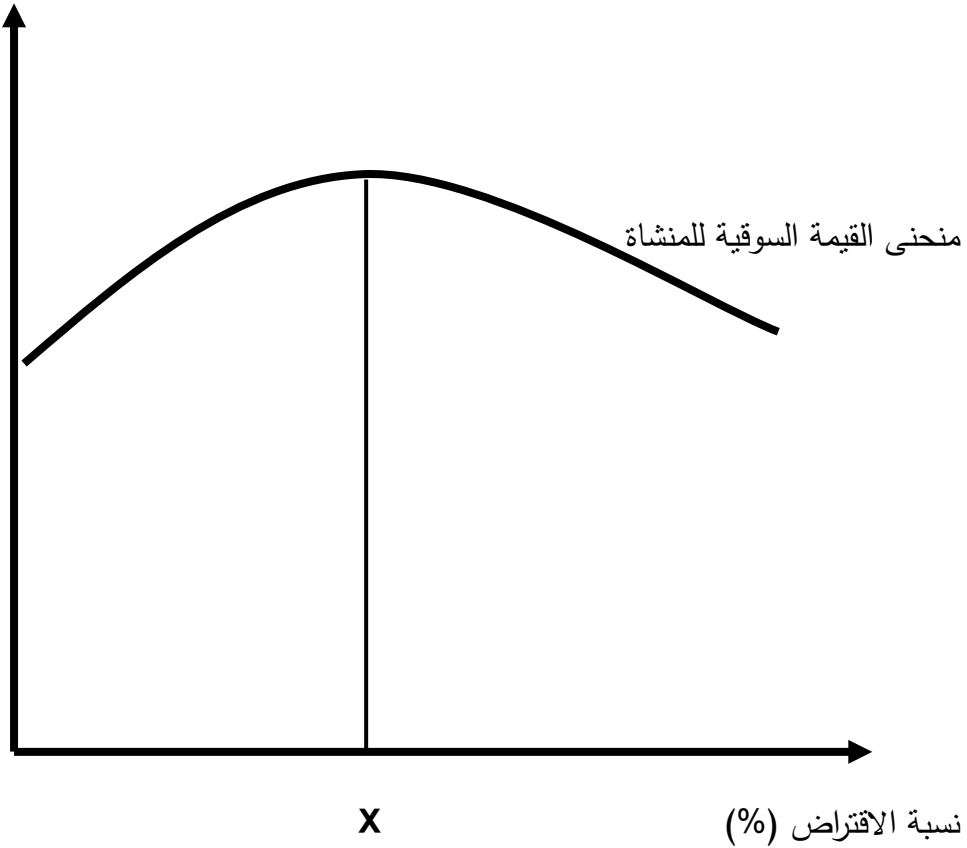
العلاقة بين كلفة التمويل والرافعة المالية على وفق النظرية التقليدية

Source: Besley , Scott and Brigham, F. Engene ,( **Essentials of Managerial Finance** ) ,12<sup>th</sup> ed , Harcourt . inc , 2000 .P472.

ويبين الشكل رقم (9) أن قيمة المنشأة المرفوعة تبدأ بالازدياد عند كل استعمال إضافي للتمويل المقترض إلى ان تصل ذروتها عند نسبة الاقتراض المثلى ، بعد ذلك تنخفض قيمة المنشأة مع تزايد نسبة الرافعة المالية. (الموسوي، 2013:53)



قيمة المنشأة V



الشكل (9)

النظرية التقليدية وقيمة المنشأة

Source: Brigham, F. Augene and Gapenski ,C. Louis,( **Financial Management Theory and Practice**),5<sup>th</sup> ed ,1988 .P374.

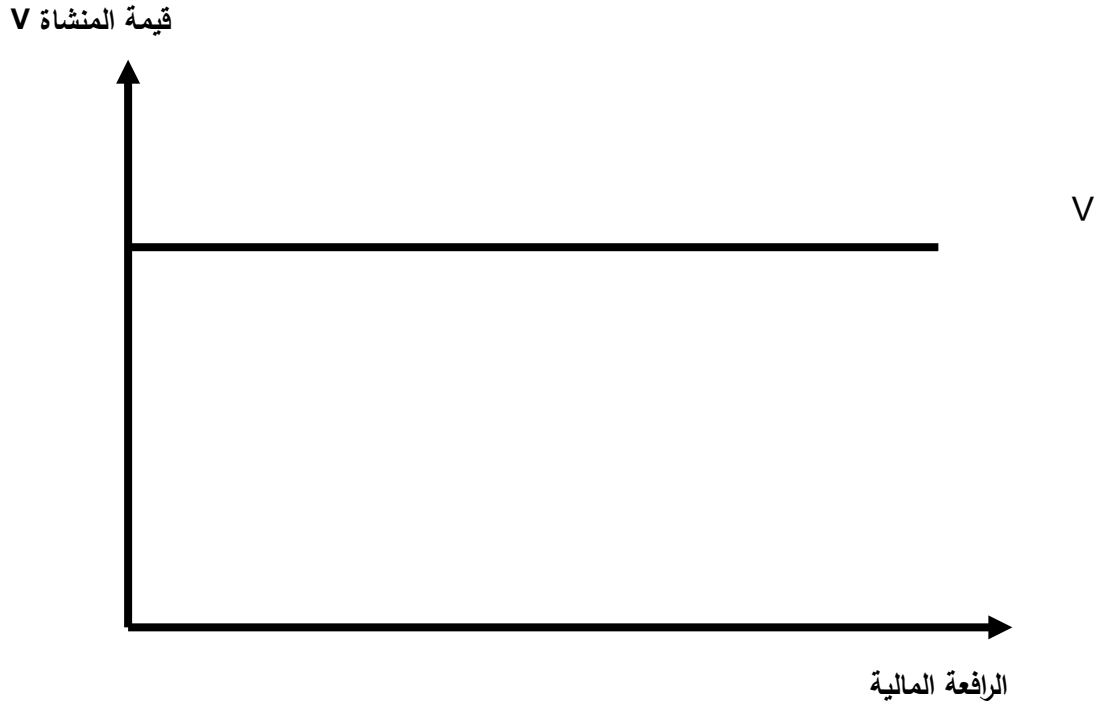
## ٢- نظرية مودكلياني و ميلر (Modigliani and Miller Theory)(M & M)

تشكل نظرية مودكلياني وميلر اتجاها فلسفيا غاية في الأهمية في النظرية المالية المعاصرة، منذ أن نشرا نظريتهما عام ١٩٥٨ الا ان تلك النظرية لايزال يتجاذبها الجدل الفكري بين المهتمين بالادارة المالية وقد اسند إليهم بحق أنهم مؤسسو المدرسة الحديثة للادارة المالية،وقد حازا على جائزة نوبل لجهودهم التنظيرية الواسعة في هذا المجال . (الزبيدي، 2008: 554) ، اذ قدم كل من مودكلياني وميلر نظريتهما عن هيكل رأس المال وقيمة المنشأة والتي نصت على عدم وجود

علاقة بين هيكل رأس مال المنشأة وكلفتها. (Modigliani,1958:261) ، وأشارت هذه النظرية الى انه وبافتراض غياب الضرائب فإن قيمة المنشأة والمعدل الموزون لكلفة رأس المال لا تتأثر بهيكل رأس مال ، وإن كلفة التمويل لا تتأثر بتغيير نسبة الاقتراض في هيكل رأس المال (Daves,2002:17)، وقد طور (M&M) نظريتهما في مجموعة من الاقتراحات منها :

### الاقتراح الاول ( Proposition I ):

الذي اشار الى فصل قرارات الاستثمار عن قرار التمويل ( Brealey, 1996:447 ) وينص هذا المقترح على أن القيمة السوقية لأية منشأة لا تعتمد على هيكل رأس مالها ، وإنما على توقعات الارباح قبل الفوائد والضرائب ، اي أن هذا المقترح يشير الى ان القيمة السوقية لاي منشأة أعمال سواء أكانت مقترضة أم غير مقترضة مستقلة تماما عن هيكل راس المال فيها ،وان القيمة السوقية للمنشأة تتحدد من خلال خصم صافي ربح العمليات الذي تحققه المنشأة بمعدل خصم يتمثل بمعدل العائد المطلوب على الاستثمار يناسب خصائص الخطر للشريحة التي تنتمي اليها منشأة الاعمال، وعلى اساس هذه الافتراضات ، وباستعمال مبدأ رافعة التمويل الشخصية والقيام بعمليات البيع والشراء في آن معاً في السوق اي المراجحة ( Arbitrage ) يتوصل مودكلياني وميلر الى الاستنتاج بان هيكل رأس المال لا يؤثر في كلفة رأس المال او على قيمة المنشأة. (الميداني،2004:670) ، ويوضح الشكل رقم (10) افكار المقترح الاول لـ (M&M) في عدم وجود علاقه بين القيمة السوقية لمنشأة الاعمال وهيكل راس المال فيها . (الموسوي،2013: 55)



شكل (10)

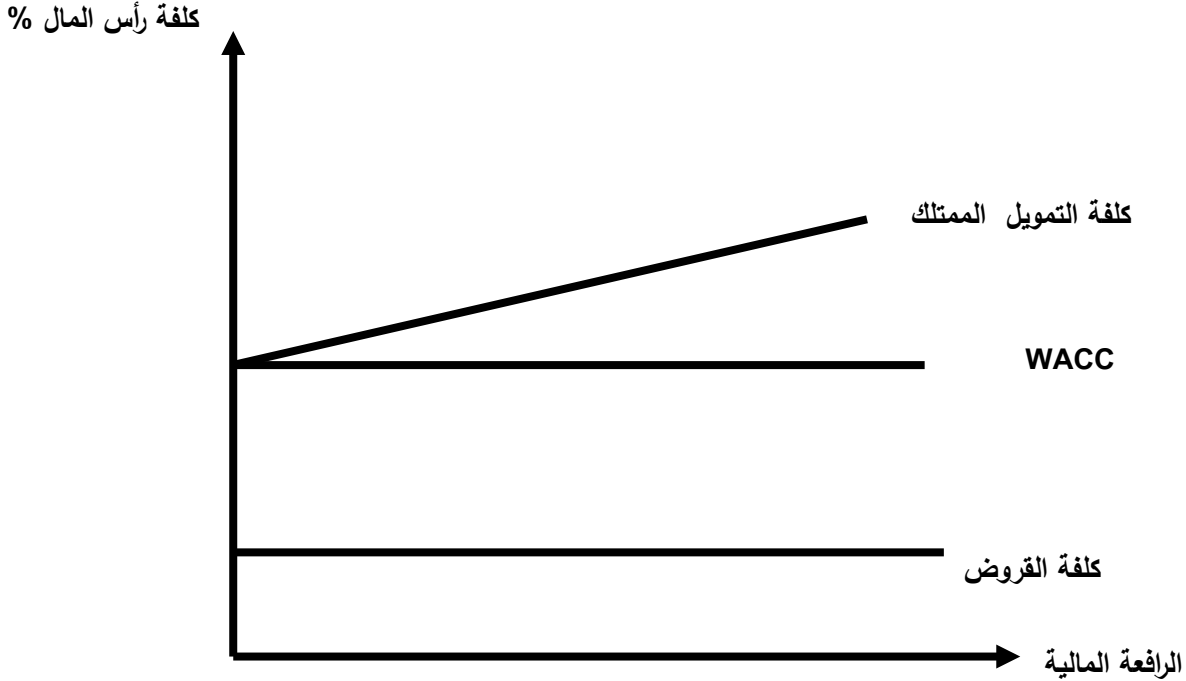
قيمة المنشأة على وفق المقترح الأول ل (M&M)

Source: Pinches , E. George(Essentials of Financial Management) 4<sup>th</sup> ed , 1992. P416.

### الاقتراح الثاني ( Proposition II ):

في الاقتراح الثاني أشار مودكلياني وميلر الى أن كلفة رأس مال الممتلك تزداد بنسبة كافية لجعل المعدل الموزون لكلفة رأس المال ثابتاً ، عندما تستعمل المنشأة التمويل المقترض والذي يعد اقل كلفة من التمويل الممتلك فإن هذا الانخفاض يقابله الارتفاع في كلفة التمويل الممتلك بسبب ارتفاع المخاطرة المالية وزيادة معدل العائد المطلوب من لدن المستثمرين ( Pinches, 1992: 416 ) ويشير كل من (بريلي ومايرز) الى أن هذا المقترح قد ركز على المبادلة بين العائد والمخاطرة، وأن معدل العائد المتوقع على الأسهم العادية لمنشأة مرفوعة تزداد بشكل يتناسب مع نسبة القروض الى الاسهم العادية المعبر عنها بقيم سوقية وتتوقف نسبة الزيادة في معدل العائد على الملكية على الفرق بين العائد على الموجودات والعائد على القروض )

455 : 1996 Brealey). ويبين الشكل رقم (11) مضامين هذا المقترح :  
(الموسوي، 2013:56)



شكل (11)

الكلفة المرجحة لهيكل رأس المال على وفق المقترح الثاني ل(M&M)

Source: Stephen Ross & et al., (Modern Financial management), McGraw-Hill Inc., U.S.A., 2008.P433.

### سادساً: مصادر التمويل طويل الأجل : Long-term Financing Sources

تسعى منشآت الاعمال المعاصرة الى توفير الموارد المالية من مصادر متعددة وفق الظروف السائدة في الاسواق المالية وطبيعة هيكل راس المال فيها وتوجهات إدارتها بشأن تحمل المخاطر من عدمها . (النعيمة، 2009: 353)، وتعد القرارات التي تتعلق بصياغة هيكل راس المال وتحديد المزيج الامثل من مصادر التمويل المقترضة والممتلكة من اهم القرارات التي يهتم بها المدير المالي لانها تضمن له تحقيق افضل استعمال لتلك الأموال ما يؤدي الي تعظيم العائد الذي يرغب المستثمرون في تحقيقه . (Brigham: 2002: 819) ، وتعرف مصادر التمويل

طويلة الاجل بانها(تلك المصادر التي تكون مدتها اكثر من سنة وتستعمل في الاستثمارات طويلة الاجل)(الشبيب،2009 : 200).

وتتألف مصادر التمويل طويلة الاجل المكونة لهيكل راس المال من قسمين اساسين هما التمويل المقترض طويل الاجل والتمويل الممتلك.

#### ١. أموال الملكية (حقوق الملكية):

تمثل اموال الملكية المصدر الاول للاموال بالنسبة للمنشأة الجديدة كما انها تمثل القاعدة التي تستند إليها قدرة المنشأة القائمة على الاقتراض والحصول على الاموال.وتوفر اموال الملكية التي تحصل عليها المنشأة مجموعة من الفوائد للمنشأة منها الاستثمار الدائم فيها وجزء من الاستثمار طويل الاجل كما انها تعطي وقاية للدائنين كونها تعد مصدرا داعما للوفاء بالديون وتحصل المنشآت على اموال الملكية عادة من اصدار الاسهم العادية واصدار الاسهم الممتازة (ان وجدت) فضلاً عن الارباح المحتجزة.(عقل، 2009 : 106). ولكون هذه المصادر تتسم بالديمومة فانها توصف بانها مصادر تمويل طويلة الاجل يمكن استعمالها في استثمارات طويلة الاجل لسد الحاجات المالية للمنشأة، ويمكن الاشارة الى اموال الملكية ايضا بانها عبارة عن حقوق المساهمين في المنشأة أو بتعبير اخر هي أموال اصحاب المنشأة (الحاج ، 2002 : 25) ، وتكون ابرز مصادر ومكونات حق الملكية هي :

#### أ. الأسهم العادية: Common stocks :

تعد الاسهم العادية احد مصادر التمويل طويل الاجل الخارجي المتاحة للمنشأة ومن المصادر الاساسية للتمويل الممتلك والمصدر الاول في المراحل الاولى لحياة المنشأة، فضلا عن ذلك فإن استعمالها يساعد على تعزيز المركز المالي للمنشأة (Manes,1988:325) ، وتمثل الاسهم العادية صكوك ملكية يمسكها المساهمون تثبت حقوق كل مساهم بملكه المنشأة (Ross, 1996: 75)، وتاخذ الاسهم العادية اهمية كبيرة بين مصادر التمويل بشكل عام وذلك كونها الأداة التمويلية الأولى لتكوين رأس المال في منشآت الاعمال.(عباس ، 2003 ، 305) ، وللاسهم العادية كلفة تتحملها المنشأة كباقي مصادر هيكل رأس المال إذ أن هذه الكلفة تتمثل في معدل العائد المطلوب على السهم من لدن المستثمرين في السوق ،وان كلفة السهم العادي هي المعدل الذي يخضم به المستثمرون مقسوم الارباح المتوقع من لدن المنشأة لتحديد قيمة اسهمهم . (Gitman, 2009:512).

## ب. الأسهم الممتازة Preferred stocks:

تمثل الاسهم الممتازة نوعاً خاصاً من حقوق الملكية في منشآت الاعمال ،وهي نوع من الاسهم تعطي لحاملها الحق في استلام مقسوم ارباح محدد قبل توزيع اية ارباح على حملة الاسهم العادية . ( Gitman, 2009:511 ) ،والأسهم الممتازة تمثل شكلاً من أشكال التمويل طويل الأجل اذ تمثل أداة ملكية للمنشأة .(Rosefsky,1999:434)، فهي تشبه الاسهم العادية من حيث كونها تمثل ملكية ليس لها تأريخ استحقاق معين وان مسؤولية حامله محدودة بمقدار مساهمته في المنشأة ،كما لا يحق لحملة الاسهم الممتازة المطالبة بنصيبهم من الارباح الا اذا قررت الادارة توزيع الارباح (Brigham, 2002:810)، هذه الاسهم تعطي لحاملها بعض الميزات التي تجعلهم مفضلين على اصحاب الاسهم العادية ،فالاسهم الممتازة لها حق الاولوية قبل الاسهم العادية على دخل المنشأة واصولها ،ولذلك سميت بالاسهم الممتازة. كما يشبه السهم الممتاز ادوات المديونية لكون نصيبه من الأرباح محدد بنسبة من قيمته الاسمية ، فضلاً عن انه في حالة تصفية المنشأة يحق لحامله المطالبة بنصيبه من الأرباح قبل حملة الأسهم العادية (Lerson , 1993 :66) . وللاسهم الممتازة كلفة تتحملها المنشأة كباقي مصادر هيكل راس المال وتحسب كلفة الاسهم الممتازة بمقدار معدل العائد الذي يطلبه المستثمرون في مثل هذه النوع من الحقوق . (الزبيدي ،2008 :510)

## ج. الارباح المحتجزة : Retained Earnings :

تمثل الإرباح المحتجزة إرباحاً تحققت غير ان المنشأة قررت احتجازها بدلاً من توزيعها على حملة الاسهم ، وذلك بهدف استعمالها في تمويل استثمارات مستقبلية. (هندي ،2000:573)، وتسمى بهذا الاسم لان المنشأة تقوم بحجزها عن التوزيع على المساهمين لاسباب مبررات تخصها (رمضان ، 1996 :156)، كذلك تعد الارباح المحتجزة تمويل ممتلك داخلياً للمنشأة، ولا تستطيع المنشأة توفير هذا النوع من التمويل الا اذا لم تقم بدفع ارباحاً نقدية لحملة الاسهم العادية (النعمي، ،2009 :366) ، وبالطبع لا ينبغي احتجاز الارباح مالم يكن العائد المتوقع من استثمارها في المنشأة يفوق او يساوي على الاقل معدل العائد على الاستثمار في فرص بديلة متاحة للمساهمين (هندي ،2000 :573) ، فلا بد ان تحقق المنشأة من اعادة استثمارها لهذه الارباح معدل عائد مساوي او اكبر من معدل العائد

المطلوب، (Natal,2000:96) ،لذا فان عملية مقسوم الارباح (Dividend Earnings) تعرف بانها عملية مبادلة بين احتجاز الارباح لتمويل النمو المستقبلي ،او توزيعها على شكل مقسوم أرباح الى المساهمين مقابل أستثمارهم في أسهم المنشأة، (Jim,1999:483)، وتعد الارباح المحتجزة استثماراً اضافياً اجبارياً من المساهمين يساعد في تحقيق منشأة الاعمال لأهدافها وتحسين موقعها المالي،كما انها احد العناصر لتمويل القيود القانونية المفروضة على المنشآت؛اذ انها تحد من قيامها بالتوسع في توزيع الارباح وتجبرها على تكوين الاحتياطات المختلفة (Kimmel, 2000:530)،اما من ناحية الكلفة التي تتحملها المنشأة عند الجوء الى هذا المصدر في التمويل فانها تتمثل بمعدل العائد المطلوب من لدن الملاك (المساهمين) عندما يرضون ببقاء حصصهم من الارباح داخل المنشأة . (الزبيدي، 2008، 507:

#### د. الاحتياطات Reserves :

تسعى المنشآت إلى تعظيم أرباحها باستمرار لأسباب ومبررات متعددة منها إن الأرباح سوف تسهم في تعظيم القيمة السوقية للمنشأة وأنها تمكن الإدارة من عمليات التوسع والتطور ولذلك تلجأ المنشآت إلى احتجاز نسبة من الأرباح المتحققة وازادتها إلى حساب مستقل يطلق عليه الاحتياطات. (الحسيني والدوري، 2008، 83).

#### ٢.السندات : Bond :

السند هو أداة مالية طويلة الاجل تستعملها المنشآت والحكومات لجمع مقادير كبيرة من الأموال، من مجاميع مختلفة من المقرضين (Gitman, 2000, 289)،وتعد السندات من مكونات هيكل رأس المال ومن خصائصها انها تكون ذات عائد ثابت وتتمتع بالقابلية على التداول في السوق المالي وتمثل اتفاقاً طويل الاجل تلتزم بموجبه المنشآت بتسديد دفعات دورية من الفوائد لحملة السندات التي تمثل كلفة تتحملها المنشآت المصدرة لها عن استعمال الاموال فضلاً عن إعادة أصل القيمة الاسمية للسند لحامله وتتراوح اجال السندات (من 20 الى 30 سنة (الإ أنه قد ساد في السنوات الاخيرة سندات بأجال تتراوح بين (7 الى 10 سنوات ).(النعمي، 2009، 366) ، ويمثل السند مستند مديونية طويل الأجل ويعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية للسند (Par value ) في تاريخ الاستحقاق، كما يعطيه أيضاً الحق في معدل فائدة دوري يتمثل في نسبة مئوية من القيمة الاسمية.(هندي: 2000:549)، لذا فالسند

يعد وثيقة تعهد طويلة الاجل تصدرها وحدات الأعمال أو الحكومة. ( Weston, Brigham, ) 283, 1996)، كما وتعرف السندات بأنها أوراق مالية قابلة للتداول والإصدار وهي تشكل عقدا جماعيا بين المصدر (مصدري السندات ) من جهة والمكنتبين من جهة أخرى. (ملاك، 2003، 247 ) ،وفي العادة تصدر السندات بقيمة اسمية محددة،وقد يباع السند في السوق بخصم اي اقل من قيمته الاسمية ولربما يباع السند بعلاوة أي اعلى من قيمته الاسمية . (الزبيدي، 2008، 499):

### ٣. القروض طويلة الاجل : Long-term loans

وتتمثل القروض طويلة الاجل تلك الاموال التي يتم الحصول عليها عن طريق الاقتراض وتستهمل مصدراً للتمويل لانها توفر ميزات للمنشأة مثل الوفورات الضريبية ( Damodaran, 397 : 1997)، كما تعد القروض طويلة الاجل مصدرا من اهم مصادر التمويل للمنشآت ولا سيما الكبيرة منها وذلك لامكانية الحصول من خلالها على مبالغ كبيرة فضلاً عن إمكانية ترتيب الوفاء بها وسدادها بشكل يتناسب والنقد المتوقع تحقيقه من الاصل الذي سيتم تمويله بالقرض، والصورة الافضل للحصول على التمويل الخارجي طويل الاجل تتمثل في القروض طويلة الاجل والتي تعرف بانها (اتفاق بين المقترض والمقرض يقدم بموجبه المقرض مبلغا من المال ويلتزم المقترض باعادة المبلغ المقترض في مواعيد محددة بموجب دفعات متفق على قيمتها ومواعيد دفعها فضلاً عن الفوائد ) . (عقل ، 2009 : 118)

وهنا يجب الاشارة الى أن معرفة تكلفة الأموال تعد عنصراً مهماً وأساسياً في عملية اتخاذ القرارات المالية المتعلقة بالحصول على التمويل ومن ثم إجراء المقارنة بين البدائل المتاحة للوصول إلى القرار المالي السليم والملائم وتعد كلفة هيكل رأس المال احدى أهم المفاهيم في الادارة المالية فهي تمثل عامل الربط الاساسي بين قرارات الاستثمار طويلة الاجل وتعظيم ثروة المالكين من خلال تعظيم القيمة السوقية للمنشأة (الهدف الاستراتيجي للادارة المالية )، بما أن كل استثمار يمكن أن يكون ممولا عن طريق عدة مصادر للتمويل و بما أن لكل مصدر من هذه المصادر تكلفة خاصة فإنه من الضروري حساب تكلفة هيكل رأس المال المخصص لتمويل استثمار ما. (العمار ، 1997 : 166)، وتهتم الادارة المالية بكلفة ذلك المزيج من الاموال المعتمدة في تكوين هيكل رأس المال، وأن مرجع تلك الاهمية يعود اساسا الى تباين كلفة كل



مصدر من مصادر التمويل، الامر الذي جعل كتاب الادارة المالية يتفقون على ان ما تبحث عنه الادارة المالية انما يتمثل في شكل متوسط مرجح او موزون لكلفة كل العناصر وهو ما يقصد به بكلفة الاموال المرجحة بالاوزان *Weighted Average Of Cost of Capital*، والمعروف اختصاراً بـ(WACC)، اذ يمثل هذا المعدل الحد الأدنى لمعدل العائد المطلوب من لدى الادارة المالية أو هو العائد الذي يجب ان تحققه المنشأة على استثمارات المحافظة على قيمة الاسهم لديها او هو المعيار الذي تستعمله المنشأة لتقييم الاداء المالي لديها . (الزبيدي، 2008: 511). ويمكن القول إن تكلفة رأس المال هي عبارة عن الحد الأدنى من العائد الذي ينبغي تحقيقه من استثمار الأموال المتاحة او انها معدل العائد المطلوب من لدى المساهمين لقبول الاستثمارات المتاحة امام منشأة الاعمال.

## المبحث الثاني الاداء المالي

### اولا: مفهوم الأداء

اهتم الكثير من الباحثين بمفهوم الاداء بشكل عام وفي مجالات مختلفة، لما يؤشره الاداء من ايضاحات تدل على تحقيق الغايات والاهداف التي ترمي إليها الاطراف المعنية بقياسه، ومنهم الباحثين في الادارة المالية، وقد انعكس ذلك بشكل واضح من خلال الدراسات التي تطرقت الى هذا الموضوع واهميته، إذ نجد إن الاداء يعد محوراً رئيساً تدور عليه جهود المديرين لانه يشكل أهم أهداف المنظمة وسبيل معرفة مدى كفاءتها وفعاليتها وصولاً لنجاح استراتيجياتها في تحقيق تلك الاهداف.

اذ يشير مفهوم الاداء الى المحصلة النهائية لنتائج الانشطة جميعها التي تم انجازها سواء أكان على مستوى الفرد أم المجموعة أم المنظمة أم العملية، وإن ما يتحقق من نتائج نهائية لنشاط المنظمة وكيفية استعمال المنظمة لمواردها المادية والبشرية بهدف تحقيق اهدافها (Whellen & Hunger, 2000: 23). كما اشير اليه بانه ما تمتلكه المنظمة من قدرة على استعمال الموارد المتاحة بشكل يحقق الكفاءة والفاعلية (Daft, 2001: 12) في حين يعرف الاداء من جانب آخر بأنه العمليات التي تركز على الهدف وتستعمل لتعظيم انتاجية العاملين والفرق والمنظمة بشكل عام (Sphr & Mondy, 2008:244). وما يشار اليه بهذا الصدد اتفاق اغلب الباحثين على عدم امكانية وضع مفهوماً أو تعريفاً محدداً له (Venkatraman & Ramanujam, 1986: 801) والسبب يعود الى وجود الاختلاف عن المعايير والمؤشرات الخاصة به التي تستعمل للوقوف على مستواه فضلاً عن وجود متغيرات أخرى تكون مؤثرة (Ford & Schellenberg, 1982: 49). ولهذا نجد ان الباحثين لم يضعوا قيداً يحدد تعريف الاداء لغرض الافادة من استمرارية الطرق المعرفي لمفهومه وبما يلائم مستجدات الاعمال اذ يشير (Eccles, 1991: 131) إلى أن الأداء هو قدرة التي تملكها المنظمة لتحقيق أهدافها. او هو المحصلة النهائية لما تقوم به المنظمة من انشطه (Wheelen & Hunger, 2000: 231). اذ سعت الشركات قديماً وحديثاً الى تحقيق أهدافها المتمثلة بالكفاءة والفاعلية التي تمت صياغتها لديمومة الشركة واستمراريتها في ظل ظروف وتحديات حرجة للغاية كازدياد حدة المنافسة واستعمال تقنية المعلومات والاتصالات فضلاً عن البحث عن اساليب جديدة ومعاصرة تتسجم والتطورات الحاصلة على مستوى البيئة الخارجية كانتشار ظاهرة

العولمة وغيرها من المفاهيم الادارية الحديثة ، الأمر الذي استرعى اهتمام المصارف ورفع مستوى أداءها ( الماضي ، 2006 : 161 ) فالأداء يعطي الفرصة لأجراء التقييم والمقارنة نسبة الى الاهداف والمعايير والنتائج السابقة والمقارنة أيضاً مع المنظمات الاخرى ويمكن التعبير عنه بمؤشرات مالية وغير مالية ( The university of Texas , 2004 : 15 )

### ثانياً: مستويات الاداء

اغلب الدراسات والبحوث على المستوى المحلي والاجنبي تفتقر الى الجهود الرامية لتوضيح الطبيعة المتعددة لمستويات الاداء في سياق عمل المنظمات. اذ يلاحظ ان بعض الدراسات تركز على الاداء الفردي (الاداء الوظيفي) وتحاول ان تدرس العوامل التي تؤثر فيه (e.g., Skibba, 2002: 2) وهناك بعض الدراسات تركز على دراسة الاداء على مستوى المنظمة (الاداء المنظمي ومنها الاداء المالي) (e.g., Wright et al., 1998: 259) واخرى تهتم بأداء الفريق (Thamhain,2004: 41).ولكن الفقرة الحالية ستتعلق من منظور شامل يعتمد على ايضاح المستويات الثلاث للأداء داخل كل منظمة. اذ قدم كل من (Rummler & Brache, 1990) في كتابهما الموسوم بـ (تحسين الاداء) نموذجاً شاملاً يوضح وجود ثلاث مستويات اساسية للاداء كل مستوى يتضمن ثلاثة جوانب اساسية وهي جانب الاهداف، وجانب التصميم، وجانب الادارة، اذ يعتقد الباحثان ان تحسين اداء الفرد واداء المنظمة يتطلب فهماً لطبيعة العلاقة بين المستويات المختلفة للاداء وافضل طريقة لفهم هذه العلاقة يعتمد على منظور النظم،

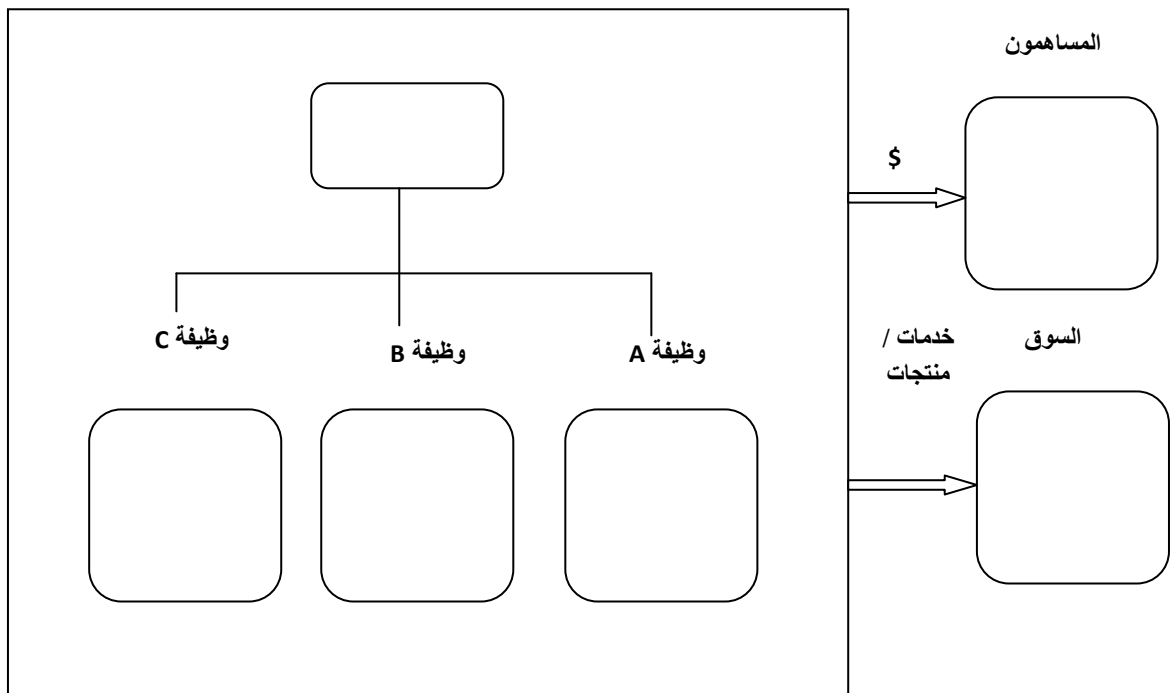
### جدول (2)

حاجات الاداء الثلاث

المستويات الثلاث للأداء	ادارة	تصميم	اهداف
مستوى المنظمة	ادارة المنظمة	تصميم المنظمة	اهداف المنظمة
مستوى العملية	ادارة العملية	تصميم العملية	اهداف العملية
مستوى اداء الوظيفة	ادارة الوظيفة	تصميم الوظيفة	اهداف الوظيفة

Source Rummler, G. ; Brache, A. ( *Improving performance: How to manage the white space on the organization chart*) San Francisco, Jossey –Bass, 1990,p.19

المستوى الاول هو المستوى التنظيمي للأداء (Organizational level of performance) ويعكس هذا المستوى الكلي للنظام أي انه ينظر الى المنظمة بشكل شامل، اذ يركز على علاقة المنظمة مع اسواقها والاطراف الخارجية الاساسية لوظائفها المهمة. والمتضمنة تلك الاعمال التي تسهم في تحويل المدخلات الى مخرجات. وتشمل المتغيرات الاساسية في المستوى الاول والمؤثرة في اداء كل من الاستراتيجيات والاهداف التنظيمية الواسعة والهيكل التنظيمية وتوزيع موارد المنظمة والتي اجمالاً تعتمد على المؤشرات المالية في بيان ذلك والشكل (12) يوضح مستوى المنظمة للأداء.



شكل (12)

### مستوى أداء المنظمة

Source: Rummler, G. ; Brache, A. ( Improving performance: How to manage the white space on the organization chart) San Francisco, Jossey –Bass, 1990, p.15.

ومن الجدير بالملاحظة ان هذا المستوى من الاداء يتطلب من الباحثين استعمال المقاييس التي تعكس المستوى الكلي للوحدة الاقتصادية للمنظمة أي ان وحدة التحليل في هذا المستوى هي المنظمة ووحدة القياس تشمل وجود مشاهدة واحدة (عن طريق الملاحظة او عن طريق السجلات او البيانات الارشيفية) (Klein et al., 1994:199) وبالنسبة للأهداف على المستوى التنظيمي فأنها تعكس الاهداف المتعلقة بالمنتجات والخدمات والزبائن والسوق والميزة

التنافسية والاسبقيات التنافسية. اما قضية التصميم فأنها تساعد على تحقيق هذه الاهداف لأنها تخلق صورةً واسعة عن كيفية قيام المنظمة بربط الافراد مع الوحدات والاقسام المختلفة من اجل تحقيق الاهداف المذكورة. وبعد ان تحدد الاهداف ويجري التصميم الملائم وتوضع الهياكل الخاصة فان المنظمة تحتاج الى ان تدير هذه الجوانب مع بعضها البعض لغرض تحقيق التنسيق والترتيب (Remmler & Brache, 1990:15) وما يلاحظ في الدراسات السابقة ان المقاييس التي تستعمل لقياس الاداء على مستوى المنظمة تتسم بالتعدد، فعلى سبيل المثال اجري (Vouldis et al.,2010) مراجعة نظرية لنماذج قياس الاداء على مستوى المنظمة وقد اسفرت هذه المراجعة عن وجود عدد من المقاييس من اهمها بطاقة الاداء الموزونة للباحثين (Kaplan & Norton,1992) والتي تتضمن اربع منظورات اساسية هي المنظور المالي، ومنظور الزبائن، ومنظور التعلم، والعمليات الداخلية. وكذلك مقياس امتياز ادارة الجودة للمؤسسة الاوربية (EFQM) وهذا المقياس يتضمن خمسة مُمكّنات، واربع نتائج، اذ تتضمن المُمكّنات: القيادة، والافراد العاملين، والستراتيجية، والموارد، والعمليات. اما النتائج فتتضمن نتائج الافراد العاملين، ونتائج الزبائن، ونتائج المجتمع، والنتائج الاساسية (Vouldis et al., 2010:476-480) وهناك نموذج قياس ثالث يطلق عليه مؤشر الاداء (Performance Prism) والذي طور من لدى مدرسة (Cranfield) للإدارة عام (2001) ويتضمن هذا النموذج خمسة جوانب اساسية وهي رضا اصحاب المصالح، واسهام اصحاب المصالح، والقدرات، والعمليات، الستراتيجيات، وقد اشتق هذا المقياس في الاصل من بطاقة الاداء الموزون والذي يُعد الجيل الثاني لمقاييس الاداء التي تأخذ بالحسبان حاجات ورغبات جميع اصحاب المصالح (Neely, 2002:153-154)

اما المستوى الثاني فهو مستوى اداء العملية (Process level of performance) ويتعلق هذا المستوى بأداء العمليات المختلفة داخل المنظمة والتي تصور عملية تدفق العمل وكيفية حصوله من خلال انتاج المنظمة للسلع والخدمات (Slack et al.,2010:86) ويقصد بالعملية توليفة معينة من المكائن والعمال وطرائق العمل والادوات والمواد التي تعمل مع بعضها على تحويل المدخلات الى مخرجات (Evans, 1997:326) مثال ذلك عملية تصميم المنتج الجديد وعملية الانتاج وعملية البيع والتوزيع وغيرها. اذ يكون اداء المنظمة اداء جيدا عندما

يكون أداء عملياتها جيداً ومن أجل ادارة متغيرات الاداء على مستوى العملية يجب ان يكون هناك ضمان لتلك العمليات بحيث تحقق حاجات الزبون وتعمل بشكل كفوء وفاعل صوب تحقيق اهداف المنظمة. وبعد مستوى العملية الخط المحوري بين أداء الفرد وأداء المنظمة، اذ يوفر هذا المستوى من الاداء عادة فرصة كبيرة لتحسين الاداء الشامل للمنظمة. وبما ان العمليات هي الاداة الاساسية التي يحصل خلالها العمل فان اهدافها يجب ان تترابط فيما بينها وهي تشتق من ثلاثة مصادر، الاهداف التنظيمية، ومتطلبات الزبون ، ومعلومات المقارنة المرجعية.

وبعد أن توضع أهداف العملية تأتي خطوة هيكلية وتصميم العملية وهنا يجب ان تصمم العملية بشكل منطقي بحيث تتحقق اهدافها بفاعلية وكفاءة وهذا يتطلب وجود إدارة ذات قدرة على تحقيق التناسق والترتيب ما بين العمليات المختلفة (Rummler & Brache, 1990:17). ويلاحظ عند مراجعة الادبيات المتعلقة بعملية قياس الاداء على مستوى العملية وجود عدد من المقاييس ذات الطابع الكمي مثال ذلك مستوى كفاءة العملية، مستوى انتاج العملية، معدل الاستغلال، ووقت الدورة الانتاجية (Jacobs, 2009:168-169).

اما المستوى الثالث للأداء فهو مستوى الوظيفة او المؤدي (Job level/performance) ويجسد هذا المستوى مستوى الاداء لوظيفة الافراد الذين ينفذون الوظائف والاهداف المتمثلة بتحقيق الواجبات والالتزامات الملقاة على عاتقهم. فمخرجات المنظمة تنتج من خلال العمليات، والعمليات بالمقابل تؤدي وتدار من خلال قيام الافراد العاملين بالوظائف المتنوعة. وتضمن متغيرات الاداء على مستوى الفرد، والوظيفة والاستئجار، والترقية، ومعايير الوظيفة، والتدريب والمكافآت. اما تصميم مستوى الاداء للوظيفة فيتمثل بتحديد عوامل الهندسة البشرية وتتابع الاجراءات والانشطة وتخصيص المسؤوليات وبعد ضمان وجود القيادة الجيدة العامل الاساس في إدارة الأداء على مستوى الفرد. (Rummler & Brache, 1990:18)

وخلاصة القول لما سبق فان هذا الاطار للمستويات الثلاثة للأداء هو اشبه بعملية التشريح لبنية مفهوم الاداء التي تماثل في وصفها عملية تشريح جسم الانسان والذي يتضمن نظام الهيكل العظمي الذي يعكس الاداء على مستوى المنظمة، والنظام العضلي الذي يعكس الاداء على مستوى العملية ونظام الجهاز العصبي المركزي الذي يجسد الأداء على مستوى الفرد والوظيفة.

وبما ان هذه الانظمة مهمة ويعتمد بعضها على بعض فان الفشل في احداها سيؤثر في فاعلية الاداء (الفتلاوي،2012:119).

### ثالثاً: مفهوم الاداء المالي المصرفي

ان توضيح مفهوم الاداء المالي المصرفي ليس بالامر السهل او المتيسر لقلّة التركيز عليه بوصفه جزءاً من مفهوم الاداء بشكل عام الا انه يتميز عنها بتخصّصه بقياس الاداء المالي المصرفي من خلال المؤشرات المالية. اذ يذهب عدد من الباحثين الى القول إن ما لا تستطع قياسه لا تستطع إدارته وهذا المبدأ معمول به في الادب الاداري عموماً ( جمعة وآخرون ، 2005 : 3 ) وما لا تستطع إدارته لا تستطع تحسينه وتطويره ( بن عبود ، 2007 : 58 ) فطبيعة التحليل المالي هي عبارة عن دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية لمعرفة مدلولاتها واسباب ظهورها وتفسير ذلك للعمل على ايجاد نقاط القوة والضعف للستراتيجيات التي تنتهجها المنظمة ومتانة أو ضعف مركزها المالي لتعزيز واستغلال ما تتميز به من نقاط قوة والتخلص من نقاط الضعف ومسبباتها للافاذة منها في رسم سياساتها المستقبلية في الائتمان والاستثمار وفي الرقابة على كفاءة الادارات الفرعية ذات العلاقة بوظائف المنظمة الانتاجية والتسويقية والبيعية والاستثمارية ( الراوي وسعادة، 2000، 15). كما يعبر التحليل المالي يوضح اثر هيكل التمويل في ربحية المنظمة ويظهر كفاءة السياسة التمويلية للمنظمة (الكبيسي، 1995: 12) او هو الاداء الذي يتم قياسه بمؤشرات مالية ويعكس مستوى كفاءة الاعمال ومقياس نجاح المنظمة في تحقيق اهدافها ( Miller 8 Dess, 1996: 14 )، كما عرف اما فيعرفه بأنه سلسلة من الطرق المالية المستخدمة لقياس مدى قوة اداء المنظمة أو ضعفها ( Moyer, et-al,1988: 318) وانه الطريقة التي يتم فيها استعمال المنظمة للمواردها المادية والبشرية ومدى قدرتها على استغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق اهدافها (Miller & Bromiley – 1990 – p.757).

ويعد كذلك الحلقة الاخيرة من سلسلة العمل الاداري المستمر ، وتشمل مجموعة من الاجراءات التي يتخذها جهاز الادارة للتأكد من ان النتائج تتحقق على النحو المرسوم ، وبأعلى درجة من الكفاءة ( السيسي ، 1998 : 323 ) ويعد الأداء المالي من اكثر مجالات الأداء استعمالاً لقياس الأداء المصرفي ، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه المصارف

نحو المسار الأفضل والصحيح . (Eccles , 1991 :134) وهو عملية دراسة وتحليل منظمة للبيانات والمعلومات المتاحة الحالية والتاريخية عن المشروع ، من خلال القوائم المالية والمصادر الأخرى ، باستعمال أساليب وأدوات رياضية وإحصائية للحصول على مؤشرات إضافية ، تساعد في تقييم الأداء الحالي للمشروع ، واستشراف الوضع المستقبلي له . ( أبو زيد ، 2009 :21) أو هو عملية تحويل القدر الكبير من البيانات والمعلومات المالية والتاريخية الموجودة في القوائم المالية إلى مقدار اقل وذو فائدة كبيرة لمتخذي القرار ( Archer, 1983: 594). وهناك من عرف التحليل المالي بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية عن نشاط المشروع الاقتصادي تسهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استعمال هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات (مطر ، 2003 :3) ، وهو عبارة عن وصف وضع المنظمة الحالي وما وصلت اليه من خلال دراسة المبيعات ، الإيرادات ، الموجودات ، المطلوبات وصافي الإيرادات ( Gladstone , 1988 :11) كما يشار اليه بأنه العمليات والاجراءات الخاصة بتحليل البيانات المالية لتقييم مستوى اداء المنظمة في المدة الماضية بهدف زيادته في المستقبل (العامري, 2001 :119). تعرف بأنها عملية القيام بتحليل بنود كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر ( خان وغرايبة ،1995 :52) . ويعبر اداء المنظمة من خلال استعمال مؤشرات مالية كالربحية مثلاً ( Miller & Dess , 1996 : 14 ) وتكمن فائدة واهمية القيام بالتحليل المالي من خلال الاحاطة بالمركز المالي للمصرف وتقدير قيمته وقياس مدى فعالية انشطته وكفاءتها وتحديد مدى كفاءته في الحصول على عائد مناسب على الاموال المتاحة لديه (الخلايلة،1995:10).

#### رابعاً: اهمية الاداء المالي المصرفي

ان مجال الاهتمام بالاداء المالي يعد من اكثر مجالات قدما من حيث الزمن واهمية من حيث الاستعمال كونه يرتبط بقياس أداء المنظمات وتحديد توجهاتها المستقبلية ومن هنا تبدو اهمية الاداء المالي جلية فتحقيق أداء مالي جيد انما يعد دليلاً ومؤشراً مهماً على مدى نجاح المنظمات والعكس صحيح ولذلك عُدّ الاداء هدفاً اساسياً للمنظمة (Eccles,1991;134).



فالأداء المالي عبارة عن توصيف لمركز المنظمة الحالي او لسلسلة زمنية سابقة والتي من خلالها تستطيع المنظمة تحديد توجهاتها باعتماد مبالغ المبيعات والايرادات والموجودات والمطلوبات وصافي الدخل (Gladstone,1988;11) كما يشار اليه باستعمال مؤشرات مالية كالربحية مثلاً فهو يمثل القاعدة الاساسية لجميع اعمال المنظمة فهو بالحقيقة يعد اداة استراتيجية مهمة للمديرين يستعملها في تحديد مستوى الاداء الكلي للمنظمة ومن خلال ذلك يمكن معرفة المنظمات ذات الاداء المالي العالي عن تلك ذات الاداء المالي المنخفض فالأولى قدرتها كبيرة للاستجابة لما تتعرض له من تهديدات في بيئة العمل (Miller & Dess, 1996;14). كما تتجلى الاهمية بما يوفره تحليل الاداء المالي من معرفة نشاط المنظمة وطبيعته، ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة، والمساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية(دانيال ويوسف، 12:1191).

كما ان اهمية الاداء المالي للمصارف تظهر في عملية التحليل المالي والتي تتم من خلال تمكين الادارة من استثمار الفرص المتاحة والابتعاد عن التهديدات ، ومثل هذا التشخيص لعناصر البيئة يجعل التحليل المالي وسيلة لربط متغيرات البيئة الخارجية فرص وتهديدات مع عناصر البيئة الداخلية قوة وضعف أي الوصول الى ما يعرف بتحليل ( SWOT ) بالإدارة الاستراتيجية ( النعيمي والنعيمي ، 2008 :20-21 ) كما يمكن أن يعبر عن أهمية الاداء المالي المصرفي يمكن ان تتحدد من خلال مجموعة من النقاط هي ( النعيمي والنعيمي ، 2008 :19-20 ) ( ابو زيد، 2009 :22 ):

١. تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل .
٢. تحديد الانحرافات من خلال الأداء المتحقق عن المخطط له .
٣. الافادة من نتائج التحليل لأعداد الموازنات والخطط المستقبلية .
٤. التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية .
٥. اختبار مدى كفاءة عمليات المصرف محل التحليل وتقييم ربحيتها.
٦. يعد التحليل المالي أداة مسح ابتدائي للقيام بأي نشاط جديد .
٧. توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المصرف .

## خامسا: ابعاد قياس الأداء الرئيسية

تعد مهمة قياس الاداء ليس بالأمر السهل بسبب ضرورة تحديد الابعاد الرئيسية للأداء التي بقراءتها توفر نظام رقابة فعال لمستويات الاداء اذ انها يجب أن تشمل جميع الجوانب الخاصة بوحدة العمل أو بالمنظمة ككل (Stoner, 1982: 603)، ونظرا لتعدد تلك الابعاد التي تشكل التي يقاس من خلالها الاداء فان الدراسة ستركز على اكثر الابعاد اتقافا بين الباحثين امثال (Thomas, 1988: 38)، (Miller & (Wheelen & Hunger, 1990: 381) (Dess,1996;12):

## ١. الربحية

إن أهمية الربحية تتجلى في ما اذا انخفضت تسبب الافلاس للمصرف، فقدره المصرف تزداد مع زيادة إيراداته وتجنب حدوث انخفاض فيها هو متغير مهم له. اذ أن الودائع تمثل الجانب الأكبر من موارد المصرف بينما لا يمثل رأس المال سوى جزء بسيط من تلك الموارد، اذ ان تحقق هامش ربح صغير يعد لحملة الأسهم عائداً مرتفعاً نتيجة لإضافة عائد المتاجرة بالملكية، وهذا العائد المرتفع يمثل ضرورة كبيرة لتشجيع حملة الأسهم على الإبقاء على استثماراتهم فيه، وذلك نتيجة ما يتعرضون له من مخاطر مالية بسبب الرفع المالي نفسه، وعليه فإن مقياس الربحية يمكن أن يوجه المديرين على تبني استراتيجية مالية فاعلة تتعكس في تحسين وزيادة الربحية للمصرف (Silverbery, 1981: 290)، اذ تشمل الربحية مجموعة من المؤشرات المستعملة لمعرفة مدى الكفاءة في تحقيق الأرباح ومن تلك المؤشرات ، هامش الربح الصافي، العائد على الاستثمار، هامش الربح الاجمالي، والعائد على حق الملكية والمصارف وما يشار اليه بهذا الصدد بانه منظمة تهدف بالأساس الى الربحية. (اللوزي وآخرون، 1997:119).

## ٢. المسؤولية الاجتماعية

ان المسؤولية الاجتماعية تاخذ حيزاً كبيراً من إهتمام المنظمات الهادفة الى النجاح في مجال اعمالها اذ يعبر هذا المجال عن مسؤولية المنظمة تجاه الزبائن والمجتمع ويتمثل ذلك بتقديم الخدمات او السلع بأسعار مناسبة ونوعية جيدة، ويتم قياسه من خلال إعداد مؤشرات لتقويم

مدى نجاح المنظمة في تحمل مسؤولياتها تجاه العاملين، والموردين، والزبائن، والمجتمع المحلي، أي مدى تحقيق المنظمة لحاجات ورغبات المجتمع.

### ٣. الانتاجية

تشير الانتاجية بالمفهوم الانتاجي الى النسبة بين ما تنتجه المنظمة من منتجات وخدمات تقدمها للمجتمع إلى مقدار ما تستعمله من مدخلاته (Russell & Taylor, 2000: 102) وبعبارة اخرى فان مفهوم الانتاجية يشير الى قدرة المنظمة في تجميع الموارد المتاحة واستغلالها للوصول الى المخرجات المطلوبة من السلع والخدمات.(الفرحان والطروانة،1997:73).

### ٤. المركز السوقي

يشار الى المركز السوقي بمقدار ما تملكه المنظمة من حصة سوقية قياسا بالمنافسين في سوق العمل.(Wright et al, 1998;270).

### ٥. اتجاهات العاملين

إن تحديد وقياس اتجاهات العاملين أمراً ضرورياً لما يحمله من امكانية تعديلها وتنمية فكر اذ يقصد بتحديد الاتجاهات في هذه الفقرة بمدى بقاء العاملين في المنظمة وعدم مغادرتها ويقاس عادة بمستوى الغيابات وغيرها من المقاييس التي تستكشف اتجاهات العاملين تجاه منظماتهم.(الونداوي، 2002: 40).

### ٦. قيادة المنتج

وتشير الى تقييم كل ما يتعلق بالمنتج من تكلفه وجوده سواء أكان هذا المنتج حالالي مخططاً له بالمستقبل ان الاهتمام بهذه المجالات وتطويرها يمثل اهمية كبيرة لاسيما بالنسبة للمصارف لانعكاس ذلك في تحسين الاداء، وانجاز الانشطة وتقديم الخدمات المطلوبة.

### ٧. أداء العاملين

ان هدف تقييم جهود واداء العاملين لغرض الحفاظ على ولائهم الايجابي لعملهم وللمنظمة ويمكن استعمال عدة مؤشرات لقياس تلك الميول والولاء مثل دوران العمل ونسب الغياب أو المباشرة بواسطة بحوث الاتجاهات.

## ٨. الموازنة بين الاهداف القصيرة والطويلة الاجل

تعد هذه الموازنة مهمة صعبة لضمان عدم التعارض بين الاهداف القصيرة الاجل وطويلة الاجل بحيث لا تنعكس سلبيا على الارباح في المستقبل (Wheelen & Hunger, 1986: 240).

## سادسا: أهداف التحليل المالي

تتحدد اداة تحليل الاداء المالي بجملة نقاط منها ( الشماع ، 1974- 1975 : 147 ) (الشديفات، 2001: 94) ( ديوان الرقابة المالية ، 1997 : 30 ) (المحجوب 1999 : 27) (الراوي وسعادة، 2000، 16).

١. معرفة المركز المالي والائتماني للمصرف وابرار منجزاته وابداء الراي على وضعه في الماضي وآفاقه المستقبلية.
٢. تقييم صلاحية السياسات التشغيلية المتبعة في المصرف ونسب السيولة المتاحة ومدى تلبيتها لحاجات المصرف وكفاءة سياسة توظيف الأموال.
٣. تحديد صلاحية السياسات التشغيلية المتبعة وتحديد كفاءة الأداء في جانب الربحية ومدى تحقيقه للأهداف الاستراتيجية.
٤. فائدة المصرف في معرفة مدى نجاحه في تحقيق السيولة.
٥. فائدة المصرف في معرفة مدى نجاحه في تحقيق الربحية.
٦. فائدة المصرف في معرفة وضع المصرف بالمقارنة مع المصارف المنافسة.
٧. فائدة المصرف في معرفة تقييم انجزاته في مجال التسويق والبيع والانتاج.
٨. فائدة المصرف في التنبؤ بالمستقبل والمساعدة في الرقابة المالية.
٩. يفيد الدائنون في معرفة الوضع الائتماني للمنظمة وهيكل تمويلها ودرجة السيولة لديها ومدى قدرتها على السداد في الاجل القصير والطويل ودرجة ربحية المنظمة.
١٠. يفيد المستثمرون في معرفة القوة الايرادية للمنظمة ونصيب حملة الأسهم من الأرباح وسياسات المنظمة في توزيع الأرباح ومدى استقرار الأرباح من سنة الى أخرى ونسب النمو والتوسع في المنظمة.

١١. يفيد بيوت الخبرة المالية في معرفة المعلومات عن الشركات ومساهمتها في دعم الاقتصاد المحلي والتي تنشدها لجميع الأطراف.
١٢. كما انه من الاهداف المالية التي يسعى المصرف لتحقيقها تجميع اكبر رصيد نقدي كافٍ في المصرف، وتحقيق الأرباح القصوى وتحقيق أعلى قيمة للمصرف .
١٣. متابعة تنفيذ أهداف المصرف المحددة ، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كماً ونوعاً ضمن الخطة المرسومة المحددة لها ، ويتم ذلك بالاستناد الى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء .

### سابعاً: العوامل المؤثرة في الأداء المالي المصرفي

ان عمل المصارف ذو مخاطرة عالية بسبب طبيعة عملها المتعلق بالالتزامات اتجاه الغير سواءً كانوا مودعين أم مقترضين ويجب أن يتم دفعها في الوقت الذي يطلبونها فيه، ولهذا وجب على المصارف ان تحدد العوامل التي تتأثر بها ومن ضمن تلك العوامل ما يأتي:-  
(المحجوب 1999: 25)، (Hempel & smoson, 1999)

#### ١- معدل الفائدة

يؤثر سعر الفائدة في عائدات الموجودات فارتفاع نسبة الفائدة على الأموال المقترضة من لدى المصرف يؤدي الى انخفاض الارباح المتحققة بسبب زيادة نفقات الفائدة التي يدفعها المصرف مقابل هذه الأموال المقترضة.

#### ٢- السيولة

ان الاهتمام بالسيولة في الوسط المصرفي يأخذ حيزا كبيرا لما تؤديه السيولة المتوفرة من تلبية لحاجات المودعين وطلبات الائتمان بشكل فوري ومستمر اما عدم توفر السيولة فعيني عدم الايفاء بالالتزامات المالية مما يعرضه لما يعرف بمخاطر السيولة والتي تعني خطورة عدم توفر النقدية عند الاحتياج اليها لتلبية طلبات السحب للمودعين والطلبات الائتمانية للزبائن فضلا عن الحاجات النقدية الطارئة. (Rose,1991:141)

## ٣- رأس المال

ان تأثير راس المال يتعلق بعدم كفاية رأس المال لامتناع الخسائر التي يمكن أن تحدث ، والتي يمكن تؤثر في أموال المودعين والدائنين ( رمضان وجودة،1995:285)، وما يشار اليه بهذا الصدد ان المصارف المركزية تركز على كفاءة رأس المال للمصارف فيعمد البنك المركزي الى تحديد نسبة معينة يفرض على المصارف الالتزام بها بحيث تغطي هذه النسبة حقوق المودعين والدائنين ( Read 174 : 1989 )

## ثامنا: معايير الأداء المالي

إن ما يظهر من نتائج التحليل لا يشكل صورة كاملة يمكن من خلالها قراءة موقف ومركز المصرف ولهذا يجب ان تستعمل تلك الارقام بطريقة يمكن الافادة منها في بناء التصور الواضح عن ماهية اعمال ومركز المصارف ومن تلك المعايير ما يأتي:-

## أ. المعيار التاريخي :

يبدو واضحا من عنوان الفقرة انها تتعلق بنتائج أداء المصارف للسنوات السابقة، باعتماد المقارنة بالسنوات السابقة، وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة وتقييم الأداء من لدى الادارة العليا ، فضلاً عما تقدم من فائدة كبيرة في تحسين كفاءة الادارة المالية ، ولكن يعاب على هذا المعيار عدم قدرته على المقارنة بين وضع المصرف المالي واوضاع المصارف الاخرى ، ويؤخذ عليه ايضاً عدم دقته لاسيما في حالة توسع المصرف او إدخال خدمات جديدة او مبتكرة . (خان وغرايبة ، 1995 : 77 )

## ب. المعيار الصناعي:

يتعلق هذا المعيار بأداء مجموعة من المصارف او المؤسسات المالية من خلال اعتماد المعدل لنتائجها ضمن القطاع المصرفي او المالي بكلمة اخرى معدل اداء المنظمات ضمن قطاع واحد ، اذ تتم مقارنة النسب المالية للمصرف بالنسب المالية للمصارف المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة ، ونستفيد وبدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته وهو القطاع المصرفي الذي تنتمي اليه

المصارف التجارية ، الا انه يعاب على هذا المعيار عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث الحجم وطبيعة الانشطة خاصة وان الكثير من المصارف اخذت بمبدأ التنوع في تقديم الخدمة للتقليل من المخاطر المحتملة

### ج. المعيار الثابت:

اذ يعد هذا المعيار من أقل وأضعف المعايير من حيث الأهمية ، اذ يتضح انه ياخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المصارف وتقاس بها التقلبات الواقعية ، ورغم اتفاق الكثير من المالىين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي الا ان هناك بعض النسب المالية مثل ( نسبة التداول تساوي 2 : 1 ) التي ماتزال تستعمل كمعيار مطلق ( الشماع ، 1992 : 93 ) .

### د. معيار الاستهداف:

ان هذا المعيار يعتمد على ما تحقق من نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات، كذلك الخطط التي تقوم المصارف باعدادها ، أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة فعلاً لحقبة زمنية ماضية ، ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات من أجل ان تستطيع المصارف بعد ذلك اتخاذ الاجراءات التصحيحية لها . ( الشريفات ، 2001 : 97 )

## تاسعا: أهم المؤشرات المالية المستخدمة في قياس الاداء المصرفي

توجد العديد من المؤشرات المالية التي يقاس من خلالها الاداء المالي المصرفي ومن اكثر تلك المؤشرات شيوعاً واستعمالاً في قياس الاداء المصرفي هي:

### ١. مؤشرات السيولة : Liquidity Indicators

هي مجموعة من النسب تقيس مدى قدرة المصارف على سداد التزاماتها المالية قصيرة الأجل عند تاريخ استحقاقها ( 83 : 2008 , Lasher ) . وتعد هذه النسب ذات أهمية كبيرة لإدارة المصرف من أجل المحافظة على سمعته ، وذلك من خلال توفير جزء من موارده على شكل نقد سائل لمواجهة سحب الأموال من قبل المودعين ، فمجرد إشاعة عدم توافر سيولة كافية لدى أي مصرف يؤدي إلى سحب ثقة

المودعين لديه ومن ثم يؤدي إلى إفلاسه ( Megginson et al , 2010 : 40 ) ( Higgins,2009 : 53). وهناك مؤشرات كثيرة للسيولة من أهمها :

### أ. نسبة التداول : Current Ratio

تقيس هذه النسبة مدى إمكانية المصرف على الوفاء بالتزاماته المستحقة خلال السنة المالية من خلال تحويل جميع الموجودات المتداولة إلى سيولة نقدية لمقابلة الالتزاماتها ، وان ارتفاع هذه النسبة تعني أن المصرف يتمتع بقدرة عالية على الوفاء بالتزاماته ويمكن قياسها على وفق الصيغة الآتية ( Doss et al , 115 : 2007 ) .

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100\%$$

### ب. نسبة السيولة السريعة : Quick Liquidity Ratio

تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من موجوداتها سهلة التحويل إلى النقدية ، وتشمل هذه الموجودات كل من النقدية ، والأوراق المالية ، والذمم المدينة ويمكن قياسها على وفق الصيغة الآتية ( Lasher , 2008 : 84 ) .

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} + \text{المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100\%$$

### ٢. مؤشرات الرافعة المالية: Financial Leverage Indicators

تُبين مؤشرات الرافعة المالية مقداراً من الاموال المقترضة، التي اعتمدها المصارف الى جانب اموال الملكية لتمويل موجوداتها ويفترض ان يترتب على استعمال التمويل المقترض ، ارتفاع في ربحية السهم الواحد ومن ثم معدل العائد على حق الملكية، والذي ينعكس بدوره على القيمة الحقيقية وقيمة السهم العادي في السوق المالية.

وتتضمن مؤشرات الرافعة المالية عدة مؤشرات منها:(العامري،2013:79)



### أ. نسبة المديونية: Debt Ratio

تعد مؤشراً لمدى اعتماد المنشأة على المديونية في تمويل موجوداتها ومعرفة حجم مساهمة المالكين في التمويل وتحسب هذه النسبة وفق المعادلة الآتية (Mcmenamin, 1999:318):

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{مجموع المديونية}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

إن نسبة المديونية المنخفضة تعني اعتماد المنشأة على الاقتراض بنسبة أقل مما يقلل من معدل العائد المتوقع لو استعملت المنشأة كامل طاقتها الاقتراضية بينما يعني مؤشر المديونية المرتفع ارتفاع تكاليف المديونية والخطر الذي قد يحصل مستقبلاً. ويفضل الدائنون نسبة اقتراض متوسطة أو معقولة، فكلما انخفضت هذه النسبة زاد هامش الأمان بالنسبة لهم في حالة إفلاس المنشأة وبيع موجوداتها.

وبترتب على استعمال التمويل المقترض ارتفاعاً في ربحية السهم العادي مما ينعكس على سعر السهم في السوق من جانب وعلى زيادة المخاطر المتعلقة بالسهم من جانب آخر عندما يكون العائد على موجودات المنشأة أقل من تكلفة التمويل. والهيكل المالي الذي يشتمل على قروض فان فوائد هذه القروض سوف يتولد عنها وفورات ضريبية (هندي، 1989:583) ومن ثم زيادة قيمة المنشأة إلى مستوى معين أي أن هنالك هيكلاً أمثل عند تجاوزه تكون للمديونية آثار سلبية.

### ب. نسبة الديون/حق الملكية: Debt – Equity Ratio

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في موجودات الشركة بالمقارنة مع مساهمة المالكين. إذ يحصل المصرف على موجوداته من أموال المالكين ومن الديون المقترضة من الدائنين، وإن مساهمة المالكين بالجزء الأكبر من هذه الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين على قدرة المصرف بتسديد التزاماته، وتحسب هذه النسبة وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الديون} = \frac{\text{مجموع المطلوبات}}{\text{حق الملكية}}$$

**٣. مؤشرات الكفاءة التشغيلية : Operation Efficiency Indicators**

تقيس نسب الكفاءة التشغيلية أو ماتسمى بنسب النشاط، الكفاءة التي تستعمل بها المصارف الموجودات أو الموارد المتاحة لها وذلك بإجراء مقارنات فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات، وهذه المقارنات تساعد في كشف نقاط الضعف في عمليات المصرف.

**أ. دوران الحسابات المدينة: Account Receivable Turnover**

يشير إلى عدد مرات تحصيل الحسابات المدينة خلال السنة. والدوران العالي للحسابات المدينة يدل على كفاءة تحويل الحسابات المدينة إلى نقد، ولكنة يعني سياسة ائتمانية متشددة. ويمكن حسابه من خلال المعادلة أدناه:

$$\text{دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الحسابات المدينة}}$$

(العامري، 2013:83)

**ب. دوران الموجودات الثابتة: Fixed Assets Turnover**

يقيس هذا المؤشر كفاءة الإدارة في إدارة الموجودات الثابتة، فإذا كان مرتفعاً فإنه يدل على الاستعمال الفعال للطاقة المتاحة، أما انخفاضه فإنه يدل على عدم وجود توازن ما بين المبيعات وحجم الاستثمارات في الموجودات الثابتة. وبحسب وفق المعادلة الآتية:

$$\text{دوران الموجودات الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}}$$

#### ٤. مؤشرات الربحية التشغيلية : Operating Profitability Indicators

وهي عبارة عن مؤشرات تقيس نتيجة أعمال المصرف وكفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية المتخذة من الإدارة العليا ومدى قدرتها على تحقيق الربح ، وتهتم الإدارة بهذه النسب لكي تحكم على مدى نجاحها في تطبيق السياسات الربحية المخطط لها وكفاءتها في استعمال الموارد المتاحة ، ولا تقتصر أهمية هذه النسب على الإدارة فقط بل يهتم بها أيضا المستثمرون لمعرفة مستوى العائد المتوقع على أموالهم المستثمرة في المصرف ، وكذلك المقترضين والمودعين لكي يطمئنوا على قدرة المصرف في تسديد الالتزامات باتجاههم وفوائد القروض في وقتها ( Norton & Porter , 2009 : 675 ) .

فضلا عن أن هذه المؤشرات تعد من أهم المؤشرات المالية التي تستعمل في تقييم الأداء المالي للمصارف ، إذ تمكنه من قياس قدرته على تحقيق عائد نهائي صافي من الأموال المستثمرة (الموسوي ، 2011 : 61 ) .

وتتضمن نسب الربحية مؤشرات عدة من أهمها :

##### أ. نسبة هامش صافي الدخل : Net Income Margin

تعبر عن النسبة المئوية المتبقية من كل دينار من المبيعات بعد طرح جميع التكاليف. وتحسب هذه النسبة وفق المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة هامش صافي الدخل} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي المبيعات}}$$

##### ب. نسبة العائد على حق الملكية : Rate of Return on Equity

تقيس هذه النسبة العائد الذي يحصل عليه المالكون من استثمار أموالهم بالمصرف ، وان ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة إدارة المصرف ويمكن قياسها على وفق الصيغة الآتية:

$$\text{( Keown et al , 2011 : 99 )} \quad \text{( Casu et al , 2006 : 214 )}$$

$$\text{نسبة العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية}}$$

## ٥. مؤشرات السوق المالية: Market Ratios

تعد هذه المؤشرات ذات أهمية لحملة الاسهم، المستثمرين المحتملين في الاسهم، محلي الاوراق المالية، مصارف الاستثمار، وحتى للدائنين. لمعرفة تأثير أداء المصرف على الدخل الناتج عن استثمارته في اسهم المصرف، كما يهتم في قياس العائد على الاستثمار في الاسهم، لان الهدف الاساس للإدارة المالية هو تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم. (العامري، 2013: 89-90)

### أ. ربحية السهم العادي الواحد (Earning per share):

وينسب هذا المؤشر صافي ربح الشركة لسنة ما إلى عدد الأسهم المصدرة لغرض إعطاء مؤشر عن الربح المتحقق للسهم العادي الواحد من الأرباح القابلة للتوزيع (Lewis, et al. 1981: 255) ويتم التوصل إلى ربحية السهم العادي وفق المعادلة الآتية: (Westen and Brigham 1993: 34):

$$\text{ربحية السهم العادي الواحد} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة}}$$

يهيئ هذا المؤشر مقياساً لمجمل الأداء فضلاً عن كونه مؤشراً لمقسوم الأرباح المحتملة على اعتبار انه يمثل ما يكسبه الدينار المستثمر في السهم العادي الواحد خلال مدة معينة (Baker, 1987: 103). وربحية السهم مفهوم خاص بالسهم العادي وتعد ذات فائدة لحملة الأسهم لأنه يعكس نصيب السهم من الدخل المتاح للمساهمين كما يؤدي دوراً جيداً في تقييم الأداء ومؤشراً مقبولاً على مقدرة الشركة في الوفاء بالتزاماتها الجارية.

### ب. نسبة السعر إلى ربحية السهم

تقيس هذه النسبة السعر الذي يكون المستثمر في السوق المالي مستعداً لدفعه بالدينار الواحد لربحية السهم، ويعبر عن الناتج بعدد المرات.

اي اذا كانت P/E تساوي (10) هذا يعني ان السهم يباع في السوق المالية بعشرة اضعاف ربحيته. لذا تكون نسبة سعر السهم الى ربحيته عالية عادة في الشركات التي تنمو بمعدلات مرتفعة.

$$\text{نسبة السعر الى الربحية} = \frac{\text{سعر السهم في السوق المالي}}{\text{ربحية السهم}}$$

(العامري، 2013: 90-91)

---

## الفصل الثالث

### تحليل مؤشرات الدراسة والعلاقات الرابطة

**المبحث الاول: التحليل الاحصائي لعلاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة.**

اولاً: معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة.

ثانياً: نتائج قيمة (t) المحسوبة ودلالة علاقات الارتباط بين التمويل بالملكية ومؤشرات السيولة.

ثالثاً: نتائج قيمة (t) المحسوبة ودلالة علاقات الارتباط بين التمويل بالملكية ومؤشرات الكفاءة التشغيلية.

رابعاً: نتائج قيمة (t) المحسوبة ودلالة علاقات الارتباط بين التمويل بالملكية ومؤشرات الرافعة المالية.

خامساً: نتائج قيمة (t) المحسوبة ودلالة علاقات الارتباط بين التمويل بالملكية ومؤشرات الربحية التشغيلية.

سادساً: نتائج قيمة (t) المحسوبة ودلالة علاقات الارتباط بين التمويل بالملكية ومؤشرات السوق المالية.

**المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لعلاقة الاثر بين متغيرات الدراسة.**

اولاً: اختبار الفرضية الفرعية الاولى.

ثانياً: اختبار الفرضية الفرعية الثانية.

ثالثاً: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

رابعاً: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة.

خامساً: اختبار الفرضية الفرعية الخامسة.

---

## المبحث الاول

### التحليل الاحصائي لعلاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة.

سيتم في هذا الجزء تحليل علاقة الارتباط بين كل من مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الاداء المالية لعينة من المصارف المدرج في سوق العراق للاوراق المالية مع اختبار معنويتها من خلال اختبار علاقة الارتباط في الفرضية الرئيسية الاولى والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وذلك عبر استعمال مجموعة من الاساليب الاحصائية مثل معامل الارتباط الخطي لـ (Pearson) واختبار قيمة (t) والجدول الاتي يبين معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

ككل وكما يأتي : **جدول رقم (3)**

معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغير التابع		نسب السيولة		نسب النشاط		الرافعة المالية		نسب الربحية		نسب السوق	
Y		Y <sub>1</sub>		Y <sub>2</sub>		Y <sub>3</sub>		Y <sub>4</sub>		Y <sub>5</sub>	
المتغير المستقل X		r		r		r		r		r	
حق الملكية		Y <sub>11</sub>	Y <sub>12</sub>	Y <sub>21</sub>	Y <sub>22</sub>	Y <sub>31</sub>	Y <sub>32</sub>	Y <sub>41</sub>	Y <sub>42</sub>	Y <sub>51</sub>	Y <sub>52</sub>
مصرف آشور الدولي للإستثمار		0.77	0.77	0.88	0.88	0.85	0.74	0.87	0.66	0.87	0.75
مصرف الإتحاد العراقي		0.82	0.82	0.85	0.86	0.67	0.67	0.74	0.92	0.84	0.73
مصرف الإستثمار العراقي		0.91	0.91	0.81	0.62	0.62	0.87	0.76	0.63	0.76	0.76
المصرف الأهلي العراقي		0.78	0.78	0.85	0.74	0.89	0.73	0.65	0.76	0.76	0.84
المصرف التجاري العراقي		0.82	0.82	0.75	0.67	0.65	0.77	0.78	0.67	0.69	0.67
مصرف الخليج التجاري		0.94	0.94	0.77	0.62	0.69	0.93	0.87	0.77	0.86	0.77
مصرف الشرق الأوسط للإستثمار		0.78	0.78	0.73	0.87	0.83	0.82	0.77	0.84	0.88	0.78
المصرف العراقي الإسلامي		0.82	0.82	0.83	0.7	0.73	0.66	0.65	0.72	0.65	0.86

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من الجدول المذكور آنفاً يتضح ما يأتي:

١. مؤشرات السيولة ( $Y_1$ ):

بلغ معدل الارتباط لعينة الدراسة ما بين (0.77 – 0.94) لمؤشر التمويل الملكية ( $X$ ) ونسبة السيولة ( $Y_1$ ) بشقيها نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) ، إذ يعد مصرف الخليج التجاري صاحب أعلى معدل ارتباط إذ بلغ (0.94) بين مؤشر حق الملكية ( $X$ ) ونسبة التداول ( $Y_{11}$ ) .

بينما مصرف آشور الدولي للإستثمار بلغ معدل ارتباطه للمتغيرات (0.77) وهو اقل نسبة ، ومن خلال النسب الموضحة في الجدول رقم (1) المذكور آنفاً ان هناك علاقة ارتباط موجبة قوية ذات اتجاه طردي بين التمويل بالملكية ( $X$ ) ونسب السيولة ( $Y_1$ ) بشقيها نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) .

اي بمعنى كلما زاد التمويل بالملكية ( $X$ ) كلما قابلة نفس زيادة في نسبة السيولة ( $Y_1$ ) بشقيها نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) .

٢. مؤشرات الكفاءة التشغيلية (نسب النشاط) ( $Y_2$ ):

أ. دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ):

بلغ معدل الارتباط لعينة الدراسة والخاص بنسبة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) والذي تراوح (0.73 – 0.88) لمؤشر التمويل الملكية ( $X$ ) ودوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) ، إذ حقق مصرف آشور الدولي للإستثمار أعلى معدل ارتباط لمتغيرات الدراسة إذ بلغ (0.88) ، بينما مصرف الشرق الأوسط للإستثمار قد حقق اقل نسبة ارتباط بين متغيرات الدراسة إذ بلغ (0.77) .

ومن خلال عينة الدراسة الموضحة في الجدول رقم (1) المذكور آنفاً والخاصة بمعدلات الارتباط اتضح ان جميع المصارف عينة الدراسة لديها ارتباطات قوية طردية بين التمويل بالملكية ( $X$ ) ونسبة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) ، مما يدل على انه كلما زاد التمويل بالملكية ( $X$ ) قابلته الزيادة نفسها بنسبة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) .

ب. دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ):

بلغ معدل الارتباط لعينة الدراسة لنسبة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) والذي يتراوح ما بين (0.62 – 0.88) لمؤشر التمويل الملكية ( $X$ ) ودوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) ، إذ حقق مصرف آشور الدولي للإستثمار أعلى معدل ارتباط لمتغيرات الدراسة إذ بلغ (0.88) ، بينما حقق كل من مصرف الإستثمار العراقي ومصرف الخليج التجاري اقل نسبة ارتباط بين متغيرات الدراسة إذ بلغت (0.62) .

ومن خلال عينة الدراسة الموضحة في الجدول رقم (1) المذكور آنفاً والخاصة بمعدلات الارتباط اتضح ان جميع المصارف عينة الدراسة لديها ارتباطات قوية طردية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) ، مما يدل على انه كلما زاد التمويل بالملكية (X) قابلته الزيادة نفسها بنسبة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ).

٣. مؤشرات الرافعة المالية ( $Y_3$ ) :

أ. نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ):

بلغ معدل الارتباط لعينة الدراسة والخاص بنسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) والذي تراوح ما بين (0.62 – 0.89) لمؤشر التمويل الملكية (X) ونسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) ، اذ حقق المصرف الأهلي العراقي أعلى معدل ارتباط لمتغيرات الدراسة اذ بلغ (0.89) ، بينما مصرف الإستثمار العراقي قد حقق اقل نسبة ارتباط بين متغيرات الدراسة اذ بلغ (0.62).

ومن خلال عينة الدراسة الموضحة في الجدول رقم (3) المذكور آنفاً والخاصة بمعدلات الارتباط اتضح ان جميع المصارف عينة الدراسة لديها ارتباطات قوية طردية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) ، مما يدل على انه كلما زاد التمويل بالملكية (X) قابلته الزيادة نفسها بنسبة المديونية ( $Y_{31}$ ).

ب. نسبة الديون ( $Y_{32}$ ):

بلغ معدل الارتباط ما بين التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون ( $Y_{32}$ ) والذي تراوح ما بين (0.66 – 0.93) ، اذ حقق مصرف الخليج التجاري أعلى معدل ارتباط لمتغيرات الدراسة اذ بلغ (0.93) ، بينما المصرف العراقي الإسلامي قد حقق اقل نسبة ارتباط بين متغيرات الدراسة اذ بلغ (0.66).

ومن خلال عينة الدراسة الموضحة في الجدول رقم (1) المذكور آنفاً والخاصة بمعدلات الارتباط اتضح ان جميع المصارف عينة الدراسة لديها ارتباطات قوية طردية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون ( $Y_{32}$ ) ، مما يدل على انه كلما زاد التمويل بالملكية (X) قابلته الزيادة نفسها بنسبة الديون ( $Y_{32}$ ).

٤. مؤشرات الربحية التشغيلية (نسب الربحية) ( $Y_4$ ) :

أ. نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ):

بلغ معدل الارتباط لعينة الدراسة والخاص بنسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) والذي يتراوح ما بين (0.65 – 0.87) لمؤشر التمويل الملكية (X) ونسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) ، اذ حقق كل من مصرف آشور الدولي للإستثمار ومصرف الخليج التجاري أعلى معدل ارتباط لمتغيرات الدراسة اذ بلغ (0.87) ، بينما حقق كل من المصرف الأهلي العراقي والمصرف العراقي الإسلامي على اقل نسبة ارتباط بين متغيرات



الدراسة اذ بلغ (0.65). ومن خلال عينة الدراسة الموضحة في الجدول رقم (1) المذكور آنفاً والخاصة بمعدلات الارتباط اتضح ان جميع المصارف عينة الدراسة لديها ارتباطات قوية طردية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ )، مما يدل على انه كلما زاد التمويل بالملكية (X) قابلته الزيادة نفسها بنسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ).

**ب. معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ):**

بلغ معدل الارتباط لعينة الدراسة والخاص بنسبة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) والذي تراوح ما بين (0.63 – 0.92) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) ، اذ حقق مصرف الإتحاد العراقي أعلى معدل ارتباط لمتغيرات الدراسة اذ بلغ (0.93) ، بينما مصرف الإستثمار العراقي قد حقق اقل نسبة ارتباط بين متغيرات الدراسة اذ بلغ (0.63).

ومن خلال عينة الدراسة الموضحة في الجدول رقم (3) المذكور آنفاً والخاصة بمعدلات الارتباط اتضح ان جميع المصارف عينة الدراسة لديها ارتباطات قوية طردية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) ، مما يدل على انه كلما زاد التمويل بالملكية (X) قابلته الزيادة نفسها بنسبة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ).

**هـ. مؤشرات السوق المالية (نسب السوق) ( $Y_5$ ) :**

**أ. ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ):**

بلغ معدل الارتباط ما بين التمويل بالملكية (X) وربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) والذي تراوح ما بين (0.65 – 0.88) ، اذ حقق مصرف الشرق الأوسط للإستثمار أعلى معدل ارتباط لمتغيرات الدراسة اذ بلغ (0.88) ، بينما المصرف العراقي الإسلامي قد حقق اقل نسبة ارتباط بين متغيرات الدراسة اذ بلغ (0.65).

ومن خلال عينة الدراسة الموضحة في الجدول رقم (3) المذكور آنفاً والخاصة بمعدلات الارتباط يتضح ان جميع المصارف عينة الدراسة لديها ارتباطات قوية طردية بين التمويل بالملكية (X) وربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) ، مما يدل على انه كلما زاد التمويل بالملكية (X) قابلته الزيادة نفسها في ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ).

**ب. نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ):**

بلغ معدل الارتباط لعينة الدراسة والخاص بنسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) والذي تراوح ما بين (0.67 – 0.86) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) ، اذ حقق المصرف العراقي الإسلامي أعلى معدل ارتباط لمتغيرات الدراسة اذ بلغ (0.86) ، بينما المصرف التجاري العراقي قد حقق اقل نسبة ارتباط بين متغيرات الدراسة اذ بلغ (0.67).

ومن خلال عينة الدراسة الموضحة في الجدول رقم (3) المذكور آنفاً والخاصة بمعدلات الارتباط اتضح ان جميع المصارف عينة الدراسة لديها ارتباطات قوية طردية بين التمويل بالملكية (X) و نسبة السعر الى الربحية (Y<sub>52</sub>) ، مما يدل على انه كلما زاد التمويل بالملكية (X) قابلته الزيادة نفسها بنسبة السعر الى الربحية (Y<sub>52</sub>).

### اولاً: اختبار الفرضية الفرعية الاولى: (First Sub Hypothesis Test)

❖ فرضية العدم (H<sub>0</sub>): عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السيولة (Y<sub>1</sub>) للمصارف عينة الدراسة.

❖ فرضية الوجود (H<sub>1</sub>): وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السيولة للمصارف عينة الدراسة.

ويعرض الجدول رقم (4) ادناه نتائج قيمة (t) المحسوبة ومستوى دلالة (t) والقرار الخاص بالفرضية الفرعية الاولى.

### جدول رقم (4)

#### نتائج قيمة (t) المحسوبة ودلالة علاقات الارتباط

القرار		مؤشرات السيولة (Y <sub>1</sub> )				المتغير التابع Y (مؤشرات السيولة)  المتغير المستقل X حق الملكية
		مستوى دلالة		قيمة (t) المحسوبة		
Y <sub>12</sub>	Y <sub>11</sub>	Y <sub>12</sub>	Y <sub>11</sub>	Y <sub>12</sub>	Y <sub>11</sub>	
قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	0.005	0.005	11.24	11.24	مصرف آشور الدولي للإستثمار
قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	0.003	0.003	9.82	9.82	مصرف الإتحاد العراقي
قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	0.003	0.003	8.11	8.11	مصرف الإستثمار العراقي
قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	0.001	0.001	8.02	8.02	المصرف الأهلي العراقي
قبول فرضية	قبول فرضية	0.002	0.002	8.66	8.66	المصرف التجاري العراقي

H <sub>1</sub> الوجود	H <sub>1</sub> الوجود					
قبول فرضية H <sub>1</sub> الوجود	قبول فرضية H <sub>1</sub> الوجود	0.001	0.001	7.23	7.23	مصرف الخليج التجاري
قبول فرضية H <sub>1</sub> الوجود	قبول فرضية H <sub>1</sub> الوجود	0.001	0.001	7.01	7.01	مصرف الشرق الأوسط للإستثمار
قبول فرضية H <sub>1</sub> الوجود	قبول فرضية H <sub>1</sub> الوجود	0.001	0.001	11.93	11.93	المصرف العراقي الإسلامي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

• (t) الجدولية = 1.895

• مستوى الدلالة = 0.05

يبين الجدول رقم (2) المذكور آنفاً نتائج اختبار (t) التي تم اختبارها على معنوية علاقة الارتباط بين التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السيولة (Y<sub>1</sub>) والمتمثلة بكل من نسبة التداول (Y<sub>11</sub>) والنسبة السريعة (Y<sub>12</sub>) وكما موضح ادناه:

#### ١. مصرف آشور الدولي للإستثمار:

بلغت قيمة (t) المحسوبة (11.24) لمؤشرات السيولة بشقيها نسبة التداول (Y<sub>11</sub>) والنسبة السريعة (Y<sub>12</sub>) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.005) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السيولة بشقيها نسبة التداول (Y<sub>11</sub>) والنسبة السريعة (Y<sub>12</sub>) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).

#### ٢. مصرف الإتحاد العراقي:

بلغت قيمة (t) المحسوبة (9.82) لمؤشرات السيولة بشقيها نسبة التداول (Y<sub>11</sub>) والنسبة السريعة (Y<sub>12</sub>) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.003) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السيولة بشقيها نسبة التداول (Y<sub>11</sub>) والنسبة السريعة (Y<sub>12</sub>) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).

#### ٣. مصرف الإستثمار العراقي:

بلغت قيمة (t) المحسوبة (8.11) لمؤشرات السيولة بشقيها نسبة التداول (Y<sub>11</sub>) والنسبة السريعة (Y<sub>12</sub>) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.003) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية

بين التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السيولة بشقيها نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

#### ٤. المصرف الأهلي العراقي:

بلغت قيمة (t) المحسوبة (8.02) لمؤشرات السيولة بشقيها نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السيولة بشقيها نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

#### ٥. المصرف التجاري العراقي:

بلغت قيمة (t) المحسوبة (8.66) لمؤشرات السيولة بشقيها نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.002) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السيولة بشقيها نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

#### ٦. مصرف الخليج التجاري:

بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.23) لمؤشرات السيولة بشقيها نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السيولة بشقيها نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

#### ٧. مصرف الشرق الأوسط للإستثمار:

بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.01) لمؤشرات السيولة بشقيها نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السيولة بشقيها نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

#### ٨. المصرف الإسلامي العراقي:

بلغت قيمة (t) المحسوبة (11.93) لمؤشرات السيولة بشقيها نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السيولة بشقيها نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة

السريعة ( $Y_{12}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

**ثانياً: اختبار الفرضية الفرعية الثانية: (Second Sub Hypothesis Test)**

❖ فرضية العدم ( $H_0$ ): عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ومؤشرات الكفاءة التشغيلية ( $Y_2$ ) للمصارف عينة الدراسة.

❖ فرضية الوجود ( $H_1$ ): وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ومؤشرات السيولة للمصارف عينة الدراسة.

ويعرض الجدول رقم (5) نتائج قيمة (t) المحسوبة ومستوى دلالة (t) والقرار الخاص بالفرضية الفرعية الاولى.

**جدول رقم (5)**

**نتائج قيمة (t) المحسوبة ودلالة علاقات الارتباط**

القرار		مؤشرات الكفاءة التشغيلية (نسب النشاط) ( $Y_2$ )				المتغير التابع $Y$ (مؤشرات الكفاءة التشغيلية)  المتغير المستقل $X$ حق الملكية
		مستوى دلالة		قيمة (t) المحسوبة		
$Y_{22}$	$Y_{21}$	$Y_{22}$	$Y_{21}$	$Y_{22}$	$Y_{21}$	
قبول فرضية الوجود $H_1$	قبول فرضية الوجود $H_1$	0.001	0.004	7.43	12.62	مصرف آشور الدولي للإستثمار
قبول فرضية الوجود $H_1$	قبول فرضية الوجود $H_1$	0.001	0.001	9.00	12.77	مصرف الإتحاد العراقي
قبول فرضية الوجود $H_1$	قبول فرضية الوجود $H_1$	0.000	0.003	11.76	13.90	مصرف الإستثمار العراقي
قبول فرضية الوجود $H_1$	قبول فرضية الوجود $H_1$	0.001	0.001	10.98	16.87	المصرف الأهلي العراقي
قبول فرضية الوجود $H_1$	قبول فرضية الوجود $H_1$	0.002	0.002	11.62	10.23	المصرف التجاري العراقي

قبول فرضية الوجود $H_1$	قبول فرضية الوجود $H_1$	0.002	0.001	11.98	10.98	مصرف الخليج التجاري
قبول فرضية الوجود $H_1$	قبول فرضية الوجود $H_1$	0.001	0.001	14.09	10.23	مصرف الشرق الأوسط للإستثمار
قبول فرضية الوجود $H_1$	قبول فرضية الوجود $H_1$	0.008	0.001	9.93	8.13	المصرف العراقي الإسلامي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

• (t) الجدولية = 1.895

• مستوى الدلالة = 0.05

يبين الجدول رقم (3) المذكور أنفاً نتائج اختبار (t) التي تم اختبارها على معنوية علاقة الارتباط بين التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الكفاءة التشغيلية (نسب النشاط) ( $Y_2$ ) والمتمثلة بكل من نسبة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) ونسبة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) وكما موضح ادناه:

١. مصرف آشور الدولي للإستثمار:

أ. نسبة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (12.62) لنسبة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.004) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

ب. نسبة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.43) لنسبة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

٢. مصرف الإتحاد العراقي:

أ. نسبة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (12.77) لنسبة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية

البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

ب. نسبة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (9.00) لنسبة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) نسبة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

٣. مصرف الإستثمار العراقي:

أ. نسبة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (13.90) لنسبة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.003) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

ب. نسبة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (11.76) لنسبة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.000) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) نسبة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

٤. المصرف الأهلي العراقي:

أ. نسبة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (16.87) لنسبة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

ب. نسبة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (10.98) لنسبة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) نسبة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

#### ٥. المصرف التجاري العراقي:

##### أ. نسبة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (10.23) لنسبة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.002) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

##### ب. نسبة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (11.62) لنسبة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.002) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) نسبة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

#### ٦. مصرف الخليج التجاري:

##### أ. نسبة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (10.98) لنسبة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

##### ب. نسبة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (10.98) لنسبة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.002) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) نسبة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).



## ٧. مصرف الشرق الأوسط للإستثمار:

أ. نسبة دوران الحسابات المدينة (Y<sub>21</sub>):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (10.23) لنسبة دوران الحسابات المدينة (Y<sub>21</sub>) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة دوران الحسابات المدينة (Y<sub>21</sub>) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).

ب. نسبة دوران الموجودات الثابتة (Y<sub>22</sub>):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (14.09) لنسبة دوران الموجودات الثابتة (Y<sub>22</sub>) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة دوران الموجودات الثابتة (Y<sub>22</sub>) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).

## ٨. المصرف العراقي الإسلامي:

أ. نسبة دوران الحسابات المدينة (Y<sub>21</sub>):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (8.13) لنسبة دوران الحسابات المدينة (Y<sub>21</sub>) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة دوران الحسابات المدينة (Y<sub>21</sub>) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).

ب. نسبة دوران الموجودات الثابتة (Y<sub>22</sub>):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (9.93) لنسبة دوران الموجودات الثابتة (Y<sub>22</sub>) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.008) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة دوران الموجودات الثابتة (Y<sub>22</sub>) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).

## ثالثاً: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: (Third Sub Hypothesis Test)

❖ فرضية العدم ( $H_0$ ): عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ومؤشرات الرافعة المالية ( $Y_3$ ) للمصارف عينة الدراسة.

❖ فرضية الوجود ( $H_1$ ): وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ومؤشرات الرافعة المالية ( $Y_3$ ) للمصارف عينة الدراسة.

ويعرض الجدول رقم (6) نتائج قيمة ( $t$ ) المحسوبة ومستوى دلالة ( $t$ ) والقرار الخاص بالفرضية الفرعية الاولى.

### جدول رقم (6)

#### نتائج قيمة ( $t$ ) المحسوبة ودلالة علاقات الارتباط

القرار		مؤشرات الرافعة المالية ( $Y_3$ )				المتغير التابع $Y$ (مؤشرات الرافعة المالية)  المتغير المستقل $X$ حق الملكية
		مستوى دلالة		قيمة ( $t$ ) المحسوبة		
$Y_{32}$	$Y_{31}$	$Y_{32}$	$Y_{31}$	$Y_{32}$	$Y_{31}$	
قبول فرضية $H_1$ الوجود	قبول فرضية $H_1$ الوجود	0.001	0.001	11.11	11.42	مصرف آشور الدولي للإستثمار
قبول فرضية $H_1$ الوجود	قبول فرضية $H_1$ الوجود	0.001	0.003	11.09	10.98	مصرف الإتحاد العراقي
قبول فرضية $H_1$ الوجود	قبول فرضية $H_1$ الوجود	0.000	0.003	10.12	10.87	مصرف الإستثمار العراقي
قبول فرضية $H_1$ الوجود	قبول فرضية $H_1$ الوجود	0.001	0.001	10.85	11.02	المصرف الأهلي العراقي
قبول فرضية $H_1$ الوجود	قبول فرضية $H_1$ الوجود	0.002	0.002	10.88	13.05	المصرف التجاري العراقي
قبول فرضية $H_1$ الوجود	قبول فرضية $H_1$ الوجود	0.002	0.001	9.71	7.99	مصرف الخليج التجاري
قبول فرضية $H_1$ الوجود	قبول فرضية $H_1$ الوجود	0.001	0.001	14.89	9.79	مصرف الشرق الأوسط للإستثمار
قبول فرضية	قبول فرضية	0.003	0.001	12.93	8.91	المصرف العراقي الإسلامي

H <sub>1</sub> الوجود	H <sub>1</sub> الوجود				
-----------------------	-----------------------	--	--	--	--

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

• (t) الجدولية = 1.895

• مستوى الدلالة = 0.05

من الجدول رقم (6) المذكور آنفاً الذي يبين نتائج اختبار (t) التي تم اختبارها على معنوية علاقة الارتباط بين التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الرافعة المالية (Y<sub>3</sub>) بشقيها نسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) و نسبة الديون (Y<sub>32</sub>) وكما موضح ادناه:

#### ١. مصرف آشور الدولي للإستثمار:

##### أ. نسبة المديونية (Y<sub>31</sub>):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (11.42) لنسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).

##### ب. نسبة الديون (Y<sub>32</sub>):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (11.11) لنسبة الديون (Y<sub>32</sub>) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون (Y<sub>32</sub>) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).

#### ٢. مصرف الإتحاد العراقي:

##### أ. نسبة المديونية (Y<sub>31</sub>):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (10.98) لنسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.003) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).

##### ب. نسبة الديون (Y<sub>32</sub>):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (11.09) لنسبة الديون (Y<sub>32</sub>) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل

على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون ( $Y_{32}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

### ٣. مصرف الإستثمار العراقي:

#### أ. نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (10.87) لنسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.003) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

#### ب. نسبة الديون ( $Y_{32}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (10.12) لنسبة الديون ( $Y_{32}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.000) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون ( $Y_{32}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

### ٤. المصرف الأهلي العراقي:

#### أ. نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (11.02) لنسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

#### ب. نسبة الديون ( $Y_{32}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (10.85) لنسبة الديون ( $Y_{32}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون ( $Y_{32}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

### ٥. المصرف التجاري العراقي:

أ. نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (13.05) لنسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.002) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

ب. نسبة الديون ( $Y_{32}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (10.88) لنسبة الديون ( $Y_{32}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.002) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون ( $Y_{32}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

## ٦. مصرف الخليج التجاري:

أ. نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.99) لنسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

ب. نسبة الديون ( $Y_{32}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (9.71) لنسبة الديون ( $Y_{32}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.002) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون ( $Y_{32}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

## ٧. مصرف الشرق الأوسط للاستثمار:

أ. نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (9.79) لنسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

ب. نسبة الديون ( $Y_{32}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (14.89) لنسبة الديون ( $Y_{32}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون ( $Y_{32}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

#### ٨. المصرف العراقي الإسلامي:

##### أ. نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (8.91) لنسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

##### ب. نسبة الديون ( $Y_{32}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (12.93) لنسبة الديون ( $Y_{32}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.003) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون ( $Y_{32}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

#### رابعاً: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: (Fourth Sub Hypothesis Test)

❖ فرضية العدم ( $H_0$ ): عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الربحية التشغيلية ( $Y_4$ ) للمصارف عينة الدراسة.

❖ فرضية الوجود ( $H_1$ ): وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الربحية التشغيلية ( $Y_4$ ) للمصارف عينة الدراسة.

ويعرض الجدول رقم (7) نتائج قيمة (t) المحسوبة ومستوى دلالة (t) والقرار الخاص بالفرضية الفرعية الاولى.

#### جدول رقم (7)

##### نتائج قيمة (t) المحسوبة ودلالة علاقات الارتباط

القرار	مؤشرات الربحية التشغيلية	المتغير التابع
--------	--------------------------	----------------

		نسب الربحية (Y <sub>4</sub> )				Y (مؤشرات الربحية التشغيلية)	المتغير المستقل X حق الملكية
		مستوى دلالة		قيمة (t) المحسوبة			
Y <sub>42</sub>	Y <sub>41</sub>	Y <sub>42</sub>	Y <sub>41</sub>	Y <sub>42</sub>	Y <sub>41</sub>		
قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	0.001	0.008	7.81	9.54	مصرف آشور الدولي للإستثمار	
قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	0.006	0.003	8.08	7.81	مصرف الإتحاد العراقي	
قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	0.000	0.003	8.01	7.44	مصرف الإستثمار العراقي	
قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	0.001	0.001	11.15	11.98	المصرف الأهلي العراقي	
قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	0.002	0.001	12.22	11.56	المصرف التجاري العراقي	
قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	0.002	0.001	10.01	9.09	مصرف الخليج التجاري	
قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	0.001	0.001	9.18	17.35	مصرف الشرق الأوسط للإستثمار	
قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	قبول فرضية الوجود H <sub>1</sub>	0.001	0.001	7.92	7.62	المصرف العراقي الإسلامي	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

• (t) الجدولية = 1.895

• مستوى الدلالة = 0.05

من الجدول المذكور آنفاً رقم (7) والذي يبين نتائج اختبار (t) التي تم اختبارها على معنوية علاقة الارتباط بين التمويل بالملكية (X) ونسب الربحية (Y<sub>4</sub>) بشقيها نسبية هامش صافي الدخل (Y<sub>41</sub>) و معدل العائد على حق الملكية (ROE) (Y<sub>42</sub>) وكما موضح ادناه:

١. مصرف آشور الدولي للإستثمار:

أ. نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (9.54) لنسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.008) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

ب. معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.81) لنسبة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

٢. مصرف الإتحاد العراقي:

أ. نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.81) لنسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.003) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

ب. معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (8.08) لنسبة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.006) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

٣. مصرف الإستثمار العراقي:

أ. نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.44) لنسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.003) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ



(5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

ب. معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (8.01) لنسبة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.000) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

٤. المصرف الأهلي العراقي:

أ. نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (11.98) لنسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

ب. معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (11.15) لنسبة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

٥. المصرف التجاري العراقي:

أ. نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (11.56) لنسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

ب. معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (12.22) لنسبة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.002) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

#### ٦. مصرف الخليج التجاري:

##### أ. نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (9.09) لنسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

##### ب. معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (10.01) لنسبة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.002) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

#### ٧. مصرف الشرق الأوسط للإستثمار:

##### أ. نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (17.35) لنسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

##### ب. معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (9.18) لنسبة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

٨. المصرف العراقي الإسلامي:

أ. نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.62) لنسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

ب. معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.92) لنسبة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

خامساً: اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: (Fifth Sub Hypothesis Test)

❖ فرضية العدم ( $H_0$ ): عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السوق المالية ( $Y_5$ ) للمصارف عينة الدراسة.

❖ فرضية الوجود ( $H_1$ ): وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السوق المالية ( $Y_5$ ) للمصارف عينة الدراسة.

ويعرض الجدول رقم (8) نتائج قيمة (t) المحسوبة ومستوى دلالة (t) والقرار الخاص بالفرضية الفرعية الاولى.

جدول رقم (8)

نتائج قيمة (t) المحسوبة ودلالة علاقات الارتباط

القرار		مؤشرات السوق المالية (نسب السوق) ( $Y_5$ )				المتغير التابع Y (مؤشرات السوق المالية)
		مستوى دلالة		قيمة (t) المحسوبة		
$Y_{52}$	$Y_{51}$	$Y_{52}$	$Y_{51}$	$Y_{52}$	$Y_{51}$	المتغير المستقل X حق الملكية

قبول فرضية الوجود $H_1$	قبول فرضية الوجود $H_1$	0.001	0.003	11.29	8.11	مصرف آشور الدولي للإستثمار
قبول فرضية الوجود $H_1$	قبول فرضية الوجود $H_1$	0.001	0.001	8.02	7.62	مصرف الإتحاد العراقي
قبول فرضية الوجود $H_1$	قبول فرضية الوجود $H_1$	0.000	0.003	10.55	8.02	مصرف الإستثمار العراقي
قبول فرضية الوجود $H_1$	قبول فرضية الوجود $H_1$	0.001	0.001	9.53	8.31	المصرف الأهلي العراقي
قبول فرضية الوجود $H_1$	قبول فرضية الوجود $H_1$	0.002	0.002	8.92	7.77	المصرف التجاري العراقي
قبول فرضية الوجود $H_1$	قبول فرضية الوجود $H_1$	0.002	0.001	11.34	7.07	مصرف الخليج التجاري
قبول فرضية الوجود $H_1$	قبول فرضية الوجود $H_1$	0.001	0.001	11.00	7.01	مصرف الشرق الأوسط للإستثمار
قبول فرضية الوجود $H_1$	قبول فرضية الوجود $H_1$	0.003	0.007	11.28	6.42	المصرف العراقي الإسلامي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

• (t) الجدولية = 1.895

• مستوى الدلالة = 0.05

من الجدول المذكور آنفاً رقم (8) والذي يبين نتائج اختبار (t) التي تم اختبارها على معنوية علاقة الارتباط بين التمويل بالملكية (X) ونسب السوق ( $Y_5$ ) بشقيها ( $Y_{51}$ ) والتي تمثل ربحية السهم الواحد و( $Y_{52}$ ) والتي تمثل نسبة السعر الى الربحية وكما موضح ادناه:

١. مصرف آشور الدولي للإستثمار:

أ. ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (8.11) لربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.003) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) و ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

ب. نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (11.29) لنسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

٢. مصرف الإتحاد العراقي:

أ. ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.62) لربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) وربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

ب. نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (8.02) لنسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

٣. مصرف الإستثمار العراقي:

أ. ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (8.02) لربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.003) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) وربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

ب. نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (10.55) لنسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.000) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

#### ٤. المصرف الأهلي العراقي:

##### أ. ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (8.31) لربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) وربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

##### ب. نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (9.53) لنسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

#### ٥. المصرف التجاري العراقي:

##### أ. ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.77) لربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.002) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) وربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

##### ب. نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (8.92) لنسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.002) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

## ٦. مصرف الخليج التجاري:

أ. ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.07) لربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) وربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

ب. نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (11.34) لنسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.002) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

## ٧. مصرف الشرق الأوسط للإستثمار:

أ. ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.01) لربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) وربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

ب. نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (11.00) لنسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

## ٨. المصرف العراقي الإسلامي:

أ. ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (6.42) لربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.007) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) وربحية السهم

الواحد ( $Y_{51}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

ب. نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ):

بلغت قيمة (t) المحسوبة (11.28) لنسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.895) كما بلغ مستوى الدلالة (0.003) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل بالملكية (X) ونسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) والذي بدوره سوف يؤدي الى قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).



## المبحث الثاني

### التحليل الاحصائي لعلاقة الاثر بين متغيرات الدراسة

يرمي هذا المبحث الى اختبار الفرضية الرئيسية الثانية المتضمنة (عدم وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الاداء المالي لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية).

ومن أجل التحقق من ثبات هذه الفرضية تم استعمال الأنحدار الخطي (Regression Liner) فضلاً عن استعمال معامل التحديد ( $R^2$ ) لغرض قياس نسبة مايفسره مؤشر التمويل بالملكية في مؤشرات الاداء المالي لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

ولكي نقف على صحة الفرضية الرئيسية الثانية كأن علينا اختبار صحة الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وكما يأتي:

#### اولاً: اختبار الفرضية الفرعية الاولى: (First Sub Hypothesis Test)

❖ فرضية العدم ( $H_0$ ): عدم وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السيولة ( $Y_1$ ) للمصارف عينة الدراسة.

❖ فرضية الوجود ( $H_1$ ): وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السيولة للمصارف عينة الدراسة.

ويعرض الجدول رقم (9) العلاقة التآثيرية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السولة ( $Y_1$ ) لعينة الدراسة

#### جدول رقم (9)

العلاقة التآثيرية بين مؤشر التمويل بالملكية ومؤشرات السولة لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

المعامل المعياري للأنحدار Beta		معامل التحديد ( $R^2$ )		مستوى دلالة (F)		قيمة (F) المحسوبة		مؤشرات السيولة		Constant		المتغير التابع $Y_1$ المتغير المستقل X حق الملكية
								$B_1$	$B_0$			
$Y_{12}$	$Y_{11}$	$Y_{12}$	$Y_{11}$	$Y_{12}$	$Y_{11}$	$Y_{12}$	$Y_{11}$	$Y_{12}$	$Y_{11}$	$Y_{12}$	$Y_{11}$	
0.77	0.77	0.5929	0.5929	0.003	0.003	8.11	8.11	1.42	1.42	4300541	4300541	مصرف آشور الدولي للاستثمار

0.82	0.82	0.6724	0.6724	0.002	0.002	7.62	7.62	0.98	0.98	4000155	4000155	مصرف الاتحاد العراقي
0.91	0.91	0.8281	0.8281	0.000	0.000	8.02	8.02	0.87	0.87	6001445	6001445	مصرف الاستثمار العراقي
0.78	0.78	0.6084	0.6084	0.001	0.001	8.31	8.31	1.02	1.02	1099912	1099912	المصرف الاهلي العراقي
0.82	0.82	0.6724	0.6724	0.002	0.002	7.77	7.77	1.05	1.05	2356191	2356191	المصرف التجاري العراقي
0.94	0.94	0.8836	0.8836	0.003	0.003	7.07	7.07	0.99	0.99	2354617	2354617	مصرف الخليج التجاري
0.78	0.78	0.6084	0.6084	0.001	0.001	7.01	7.01	0.79	0.79	2436464	2436464	مصرف الشرق الاوسط للإستثمار
0.82	0.82	0.6724	0.6724	0.005	0.005	6.42	6.42	0.91	0.91	5478832	5478832	المصرف العراقي الاسلامي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من الجدول المذكور آنفاً يتضح الاتي:

#### ١. مصرف آشور الدولي للإستثمار:

أ. بلغت قيمة  $(B_0)$  (4300541) دينار وهذا يعني أن قيمة كل من نسبة التداول  $(Y_{11})$  والنسبة السريعة  $(Y_{12})$  تساوي (4300541) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة  $(B_1)$  (1.42) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير كل من مؤشر نسبة التداول  $(Y_{11})$  ومؤشر النسبة السريعة  $(Y_{12})$  بمقدار (1.42).

ج. بلغت قيمة  $(F)$  المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (8.11) وهي أكبر من قيمة  $(F)$  الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة  $(F)$  بلغ (0.003) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  وكل من نسبة التداول  $(Y_{11})$  والنسبة السريعة  $(Y_{12})$  ما يدل على قبول فرضية الوجود  $(H_1)$  ورفض فرضية العدم  $(H_0)$ .

د. بلغت قيمة معامل التفسير  $(R^2)$  (0.5929) لمؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  وكل من نسبة التداول  $(Y_{11})$  والنسبة السريعة  $(Y_{12})$  ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على كل من نسبة التداول  $(Y_{11})$  والنسبة السريعة  $(Y_{12})$  يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  نسبة (0.59) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4071) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.77) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة كل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) بمقدار (0.77) وحدة أنحراف واحدة.

### ٢. مصرف الاتحاد العراقي:

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (4000155) دينار وهذا يعني أن قيمة كل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) تساوي (4000155) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (0.98) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير كل من مؤشر نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) ومؤشر النسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) بمقدار (0.98).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (7.62) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.002) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكي (X) وكل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.6724) لمؤشر التمويل بالملكية (X) وكل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على كل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) نسبة (0.6724) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.3276) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.82) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة كل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) بمقدار (0.82) وحدة أنحراف واحدة.

### ٣. مصرف الاستثمار العراقي:

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (6001445) دينار وهذا يعني أن قيمة كل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) تساوي (6001445) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (0.87) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير كل من مؤشر نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) ومؤشر النسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) بمقدار (0.87).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (8.02) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.000) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة

احصائية بين مؤشر التمويل بالملكي (X) وكل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.8281) لمؤشر التمويل بالملكية (X) وكل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على كل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) نسبة (0.8281) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.1719) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للأنحراف (Beta) (0.91) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة كل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) بمقدار (0.91) وحدة أنحراف واحدة.

#### ٤. المصرف الاهلي العراقي:

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (1099912) دينار وهذا يعني أن قيمة كل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) تساوي (1099912) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (1.02) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير كل من مؤشر نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) ومؤشر النسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) بمقدار (1.02).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الأنحراف الخطي البسيط (8.31) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكي (X) وكل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.6084) لمؤشر التمويل بالملكية (X) وكل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على كل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) نسبة (0.6084) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.3916) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للأنحراف (Beta) (0.78) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة كل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) بمقدار (0.78) وحدة أنحراف واحدة.

٥. المصرف التجاري العراقي:

أ. بلغت قيمة  $(B_0)$  (2356191) دينار وهذا يعني أن قيمة كل من نسبة التداول  $(Y_{11})$  والنسبة السريعة  $(Y_{12})$  تساوي (2356191) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة  $(B_1)$  (1.05) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير كل من مؤشر نسبة التداول  $(Y_{11})$  ومؤشر النسبة السريعة  $(Y_{12})$  بمقدار (1.05).

ج. بلغت قيمة  $(F)$  المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (7.77) وهي أكبر من قيمة  $(F)$  الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة  $(F)$  بلغ (0.002) وهو أقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكي  $(X)$  وكل من نسبة التداول  $(Y_{11})$  والنسبة السريعة  $(Y_{12})$  ما يدل على قبول فرضية الوجود  $(H_1)$  ورفض فرضية العدم  $(H_0)$ .

د. بلغت قيمة معامل التفسير  $(R^2)$  (0.6724) لمؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  وكل من نسبة التداول  $(Y_{11})$  والنسبة السريعة  $(Y_{12})$  ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على كل من نسبة التداول  $(Y_{11})$  والنسبة السريعة  $(Y_{12})$  يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  نسبة (0.6724) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.3276) فهي تعود إلى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف  $(Beta)$  (0.82) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة كل من نسبة التداول  $(Y_{11})$  والنسبة السريعة  $(Y_{12})$  بمقدار (0.82) وحدة أنحراف واحدة.

٦. مصرف الخليج التجاري:

أ. بلغت قيمة  $(B_0)$  (2354617) دينار وهذا يعني أن قيمة كل من نسبة التداول  $(Y_{11})$  والنسبة السريعة  $(Y_{12})$  تساوي (2354617) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة  $(B_1)$  (0.99) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير كل من مؤشر نسبة التداول  $(Y_{11})$  ومؤشر النسبة السريعة  $(Y_{12})$  بمقدار (0.99).

ج. بلغت قيمة  $(F)$  المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (7.07) وهي أكبر من قيمة  $(F)$  الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة  $(F)$  بلغ (0.003) وهو أقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكي  $(X)$  وكل من نسبة التداول  $(Y_{11})$  والنسبة السريعة  $(Y_{12})$  ما يدل على قبول فرضية الوجود  $(H_1)$  ورفض فرضية العدم  $(H_0)$ .

د. بلغت قيمة معامل التفسير  $(R^2)$  (0.8836) لمؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  وكل من نسبة التداول  $(Y_{11})$  والنسبة السريعة  $(Y_{12})$  ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على كل من نسبة التداول  $(Y_{11})$

والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) نسبة (0.8836) ،  
أما النسبة المتبقية والبالغة (0.1164) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة  
الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.94) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل  
بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة كل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة  
( $Y_{12}$ ) بمقدار (0.94) وحدة أنحراف واحدة.

#### ٧. مصرف الشرق الاوسط للاستثمار:

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (2436464) دينار وهذا يعني أن قيمة كل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة  
السريعة ( $Y_{12}$ ) تساوي (2436464) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) يساوي  
صفرًا.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (0.79) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي  
الى تغير كل من مؤشر نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) ومؤشر النسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) بمقدار (0.79).

ج. بلغت قيمة ( $F$ ) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (7.01) وهي أكبر من قيمة ( $F$ )  
الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة ( $F$ )  
بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة  
احصائية بين مؤشر التمويل بالملكي ( $X$ ) وكل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) ما  
يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.6084) لمؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) وكل من نسبة التداول  
( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على كل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ )  
والنسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) نسبة (0.6084) ،  
أما النسبة المتبقية والبالغة (0.3916) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة  
الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.78) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل  
بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة كل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة السريعة  
( $Y_{12}$ ) بمقدار (0.78) وحدة أنحراف واحدة.

#### ٨. المصرف العراقي الاسلامي:

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (5478832) دينار وهذا يعني أن قيمة كل من نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) والنسبة  
السريعة ( $Y_{12}$ ) تساوي (5478832) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) يساوي  
صفرًا.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (0.91) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي  
الى تغير كل من مؤشر نسبة التداول ( $Y_{11}$ ) ومؤشر النسبة السريعة ( $Y_{12}$ ) بمقدار (0.91).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (6.42) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.005) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكي (X) وكل من نسبة التداول (Y<sub>11</sub>) والنسبة السريعة (Y<sub>12</sub>) ما يدل على قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).

د. بلغت قيمة معامل التفسير (R<sup>2</sup>) (0.6724) لمؤشر التمويل بالملكية (X) وكل من نسبة التداول (Y<sub>11</sub>) والنسبة السريعة (Y<sub>12</sub>) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على كل من نسبة التداول (Y<sub>11</sub>) والنسبة السريعة (Y<sub>12</sub>) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) نسبة (0.6724) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.3276) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.82) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة كل من نسبة التداول (Y<sub>11</sub>) والنسبة السريعة (Y<sub>12</sub>) بمقدار (0.82) وحدة انحراف واحدة.

### ثانياً: اختبار الفرضية الفرعية الثانية: (Second Sub Hypothesis Test)

❖ فرضية العدم (H<sub>0</sub>): عدم وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الكفاءة التشغيلية (Y<sub>2</sub>) للمصارف عينة الدراسة.

❖ فرضية الوجود (H<sub>1</sub>): وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الكفاءة التشغيلية (Y<sub>2</sub>) للمصارف عينة الدراسة.

ويعرض الجدول رقم (10) العلاقة التآثرية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الكفاءة التشغيلية (Y<sub>2</sub>) لعينة الدراسة

### جدول رقم (10)

العلاقة التآثرية بين مؤشر التمويل بالملكية ومؤشرات الكفاءة التشغيلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

المعامل المعياري للانحدار Beta		معامل التحديد (R <sup>2</sup> )		مستوى دلالة (F)		قيمة (F) المحسوبة		نسب النشاط		Constant		المتغير التابع Y <sub>2</sub> المتغير المستقل X حق الملكية
Y <sub>22</sub>	Y <sub>21</sub>	Y <sub>22</sub>	Y <sub>21</sub>	Y <sub>22</sub>	Y <sub>21</sub>	Y <sub>22</sub>	Y <sub>21</sub>	Y <sub>22</sub>	Y <sub>21</sub>	Y <sub>22</sub>	Y <sub>21</sub>	
0.88	0.88	0.7744	0.7744	0.001	0.001	7.81	9.54	2.43	2.62	3426227	2220000	مصرف آشور الدولي للإستثمار

0.86	0.85	0.7396	0.7225	0.001	0.003	8.88	7.81	2.00	0.77	3412725	2887655	مصرف الاتحاد العراقي
0.62	0.81	0.3844	0.6561	0.004	0.007	8.01	7.44	2.76	2.90	2463688	2887354	مصرف الاستثمار العراقي
0.74	0.85	0.5476	0.7225	0.001	0.000	11.15	11.98	0.98	6.87	4142325	1098999	المصرف الاهلي العراقي
0.67	0.75	0.4489	0.5625	0.001	0.001	10.22	11.56	1.62	0.23	2335249	3422562	المصرف التجاري العراقي
0.62	0.77	0.3844	0.5929	0.002	0.001	10.01	9.09	11.98	0.98	6565662	3537256	مصرف الخليج التجاري
0.87	0.73	0.7569	0.5329	0.001	0.001	9.18	17.35	2.09	1.23	3345443	7483373	مصرف الشرق الاوسط للاستثمار
0.7	0.83	0.49	0.6889	0.001	0.001	7.92	7.62	0.93	4.13	2998789	2242526	المصرف العراقي الاسلامي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من الجدول المذكور آنفاً يتضح الاتي:

١. مصرف آشور الدولي للاستثمار:

اولاً: دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (2220000) دينار وهذا يعني أن قيمة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) تساوي (2220000) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (2.62) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) بمقدار (2.62).

ج. بلغت قيمة ( $F$ ) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (9.54) وهي أكبر من قيمة ( $F$ ) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة ( $F$ ) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ودوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.7744) لمؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ودوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة المديونية ( $Y_{21}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بنسبة (0.7744) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2256) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.



ه. بلغت قيمة المعامل المعياري للأنحراف (Beta) (0.88) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) بمقدار (0.88) وحدة أنحراف واحدة.

#### ثانياً: دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (3426227) دينار وهذا يعني أن قيمة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) تساوي (3426227) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (2.43) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) بمقدار (2.43).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الأنحراف الخطي البسيط (7.81) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ودوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.7744) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون ( $Y_{22}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.7744) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2256) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ه. بلغت قيمة المعامل المعياري للأنحراف (Beta) (0.88) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) بمقدار (0.88) وحدة أنحراف واحدة.

#### ٢. مصرف الاتحاد العراقي:

##### اولاً: دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (2887655) دينار وهذا يعني أن قيمة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) تساوي (2887655) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (0.77) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) بمقدار (0.77).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الأنحراف الخطي البسيط (7.81) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.003) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ودوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.7225) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ودوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.7225) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2775) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ه. بلغت قيمة المعامل المعياري للأنحراف (Beta) (0.85) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) بمقدار (0.85) وحدة أنحراف واحدة.

### ثانياً: دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (3412725) دينار وهذا يعني أن قيمة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) تساوي (3412725) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (2.00) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) بمقدار (2.00).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الأنحراف الخطي البسيط (8.88) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ودوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.7396) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ودوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة الديون ( $Y_{22}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.7396) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2604) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ه. بلغت قيمة المعامل المعياري للأنحراف (Beta) (0.86) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) بمقدار (0.86) وحدة أنحراف واحدة.

### ٣. مصرف الاستثمار العراقي:

#### اولاً: دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (2887354) دينار وهذا يعني أن قيمة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) تساوي (2887354) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (2.90) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) بمقدار (2.90).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (7.44) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.007) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ودوران الحسابات المدينة (Y<sub>21</sub>) ما يدل على قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).

د. بلغت قيمة معامل التفسير (R<sup>2</sup>) (0.6561) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية (Y<sub>21</sub>) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة المديونية دوران الحسابات المدينة (Y<sub>21</sub>) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.6561)، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.3439) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ه. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.81) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوران الحسابات المدينة (Y<sub>21</sub>) بمقدار (0.81) وحدة انحراف واحدة.

#### ثانياً: دوران الموجودات الثابتة (Y<sub>22</sub>):

أ. بلغت قيمة (B<sub>0</sub>) (2463688) دينار وهذا يعني أن قيمة دوران الموجودات الثابتة (Y<sub>22</sub>) تساوي (2463688) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة (B<sub>1</sub>) (2.76) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوران الموجودات الثابتة (Y<sub>22</sub>) بمقدار (2.76).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (8.01) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.004) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ودوران الموجودات الثابتة (Y<sub>22</sub>) ما يدل على قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).

د. بلغت قيمة معامل التفسير (R<sup>2</sup>) (0.3844) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون (Y<sub>22</sub>) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على دوران الموجودات الثابتة (Y<sub>22</sub>) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.3844)، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.6156) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ه. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.62) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوران الموجودات الثابتة (Y<sub>22</sub>) بمقدار (0.62) وحدة انحراف واحدة.

## ٤. المصرف الاهلي العراقي:

اولاً: دوران الحسابات المدينة  $(Y_{21})$ :

أ. بلغت قيمة  $(B_0)$  (1098999) دينار وهذا يعني أن قيمة دوران الحسابات المدينة  $(Y_{21})$  تساوي (1098999) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة  $(B_1)$  (6.87) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوران الحسابات المدينة  $(Y_{21})$  بمقدار (6.87).

ج. بلغت قيمة  $(F)$  المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (11.98) وهي أكبر من قيمة  $(F)$  الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة  $(F)$  بلغ (0.000) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  ودوران الحسابات المدينة  $(Y_{21})$  ما يدل على قبول فرضية الوجود  $(H_1)$  ورفض فرضية العدم  $(H_0)$ .

د. بلغت قيمة معامل التفسير  $(R^2)$  (0.7225) لمؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  ونسبة المديونية  $(Y_{21})$  ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على دوران الحسابات المدينة  $(Y_{21})$  يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  بنسبة (0.7225) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2775) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف  $(Beta)$  (0.85) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوران الحسابات المدينة  $(Y_{21})$  بمقدار (0.85) وحدة انحراف واحدة.

ثانياً: دوران الموجودات الثابتة  $(Y_{22})$ :

أ. بلغت قيمة  $(B_0)$  (4142325) دينار وهذا يعني أن قيمة دوران الموجودات الثابتة  $(Y_{22})$  تساوي (4142325) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة  $(B_1)$  (0.98) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوران الموجودات الثابتة  $(Y_{22})$  بمقدار (0.98).

ج. بلغت قيمة  $(F)$  المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (11.15) وهي أكبر من قيمة  $(F)$  الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة  $(F)$  بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  ودوران الموجودات الثابتة  $(Y_{22})$  ما يدل على قبول فرضية الوجود  $(H_1)$  ورفض فرضية العدم  $(H_0)$ .

د. بلغت قيمة معامل التفسير  $(R^2)$  (0.5476) لمؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  ودوران الموجودات الثابتة  $(Y_{22})$  ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة الديون  $(Y_{22})$  يمكن تفسيرها من خلال

مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.5476) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4524) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للأنحراف (Beta) (0.74) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) بمقدار (0.74) وحدة أنحراف واحدة.

#### هـ. المصرف التجاري العراقي:

##### أولاً: دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (3422562) دينار وهذا يعني أن قيمة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) تساوي (3422562) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (0.23) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) بمقدار (0.23).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الأنحراف الخطي البسيط (11.56) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ودوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.5625) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ودوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.5625) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4375) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للأنحراف (Beta) (0.75) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) بمقدار (0.75) وحدة أنحراف واحدة.

##### ثانياً: دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (2335249) دينار وهذا يعني أن قيمة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) تساوي (2335249) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (1.62) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) بمقدار (1.62).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الأنحراف الخطي البسيط (10.22) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر

ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ودوران الموجودات الثابتة (Y<sub>22</sub>) ما يدل على قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).

د. بلغت قيمة معامل التفسير (R<sup>2</sup>) (0.4489) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ودوران الموجودات الثابتة (Y<sub>22</sub>) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة الديون (Y<sub>22</sub>) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.4489)، أما النسبة المتبقية والبالغة (0.5511) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ه. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.67) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوران الموجودات الثابتة (Y<sub>22</sub>) بمقدار (0.67) وحدة انحراف واحدة.

## ٦. مصرف الخليج التجاري:

### أولاً: دوران الحسابات المدينة (Y<sub>21</sub>):

أ. بلغت قيمة (B<sub>0</sub>) (3537256) دينار وهذا يعني أن قيمة دوران الحسابات المدينة (Y<sub>21</sub>) تساوي (3537256) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة (B<sub>1</sub>) (0.98) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوران الحسابات المدينة (Y<sub>21</sub>) بمقدار (0.98).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (9.09) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ودوران الحسابات المدينة (Y<sub>21</sub>) ما يدل على قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).

د. بلغت قيمة معامل التفسير (R<sup>2</sup>) (0.5929) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية (Y<sub>21</sub>) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على دوران الحسابات المدينة (Y<sub>21</sub>) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.5929)، أما النسبة المتبقية والبالغة (0.4071) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ه. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.77) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوران الحسابات المدينة (Y<sub>21</sub>) بمقدار (0.77) وحدة انحراف واحدة.

### ثانياً: دوران الموجودات الثابتة (Y<sub>22</sub>):

أ. بلغت قيمة (B<sub>0</sub>) (6565662) دينار وهذا يعني أن قيمة دوران الموجودات الثابتة (Y<sub>22</sub>) تساوي (6565662) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة  $(B_1)$  (11.98) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) بمقدار (11.98).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (10.01) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.002) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ودوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.3844) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون ( $Y_{22}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.3844) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.6156) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.62) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) بمقدار (0.62) وحدة انحراف واحدة.

#### ٧. مصرف الشرق الاوسط للاستثمار:

##### اولاً: دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ):

أ. بلغت قيمة  $(B_0)$  (7483373) دينار وهذا يعني أن قيمة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) تساوي (7483373) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة  $(B_1)$  (1.23) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) بمقدار (1.23).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (17.35) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ودوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.5329) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ودوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة المديونية ( $Y_{21}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.5329) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4671) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.73) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) بمقدار (0.73) وحدة انحراف واحدة.

ثانياً: دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ):

- أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (3345443) دينار وهذا يعني أن قيمة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) تساوي (3345443) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) يساوي صفرًا.
- ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (2.09) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) بمقدار (2.09).
- ج. بلغت قيمة ( $F$ ) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (9.18) وهي أكبر من قيمة ( $F$ ) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة ( $F$ ) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ودوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).
- د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.7569) لمؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ونسبة الديون ( $Y_{22}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بنسبة (0.7569)، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2431) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.
- هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.87) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) بمقدار (0.87) وحدة انحراف واحدة.

## ٨. المصرف العراقي الاسلامي:

اولاً: دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ):

- أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (2242526) دينار وهذا يعني أن قيمة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) تساوي (2242526) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) يساوي صفرًا.
- ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (4.13) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) بمقدار (4.13).
- ج. بلغت قيمة ( $F$ ) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (7.62) وهي أكبر من قيمة ( $F$ ) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة ( $F$ ) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ودوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).
- د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.6889) لمؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ونسبة المديونية ( $Y_{21}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) يمكن تفسيرها من



خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.6889) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.3111) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للأنحراف (Beta) (0.83) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوران الحسابات المدينة ( $Y_{21}$ ) بمقدار (0.83) وحدة أنحراف واحدة.

#### ثانياً: دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (2998789) دينار وهذا يعني أن قيمة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) تساوي (2998789) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (0.93) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) بمقدار (0.93).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الأنحراف الخطي البسيط (7.92) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ودوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.49) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون ( $Y_{22}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.49) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.51) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للأنحراف (Beta) (0.7) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة دوران الموجودات الثابتة ( $Y_{22}$ ) بمقدار (0.7) وحدة أنحراف واحدة.

#### ثالثاً: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: (Third Sub Hypothesis Test)

❖ فرضية العدم ( $H_0$ ): عدم وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الرافعة المالية ( $Y_3$ ) للمصارف عينة الدراسة.

❖ فرضية الوجود ( $H_1$ ): وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الرافعة المالية ( $Y_3$ ) للمصارف عينة الدراسة.

ويعرض الجدول رقم (11) العلاقة التأثيرية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات الرافعة المالية ( $Y_3$ ) لعينة الدراسة

جدول رقم (11)

العلاقة التآثيرية بين مؤشر التمويل بالملكية ومؤشرات الرافعة المالية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

المعامل المعياري للانحدار Beta		معامل التحديد (R <sup>2</sup> )		مستوى دلالة (F)		قيمة (F) المحسوبة		مؤشرات الرافعة المالية		Constant		المتغير التابع Y <sub>3</sub>
								B <sub>1</sub>		B <sub>0</sub>		
Y <sub>32</sub>	Y <sub>31</sub>	Y <sub>32</sub>	Y <sub>31</sub>	Y <sub>32</sub>	Y <sub>31</sub>	Y <sub>32</sub>	Y <sub>31</sub>	Y <sub>32</sub>	Y <sub>31</sub>	Y <sub>32</sub>	Y <sub>31</sub>	المتغير المستقل X
0.74	0.85	0.5476	0.7225	0.001	0.003	17.43	11.24	5.43	3.62	2908227	1564000	مصرف آشور الدولي للإستثمار
0.67	0.67	0.4489	0.4489	0.001	0.001	9.15	9.82	7.54	6.77	1815725	2341655	مصرف الاتحاد العراقي
0.87	0.62	0.7569	0.3844	0.000	0.003	6.88	8.11	4.76	3.90	1222688	4522354	مصرف الاستثمار العراقي
0.73	0.89	0.5329	0.7921	0.001	0.001	7.08	8.02	5.98	3.87	4079325	1112999	المصرف الاهلي العراقي
0.77	0.65	0.5929	0.4225	0.002	0.002	16.14	8.66	3.62	1.23	1414249	2312562	المصرف التجاري العراقي
0.93	0.69	0.8649	0.4761	0.002	0.001	11.65	7.23	8.98	1.98	4512662	6192256	مصرف الخليج التجاري
0.82	0.83	0.6724	0.6889	0.001	0.001	7.44	7.01	3.09	1.28	2256443	6234373	مصرف الشرق الاوسط للإستثمار
0.66	0.73	0.4356	0.5329	0.003	0.007	8.47	11.93	1.93	4.56	2376789	2348526	المصرف العراقي الاسلامي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من الجدول المذكور آنفاً يتضح الاتي:

١. مصرف آشور الدولي للإستثمار:

اولاً: نسبة المديونية (Y<sub>31</sub>):

أ. بلغت قيمة (B<sub>0</sub>) (1564000) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) تساوي (1564000) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة  $(B_1)$  (3.62) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة المديونية  $(Y_{31})$  بمقدار (3.62).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (11.24) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.003) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية  $(Y_{31})$  ما يدل على قبول فرضية الوجود  $(H_1)$  ورفض فرضية العدم  $(H_0)$ .

د. بلغت قيمة معامل التفسير  $(R^2)$  (0.7225) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية  $(Y_{31})$  ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة المديونية  $(Y_{31})$  يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.7225) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2775) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.85) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة المديونية  $(Y_{31})$  بمقدار (0.85) وحدة أنحراف واحدة.

#### ثانياً: نسبة الديون $(Y_{32})$ :

أ. بلغت قيمة  $(B_0)$  (2908227) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة الديون  $(Y_{32})$  تساوي (2908227) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة  $(B_1)$  (5.43) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة الديون  $(Y_{32})$  بمقدار (5.43).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (17.43) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون  $(Y_{32})$  ما يدل على قبول فرضية الوجود  $(H_1)$  ورفض فرضية العدم  $(H_0)$ .

د. بلغت قيمة معامل التفسير  $(R^2)$  (0.5476) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون  $(Y_{32})$  ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة الديون  $(Y_{32})$  يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.5476) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4524) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.74) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة الديون  $(Y_{32})$  بمقدار (0.74) وحدة أنحراف واحدة.

## ٢. مصرف الاتحاد العراقي:

اولاً: نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (2341655) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) تساوي (2341655) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (6.77) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) بمقدار (6.77).

ج. بلغت قيمة ( $F$ ) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (9.82) وهي أكبر من قيمة ( $F$ ) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة ( $F$ ) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ونسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.4489) لمؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ونسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بنسبة (0.4489)، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.5511) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

ه. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.67) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) بمقدار (0.67) وحدة انحراف واحدة.

ثانياً: نسبة الديون ( $Y_{32}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (1815725) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة الديون ( $Y_{32}$ ) تساوي (1815725) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (7.54) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة الديون ( $Y_{32}$ ) بمقدار (7.54).

ج. بلغت قيمة ( $F$ ) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (9.15) وهي أكبر من قيمة ( $F$ ) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة ( $F$ ) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ونسبة الديون ( $Y_{32}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.4489) لمؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ونسبة الديون ( $Y_{32}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة الديون ( $Y_{32}$ ) يمكن تفسيرها من خلال

مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.4489) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.5511) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.67) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة الديون ( $Y_{32}$ ) بمقدار (0.67) وحدة انحراف واحدة.

### ٣. مصرف الاستثمار العراقي:

#### اولاً: نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (4522354) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) تساوي (4522354) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (3.90) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) بمقدار (3.90).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (8.11) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.003) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.3844) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.3844) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.6156) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.62) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) بمقدار (0.62) وحدة انحراف واحدة.

#### ثانياً: نسبة الديون ( $Y_{32}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (1222688) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة الديون ( $Y_{32}$ ) تساوي (1222688) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (4.76) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة الديون ( $Y_{32}$ ) بمقدار (4.76).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (6.88) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.000) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر

ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون ( $Y_{32}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.7569) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون ( $Y_{32}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة الديون ( $Y_{32}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.7569) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2431) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ه. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.87) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة الديون ( $Y_{32}$ ) بمقدار (0.87) وحدة انحراف واحدة.

#### ٤. المصرف الاهلي العراقي:

##### اولاً: نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (1112999) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) تساوي (1112999) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (3.87) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) بمقدار (3.87).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (8.02) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.7921) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.7921) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2079) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ه. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.89) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) بمقدار (0.89) وحدة انحراف واحدة.

##### ثانياً: نسبة الديون ( $Y_{32}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (4079325) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة الديون ( $Y_{32}$ ) تساوي (4079325) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة  $(B_1)$  (5.98) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة الديون  $(Y_{32})$  بمقدار (5.98).

ج. بلغت قيمة  $(F)$  المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (7.08) وهي أكبر من قيمة  $(F)$  الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة  $(F)$  بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  ونسبة الديون  $(Y_{32})$  ما يدل على قبول فرضية الوجود  $(H_1)$  ورفض فرضية العدم  $(H_0)$ .

د. بلغت قيمة معامل التفسير  $(R^2)$  (0.5329) لمؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  ونسبة الديون  $(Y_{32})$  ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة الديون  $(Y_{32})$  يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  بنسبة (0.5329) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4671) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف  $(Beta)$  (0.73) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة الديون  $(Y_{32})$  بمقدار (0.73) وحدة أنحراف واحدة.

#### هـ. المصرف التجاري العراقي:

#### اولاً: نسبة المديونية $(Y_{31})$ :

أ. بلغت قيمة  $(B_0)$  (2312562) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة المديونية  $(Y_{31})$  تساوي (2312562) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة  $(B_1)$  (1.23) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة المديونية  $(Y_{31})$  بمقدار (1.23).

ج. بلغت قيمة  $(F)$  المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (8.66) وهي أكبر من قيمة  $(F)$  الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة  $(F)$  بلغ (0.002) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  ونسبة المديونية  $(Y_{31})$  ما يدل على قبول فرضية الوجود  $(H_1)$  ورفض فرضية العدم  $(H_0)$ .

د. بلغت قيمة معامل التفسير  $(R^2)$  (0.4225) لمؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  ونسبة المديونية  $(Y_{31})$  ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة المديونية  $(Y_{31})$  يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  بنسبة (0.4225) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.5775) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف  $(Beta)$  (0.65) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة المديونية  $(Y_{31})$  بمقدار (0.65) وحدة أنحراف واحدة.

ثانياً: نسبة الديون (Y<sub>32</sub>):

أ. بلغت قيمة (B<sub>0</sub>) (1414249) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة الديون (Y<sub>32</sub>) تساوي (1414249) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة (B<sub>1</sub>) (3.62) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير مؤشر نسبة الديون (Y<sub>32</sub>) بمقدار (3.62).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (16.14) وهي أكبر من قيمة الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.002) وهو أقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون (Y<sub>32</sub>) ما يدل على قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).

د. بلغت قيمة معامل التفسير (R<sup>2</sup>) (0.5929) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون (Y<sub>32</sub>) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة الديون (Y<sub>32</sub>) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.5929)، أما النسبة المتبقية والبالغة (0.4071) فهي تعود إلى متغيرات أخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.77) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نسبة الديون (Y<sub>32</sub>) بمقدار (0.77) وحدة أنحراف واحدة.

## ٦. مصرف الخليج التجاري:

اولاً: نسبة المديونية (Y<sub>31</sub>):

أ. بلغت قيمة (B<sub>0</sub>) (6192256) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) تساوي (6192256) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة (B<sub>1</sub>) (1.98) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير مؤشر نسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) بمقدار (1.98).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (7.23) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو أقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) ما يدل على قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).

د. بلغت قيمة معامل التفسير (R<sup>2</sup>) (0.4761) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) يمكن تفسيرها من خلال



مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.4761)، أما النسبة المتبقية والبالغة (0.5239) فهي تعود إلى متغيرات أخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.69) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) بمقدار (0.69) وحدة انحراف واحدة.

#### ثانياً: نسبة الديون ( $Y_{32}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (4512662) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة الديون ( $Y_{32}$ ) تساوي (4512662) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (8.98) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير مؤشر نسبة الديون ( $Y_{32}$ ) بمقدار (8.98).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (11.65) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.002) وهو أقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون ( $Y_{32}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.8649) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون ( $Y_{32}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة الديون ( $Y_{32}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.8649)، أما النسبة المتبقية والبالغة (0.1351) فهي تعود إلى متغيرات أخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.93) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نسبة الديون ( $Y_{32}$ ) بمقدار (0.93) وحدة انحراف واحدة.

#### ٧. مصرف الشرق الاوسط للاستثمار:

##### اولاً: نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (6234373) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) تساوي (6234373) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (1.28) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير مؤشر نسبة المديونية ( $Y_{31}$ ) بمقدار (1.28).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (7.01) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو أقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر

ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) ما يدل على قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).

د. بلغت قيمة معامل التفسير (R<sup>2</sup>) (0.6889) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.6889) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.3111) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ه. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.83) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) بمقدار (0.83) وحدة انحراف واحدة.

#### ثانياً: نسبة الديون (Y<sub>32</sub>):

أ. بلغت قيمة (B<sub>0</sub>) (2256443) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة الديون (Y<sub>32</sub>) تساوي (2256443) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة (B<sub>1</sub>) (3.09) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة الديون (Y<sub>32</sub>) بمقدار (3.09).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (7.44) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون (Y<sub>32</sub>) ما يدل على قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).

د. بلغت قيمة معامل التفسير (R<sup>2</sup>) (0.6724) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة الديون (Y<sub>32</sub>) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة الديون (Y<sub>32</sub>) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.6724) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.3276) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ه. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.82) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة الديون (Y<sub>32</sub>) بمقدار (0.82) وحدة انحراف واحدة.

#### ٨. المصرف العراقي الاسلامي:

##### اولاً: نسبة المديونية (Y<sub>31</sub>):

أ. بلغت قيمة (B<sub>0</sub>) (2348526) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة المديونية (Y<sub>31</sub>) تساوي (2348526) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة  $(B_1)$  (4.56) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة المديونية  $(Y_{31})$  بمقدار (4.56).

ج. بلغت قيمة  $(F)$  المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (11.93) وهي أكبر من قيمة الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة  $(F)$  بلغ (0.007) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  ونسبة المديونية  $(Y_{31})$  ما يدل على قبول فرضية الوجود  $(H_1)$  ورفض فرضية العدم  $(H_0)$ .

د. بلغت قيمة معامل التفسير  $(R^2)$  (0.5329) لمؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  ونسبة المديونية  $(Y_{31})$  ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة المديونية  $(Y_{31})$  يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  بنسبة (0.5329) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4671) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف  $(Beta)$  (0.73) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة المديونية  $(Y_{31})$  بمقدار (0.73) وحدة أنحراف واحدة.

#### ثانياً: نسبة الديون $(Y_{32})$ :

أ. بلغت قيمة  $(B_0)$  (2376789) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة الديون  $(Y_{32})$  تساوي (2376789) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة  $(B_1)$  (1.93) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة الديون  $(Y_{32})$  بمقدار (1.93).

ج. بلغت قيمة  $(F)$  المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (8.47) وهي أكبر من قيمة  $(F)$  الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة  $(F)$  بلغ (0.003) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  ونسبة الديون  $(Y_{32})$  ما يدل على قبول فرضية الوجود  $(H_1)$  ورفض فرضية العدم  $(H_0)$ .

د. بلغت قيمة معامل التفسير  $(R^2)$  (0.5329) لمؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  ونسبة الديون  $(Y_{32})$  ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة الديون  $(Y_{32})$  يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  بنسبة (0.5329) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4671) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف  $(Beta)$  (0.66) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية  $(X)$  بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة الديون  $(Y_{32})$  بمقدار (0.66) وحدة أنحراف واحدة.

**رابعاً: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: (Fourth Sub Hypothesis Test)**

❖ فرضية العدم ( $H_0$ ): عدم وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ومؤشرات الربحية التشغيلية ( $Y_4$ ) للمصارف عينة الدراسة.

❖ فرضية الوجود ( $H_1$ ): وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ومؤشرات الربحية التشغيلية ( $Y_4$ ) للمصارف عينة الدراسة.

ويعرض الجدول رقم (12) العلاقة التأثيرية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ومؤشرات الربحية التشغيلية ( $Y_4$ ) لعينة الدراسة

**جدول رقم (12)**

العلاقة التأثيرية بين مؤشر التمويل بالملكية ومؤشرات الربحية التشغيلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

المعامل المعياري للأنداد Beta		معامل التحديد ( $R^2$ )		مستوى دلالة ( $F$ )		قيمة ( $F$ ) المحسوبة		مؤشرات الربحية التشغيلية		Constant		المتغير التابع $Y_4$
								$B_1$		$B_0$		
$Y_{42}$	$Y_{41}$	$Y_{42}$	$Y_{41}$	$Y_{42}$	$Y_{41}$	$Y_{42}$	$Y_{41}$	$Y_{42}$	$Y_{41}$	$Y_{42}$	$Y_{41}$	المتغير المستقل $X$
												حق الملكية
0.66	0.87	0.4356	0.7569	0.001	0.004	8.88	10.88	6.43	5.62	4398227	3219000	مصرف آشور الدولي للإستثمار
0.92	0.74	0.8464	0.5476	0.001	0.001	11.86	13.85	2.00	4.77	5643725	3445655	مصرف الاتحاد العراقي
0.63	0.76	0.3969	0.5776	0.000	0.003	9.62	11.81	1.76	1.90	1276688	3333354	مصرف الإستثمار العراقي
0.76	0.65	0.5776	0.4225	0.001	0.001	10.74	12.85	6.98	4.87	3452325	3251999	المصرف الاهلي العراقي
0.67	0.78	0.4489	0.6084	0.002	0.002	10.67	10.75	3.62	0.99	3251249	5437256	المصرف التجاري العراقي
0.77	0.87	0.5929	0.7569	0.002	0.001	18.62	21.77	4.98	4.98	6565662	4367256	مصرف الخليج التجاري
0.84	0.77	0.7056	0.5929	0.001	0.001	11.87	13.73	6.09	1.67	5467443	5565373	مصرف الشرق الاوسط للإستثمار
0.72	0.65	0.5184	0.4225	0.008	0.001	10.7	16.83	8.93	4.89	7658789	8888526	المصرف العراقي الاسلامي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من الجدول المذكور آنفاً يتضح الآتي:

١. مصرف آشور الدولي للإستثمار:

أولاً: نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (3219000) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) تساوي (3219000) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (5.62) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) بمقدار (5.62).

ج. بلغت قيمة ( $F$ ) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (10.88) وهي أكبر من قيمة ( $F$ ) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة ( $F$ ) بلغ (0.004) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ونسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.7569) لمؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ونسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بنسبة (0.7569) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2431) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.87) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) بمقدار (0.87) وحدة أنحراف واحدة.

ثانياً: معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (4398227) دينار وهذا يعني أن قيمة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) تساوي (4398227) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (6.43) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) بمقدار (6.43).

ج. بلغت قيمة ( $F$ ) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (8.88) وهي أكبر من قيمة ( $F$ ) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة ( $F$ ) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ومعدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.4356) لمؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ومعدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) يمكن

تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.4356) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.5644) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.66) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة معدل العائد على حق الملكية (Y<sub>42</sub>) بمقدار (0.66) وحدة أنحراف واحدة.

## ٢. مصرف الاتحاد العراقي:

### أولاً: نسبة هامش صافي الدخل (Y<sub>41</sub>):

أ. بلغت قيمة (B<sub>0</sub>) (3445655) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة هامش صافي الدخل (Y<sub>41</sub>) تساوي (3445655) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة (B<sub>1</sub>) (4.77) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة هامش صافي الدخل (Y<sub>41</sub>) بمقدار (4.77).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (13.85) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة هامش صافي الدخل (Y<sub>41</sub>) ما يدل على قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).

د. بلغت قيمة معامل التفسير (R<sup>2</sup>) (0.5476) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة هامش صافي الدخل (Y<sub>41</sub>) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة هامش صافي الدخل (Y<sub>41</sub>) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.5476) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4524) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.74) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة هامش صافي الدخل (Y<sub>41</sub>) بمقدار (0.74) وحدة أنحراف واحدة.

### ثانياً: معدل العائد على حق الملكية (Y<sub>42</sub>):

أ. بلغت قيمة (B<sub>0</sub>) (5643725) دينار وهذا يعني أن قيمة معدل العائد على حق الملكية (Y<sub>42</sub>) تساوي (5643725) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة (B<sub>1</sub>) (2.00) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر معدل العائد على حق الملكية (Y<sub>42</sub>) بمقدار (2.00).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (11.86) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات

دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومعدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.8464) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ومعدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.8464) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.1536) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ه. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.92) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) بمقدار (0.92) وحدة أنحراف واحدة.

### ٣. مصرف الاستثمار العراقي:

#### أولاً: نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (3333354) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) تساوي (3333354) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (1.90) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) بمقدار (1.90).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (11.81) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.003) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.5776) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.5776) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4224) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ه. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.76) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) بمقدار (0.76) وحدة أنحراف واحدة.

#### ثانياً: معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (1276688) دينار وهذا يعني أن قيمة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) تساوي (1276688) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة  $(B_1)$  (1.76) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر معدل العائد على حق الملكية  $(Y_{42})$  بمقدار (1.76).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (9.62) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.000) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومعدل العائد على حق الملكية  $(Y_{42})$  ما يدل على قبول فرضية الوجود  $(H_1)$  ورفض فرضية العدم  $(H_0)$ .

د. بلغت قيمة معامل التفسير  $(R^2)$  (0.3969) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ومعدل العائد على حق الملكية  $(Y_{42})$  ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على معدل العائد على حق الملكية  $(Y_{42})$  يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.3969) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.6031) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.63) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة معدل العائد على حق الملكية  $(Y_{42})$  بمقدار (0.63) وحدة أنحراف واحدة.

#### ٤. المصرف الاهلي العراقي:

##### أولاً: نسبة هامش صافي الدخل $(Y_{41})$ :

أ. بلغت قيمة  $(B_0)$  (3251999) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة هامش صافي الدخل  $(Y_{41})$  تساوي (3251999) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة  $(B_1)$  (4.87) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة هامش صافي الدخل  $(Y_{41})$  بمقدار (4.87).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (12.85) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة هامش صافي الدخل  $(Y_{41})$  ما يدل على قبول فرضية الوجود  $(H_1)$  ورفض فرضية العدم  $(H_0)$ .

د. بلغت قيمة معامل التفسير  $(R^2)$  (0.4225) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة هامش صافي الدخل  $(Y_{41})$  ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة هامش صافي الدخل  $(Y_{41})$  يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.4225) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.5775) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.65) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة هامش صافي الدخل  $(Y_{41})$  بمقدار (0.65) وحدة أنحراف واحدة.



ثانياً: معدل العائد على حق الملكية (Y<sub>42</sub>):

- أ. بلغت قيمة (B<sub>0</sub>) (3452325) دينار وهذا يعني أن قيمة معدل العائد على حق الملكية (Y<sub>42</sub>) تساوي (3452325) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.
- ب. بلغت قيمة (B<sub>1</sub>) (6.98) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر معدل العائد على حق الملكية (Y<sub>42</sub>) بمقدار (6.98).
- ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (10.74) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومعدل العائد على حق الملكية (Y<sub>42</sub>) ما يدل على قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).
- د. بلغت قيمة معامل التفسير (R<sup>2</sup>) (0.5776) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ومعدل العائد على حق الملكية (Y<sub>42</sub>) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على معدل العائد على حق الملكية (Y<sub>42</sub>) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.5776) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4224) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.
- هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.76) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة معدل العائد على حق الملكية (Y<sub>42</sub>) بمقدار (0.76) وحدة أنحراف واحدة.

هـ. المصرف التجاري العراقي:اولاً: نسبة هامش صافي الدخل (Y<sub>41</sub>):

- أ. بلغت قيمة (B<sub>0</sub>) (5437256) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة هامش صافي الدخل (Y<sub>41</sub>) تساوي (5437256) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.
- ب. بلغت قيمة (B<sub>1</sub>) (0.99) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة هامش صافي الدخل (Y<sub>41</sub>) بمقدار (0.99).
- ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (10.75) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.002) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة هامش صافي الدخل (Y<sub>41</sub>) ما يدل على قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).
- د. بلغت قيمة معامل التفسير (R<sup>2</sup>) (0.6084) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة هامش صافي الدخل (Y<sub>41</sub>) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة هامش صافي الدخل (Y<sub>41</sub>) يمكن

تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.6084) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.3916) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.78) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) بمقدار (0.78) وحدة أنحراف واحدة.

**ثانياً: معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ):**

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (3251249) دينار وهذا يعني أن قيمة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) تساوي (3251249) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (3.62) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) بمقدار (3.62).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (10.67) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.002) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومعدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.4489) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ومعدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.4489) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.5511) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.67) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) بمقدار (0.67) وحدة أنحراف واحدة.

٦. مصرف الخليج التجاري:

**اولاً: نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ):**

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (4367256) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) تساوي (4367256) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (4.98) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) بمقدار (4.98).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (21.77) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات

دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.7569) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.7569) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2431) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ه. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.87) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) بمقدار (0.87) وحدة أنحراف واحدة.

#### ثانياً: معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (6565662) دينار وهذا يعني أن قيمة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) تساوي (6565662) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (4.98) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) بمقدار (4.98).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (18.62) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.002) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومعدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.5929) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ومعدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.5929) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4071) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ه. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.77) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) بمقدار (0.77) وحدة أنحراف واحدة.

#### ٧. مصرف الشرق الاوسط للاستثمار:

##### اولاً: نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (5565373) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) تساوي (5565373) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة  $(B_1)$  (1.67) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة هامش صافي الدخل  $(Y_{41})$  بمقدار (1.67).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (13.73) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة هامش صافي الدخل  $(Y_{41})$  ما يدل على قبول فرضية الوجود  $(H_1)$  ورفض فرضية العدم  $(H_0)$ .

د. بلغت قيمة معامل التفسير  $(R^2)$  (0.5929) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة هامش صافي الدخل  $(Y_{41})$  ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة هامش صافي الدخل  $(Y_{41})$  يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.5929) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4071) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.77) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة هامش صافي الدخل  $(Y_{41})$  بمقدار (0.77) وحدة أنحراف واحدة.

#### ثانياً: معدل العائد على حق الملكية $(Y_{42})$ :

أ. بلغت قيمة  $(B_0)$  (5467443) دينار وهذا يعني أن قيمة معدل العائد على حق الملكية  $(Y_{42})$  تساوي (5467443) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة  $(B_1)$  (6.09) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر معدل العائد على حق الملكية  $(Y_{42})$  بمقدار (6.09).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (11.87) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومعدل العائد على حق الملكية  $(Y_{42})$  ما يدل على قبول فرضية الوجود  $(H_1)$  ورفض فرضية العدم  $(H_0)$ .

د. بلغت قيمة معامل التفسير  $(R^2)$  (0.7056) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ومعدل العائد على حق الملكية  $(Y_{42})$  ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على معدل العائد على حق الملكية  $(Y_{42})$  يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.7056) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2944) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.84) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة معدل العائد على حق الملكية  $(Y_{42})$  بمقدار (0.84) وحدة أنحراف واحدة.

## ٨. المصرف العراقي الاسلامي:

اولاً: نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (8888526) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) تساوي (8888526) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (4.89) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) بمقدار (4.89).

ج. بلغت قيمة ( $F$ ) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (16.83) وهي أكبر من قيمة ( $F$ ) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة ( $F$ ) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ونسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.4225) لمؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ونسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بنسبة (0.4225) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.5775) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف ( $Beta$ ) (0.65) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة هامش صافي الدخل ( $Y_{41}$ ) بمقدار (0.65) وحدة انحراف واحدة.

ثانياً: معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (7658789) دينار وهذا يعني أن قيمة معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) تساوي (7658789) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) يساوي صفرًا.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (8.93) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) بمقدار (8.93).

ج. بلغت قيمة ( $F$ ) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (10.7) وهي أكبر من قيمة ( $F$ ) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة ( $F$ ) بلغ (0.008) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ومعدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.5184) لمؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ومعدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على معدل العائد على حق الملكية ( $Y_{42}$ ) يمكن

تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.5184) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4816) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.72) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة معدل العائد على حق الملكية (Y<sub>42</sub>) بمقدار (0.72) وحدة أنحراف واحدة.

### خامساً: اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: (Fifth Sub Hypothesis Test)

❖ فرضية العدم (H<sub>0</sub>): عدم وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السوق المالية (Y<sub>5</sub>) للمصارف عينة الدراسة.

❖ فرضية الوجود (H<sub>1</sub>): وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السوق المالية (Y<sub>5</sub>) للمصارف عينة الدراسة.

ويعرض الجدول رقم (13) العلاقة التأثيرية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ومؤشرات السوق المالية (Y<sub>5</sub>) لعينة الدراسة

#### جدول رقم (13)

العلاقة التأثيرية بين مؤشر التمويل بالملكية ومؤشرات السوق المالية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

المعامل المعياري للانحدار Beta		معامل التحديد (R <sup>2</sup> )		مستوى دلالة (F)		قيمة (F) المحسوبة		مؤشرات السوق المالية		Constant		المتغير التابع Y <sub>5</sub> المتغير المستقل X حق الملكية
								B <sub>1</sub>		B <sub>0</sub>		
Y <sub>52</sub>	Y <sub>51</sub>	Y <sub>52</sub>	Y <sub>51</sub>	Y <sub>52</sub>	Y <sub>51</sub>	Y <sub>52</sub>	Y <sub>51</sub>	Y <sub>52</sub>	Y <sub>51</sub>	Y <sub>52</sub>	Y <sub>51</sub>	
0.75	0.87	0.5625	0.7569	0.001	0.005	10.81	10.77	1.32	5.42	2471522	3981541	مصرف آشور الدولي للإستثمار
0.73	0.84	0.5329	0.7056	0.001	0.003	10.81	10.82	1.76	2.98	2290622	3229155	مصرف الاتحاد العراقي
0.76	0.76	0.5776	0.5776	0.000	0.003	10.84	10.91	1.88	1.87	6241111	4117445	مصرف الإستثمار العراقي
0.84	0.76	0.7056	0.5776	0.001	0.001	11.17	13.78	3.85	6.02	1515389	1102912	المصرف الاهلي العراقي
0.67	0.69	0.4489	0.4761	0.002	0.002	16.72	15.82	2.88	1.05	2091622	4199191	المصرف التجاري العراقي
0.77	0.86	0.5929	0.7396	0.002	0.001	10.82	12.94	7.71	1.99	3998889	1772617	مصرف الخليج

التجاري												
0.78	0.88	0.6084	0.7744	0.001	0.001	10.79	10.78	4.89	3.79	3119393	1692464	مصرف الشرق الاطوسط للإستثمار
0.86	0.65	0.7396	0.4225	0.008	0.001	10.89	10.82	3.93	8.91	2710222	2801832	المصرف العراقي الاسلامي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من الجدول المذكور آنفاً يتضح ما يأتي:

#### ١. مصرف آشور الدولي للإستثمار:

##### اولاً: ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (3981541) دينار وهذا يعني أن قيمة ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) تساوي (3981541) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (5.42) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) بمقدار (5.42).

ج. بلغت قيمة ( $F$ ) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (10.77) وهي أكبر من قيمة ( $F$ ) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة ( $F$ ) بلغ (0.005) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) و ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.7569) لمؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) و ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بنسبة (0.7569) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2431) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.87) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) بمقدار (0.87) وحدة انحراف واحدة.

##### ثانياً: نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (2471522) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) تساوي (2471522) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (1.32) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) بمقدار (1.32).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (10.81) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.5625) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.5625) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4375) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.75) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) بمقدار (0.75) وحدة أنحراف واحدة.

## ٢. مصرف الاتحاد العراقي:

### اولاً: ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (3229155) دينار وهذا يعني أن قيمة ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) تساوي (3229155) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (2.98) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) بمقدار (2.98).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (10.82) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.003) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) وربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.7056) لمؤشر التمويل بالملكية (X) وربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.7056) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2944) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.84) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) بمقدار (0.84) وحدة أنحراف واحدة.



ثانياً: نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ):

- أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (2290622) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) تساوي (2290622) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) يساوي صفراً.
- ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (1.76) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) بمقدار (1.76).
- ج. بلغت قيمة ( $F$ ) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (10.81) وهي أكبر من قيمة ( $F$ ) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة ( $F$ ) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ونسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).
- د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.5329) لمؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ونسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بنسبة (0.5329) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4671) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.
- هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.73) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) بمقدار (0.73) وحدة انحراف واحدة.

## ٣. مصرف الاستثمار العراقي:

اولاً: ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ):

- أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (4117445) دينار وهذا يعني أن قيمة ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) تساوي (4117445) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) يساوي صفراً.
- ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (1.87) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) بمقدار (1.87).
- ج. بلغت قيمة ( $F$ ) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (10.91) وهي أكبر من قيمة ( $F$ ) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة ( $F$ ) بلغ (0.003) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) وربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).
- د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.5776) لمؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) وربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) يمكن تفسيرها من خلال

مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.5776) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4224) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ه. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.76) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) بمقدار (0.76) وحدة أنحراف واحدة.

#### ثانياً: نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (6241111) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) تساوي (6241111) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (1.88) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) بمقدار (1.88).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (10.84) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.000) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.5776) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.5776) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4224) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ه. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.76) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) بمقدار (0.76) وحدة أنحراف واحدة.

#### ٤. المصرف الاهلي العراقي:

##### اولاً: ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (1102912) دينار وهذا يعني أن قيمة ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) تساوي (1102912) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (6.02) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) بمقدار (6.02).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (13.78) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات

دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) وربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.5776) لمؤشر التمويل بالملكية (X) وربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.5776) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4224) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ه. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.76) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) بمقدار (0.76) وحدة أنحراف واحدة.

#### ثانياً: نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (1515389) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) تساوي (1515389) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (3.85) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) بمقدار (3.85).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (11.17) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.7056) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.7056) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2944) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ه. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.84) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) بمقدار (0.84) وحدة أنحراف واحدة.

هـ. المصرف التجاري العراقي:

#### اولاً: ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (4199191) دينار وهذا يعني أن قيمة ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) تساوي (4199191) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة  $(B_1)$  (1.05) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر ربحية السهم الواحد  $(Y_{51})$  بمقدار (1.05).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (15.82) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.002) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) وربحية السهم الواحد  $(Y_{51})$  ما يدل على قبول فرضية الوجود  $(H_1)$  ورفض فرضية العدم  $(H_0)$ .

د. بلغت قيمة معامل التفسير  $(R^2)$  (0.4761) لمؤشر التمويل بالملكية (X) وربحية السهم الواحد  $(Y_{51})$  ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على ربحية السهم الواحد  $(Y_{51})$  يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.4761) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.5239) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.69) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة ربحية السهم الواحد  $(Y_{51})$  بمقدار (0.69) وحدة أنحراف واحدة.

#### ثانياً: نسبة السعر الى الربحية $(Y_{52})$ :

أ. بلغت قيمة  $(B_0)$  (2091622) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة السعر الى الربحية  $(Y_{52})$  تساوي (2091622) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة  $(B_1)$  (2.88) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة السعر الى الربحية  $(Y_{52})$  بمقدار (2.88).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (16.72) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.002) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة السعر الى الربحية  $(Y_{52})$  ما يدل على قبول فرضية الوجود  $(H_1)$  ورفض فرضية العدم  $(H_0)$ .

د. بلغت قيمة معامل التفسير  $(R^2)$  (0.4489) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة السعر الى الربحية  $(Y_{52})$  ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة السعر الى الربحية  $(Y_{52})$  يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.4489) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.5511) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.67) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة السعر الى الربحية  $(Y_{52})$  بمقدار (0.67) وحدة أنحراف واحدة.

## ٦. مصرف الخليج التجاري:

أولاً: ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ):

- أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (1772617) دينار وهذا يعني أن قيمة ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) تساوي (1772617) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) يساوي صفراً.
- ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (1.99) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) بمقدار (1.99).
- ج. بلغت قيمة ( $F$ ) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (12.94) وهي أكبر من قيمة ( $F$ ) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة ( $F$ ) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) وربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).
- د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.7396) لمؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) وربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بنسبة (0.7396)، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2604) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.
- هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.86) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) بمقدار (0.86) وحدة انحراف واحدة.

ثانياً: نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ):

- أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (3998889) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) تساوي (3998889) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) يساوي صفراً.
- ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (7.71) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) بمقدار (7.71).
- ج. بلغت قيمة ( $F$ ) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (10.82) وهي أكبر من قيمة ( $F$ ) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة ( $F$ ) بلغ (0.002) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ونسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).
- د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.5929) لمؤشر التمويل بالملكية ( $X$ ) ونسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) يمكن

تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.5929) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.4071) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.77) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة السعر الى الربحية (Y<sub>52</sub>) بمقدار (0.77) وحدة أنحراف واحدة.

#### ٧. مصرف الشرق الاوسط للإستثمار:

##### أولاً: ربحية السهم الواحد (Y<sub>51</sub>):

أ. بلغت قيمة (B<sub>0</sub>) (1692464) دينار وهذا يعني أن قيمة ربحية السهم الواحد (Y<sub>51</sub>) تساوي (1692464) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة (B<sub>1</sub>) (3.79) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر ربحية السهم الواحد (Y<sub>51</sub>) بمقدار (3.79).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (10.78) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) وربحية السهم الواحد (Y<sub>51</sub>) ما يدل على قبول فرضية الوجود (H<sub>1</sub>) ورفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>).

د. بلغت قيمة معامل التفسير (R<sup>2</sup>) (0.7744) لمؤشر التمويل بالملكية (X) وربحية السهم الواحد (Y<sub>51</sub>) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على ربحية السهم الواحد (Y<sub>51</sub>) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.7744) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2256) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.88) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة ربحية السهم الواحد (Y<sub>51</sub>) بمقدار (0.88) وحدة أنحراف واحدة.

##### ثانياً: نسبة السعر الى الربحية (Y<sub>52</sub>):

أ. بلغت قيمة (B<sub>0</sub>) (3119393) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة السعر الى الربحية (Y<sub>52</sub>) تساوي (3119393) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة (B<sub>1</sub>) (4.89) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة السعر الى الربحية (Y<sub>52</sub>) بمقدار (4.89).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (10.79) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات

دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.6084) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.6084) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.3916) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ه. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.78) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) بمقدار (0.78) وحدة أنحراف واحدة.

#### ٨. المصرف العراقي الاسلامي:

##### اولاً: ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (2801832) دينار وهذا يعني أن قيمة ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) تساوي (2801832) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

ب. بلغت قيمة ( $B_1$ ) (8.91) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) بمقدار (8.91).

ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (10.82) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6-1) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) وربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) ما يدل على قبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) ورفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

د. بلغت قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) (0.4225) لمؤشر التمويل بالملكية (X) وربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.4225) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.5775) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ه. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.65) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة ربحية السهم الواحد ( $Y_{51}$ ) بمقدار (0.65) وحدة أنحراف واحدة.

##### ثانياً: نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ):

أ. بلغت قيمة ( $B_0$ ) (2710222) دينار وهذا يعني أن قيمة نسبة السعر الى الربحية ( $Y_{52}$ ) تساوي (2710222) دينار عندما يكون مؤشر التمويل بالملكية (X) يساوي صفراً.

- ب. بلغت قيمة  $(B_1)$  (3.93) وهذا يعني أن تغير مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر نسبة السعر الى الربحية  $(Y_{52})$  بمقدار (3.93).
- ج. بلغت قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحراف الخطي البسيط (10.89) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (5.99) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (1-6) وأن مستوى دلالة (F) بلغ (0.008) وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (5%) وهذا يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة السعر الى الربحية  $(Y_{52})$  ما يدل على قبول فرضية الوجود  $(H_1)$  ورفض فرضية العدم  $(H_0)$ .
- د. بلغت قيمة معامل التفسير  $(R^2)$  (0.7396) لمؤشر التمويل بالملكية (X) ونسبة السعر الى الربحية  $(Y_{52})$  ما يعني أن التغيرات التي تطرأ على نسبة السعر الى الربحية  $(Y_{52})$  يمكن تفسيرها من خلال مؤشر التمويل بالملكية (X) بنسبة (0.7396) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (0.2604) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.
- هـ. بلغت قيمة المعامل المعياري للانحراف (Beta) (0.86) وهذا معناه أن زيادة مؤشر التمويل بالملكية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة السعر الى الربحية  $(Y_{52})$  بمقدار (0.86) وحدة أنحراف واحدة.



---

# الفصل الرابع

## الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول: الاستنتاجات.

المبحث الثاني: التوصيات.

## الفصل الرابع

### الاستنتاجات والتوصيات

يرمي الفصل الحالي الى التوصل الى أهم نتائج الجانب التحليلي والاختباري لفرضيات الدراسة الحالية والتي تعد خاتمة لبنائنا الاول الذي تمثل بإعداد المنهجية العلمية بكل ابعادها وفرضياتها والأهداف التي دعيت الى دراسة هذه المتغيرات وأهم المؤشرات التي استندت اليها ولاسيما بعدما عرضت أهم الأسهامات الفكرية والعلمية للباحثين والتي كان لها البعد الفلسفي والتطبيقي في الدراسة الحالية . فتم في ضوء ذلك إعداد العدة اللازمة للدراستين النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة ليكون خاتمة بأهم الاستنتاجات التي تتمحور ما وراء الدراستين ولاسيما الدراسات التطبيقية وذلك لأنها توضح الابعاد الفعلية بكل مؤثراتها في المتغيرات الاخرى .

وعلى هذا الاساس تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين يتناول الاول اهم الاستنتاجات العلمية والتطبيقية من نتائج الدراسة الحالية. في حين احتوى المبحث الثاني على اهم التوصيات في ظل هذه الاستنتاجات.

## المبحث الاول

### الاستنتاجات

تتعلق الاستنتاجات بايضاح جانبين الاول النتائج التي تم استخراجها وماهية الاستنتاج الذي يبني عليها:

١. تبين من خلال النتائج في الجانب العملي ان للتمويل بالملكية دوراً في الاداء المالي من خلال مؤشرات مجتمعة، وبشكل اكثر دقة ان ارتفاع نسبة التمويل بالملكية يمكن ان يزيد من فرص زيادة الاداء المالي للمصارف من خلال تأثيره في كلفة التمويل بشكل اجمالي.

٢. أشارت النتائج الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل الممتلك ومؤشرات الاداء المالي للقطاع المصرفي الذي تم دراسته ما يعزز جانبين مهمين الاول يتعلق بما اشارت اليه الأطر الفكرية للموضوع من وجود ارتباط بين نسبة التمويل بالملكية والاداء المالي من خلال مؤشرات والجانب الآخر الذي اوضحته النتائج أن التمويل بالملكية تحققت بوجوده روابط العلاقة بما تصل اليه المصارف من نتائج نهائية لأدائها.

٣. اشارت النتائج الى وجود تأثير لمؤشر التمويل الممتلك في مؤشرات الاداء المالي للقطاع المصرفي وذلك يؤشر ويؤكد ما توصلت اليه الدراسات السابقة المتعلقة بتاثير التمويل بالملكية في المتغيرات المختلفة المدروسة فيها اذ يتوضح في هذه الدراسة دعماً لتلك الدراسات فقد تبين فيها ان التمويل بالملكية يملك تأثيراً في الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة.

٤. أشارت النتائج الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل الممتلك ومؤشر السيولة لمصرف الخليج التجاري الذي حقق أعلى نسبة إرتباط وقد بلغت (٠,٩٤) ، وهذا يعني ان المصرف المذكور قد اهتم بالحفاظ على السيولة من اجل التهيء للوفاء بالتزاماته اتجاه دائنيه.

٥. أشارت النتائج الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل الممتلك ومؤشر الكفاءة التشغيلية لمصرف الاستثمار العراقي الذي حقق اقل نسبة ارتباط وقد بلغت (٠,٦٢) ، وهذا يعني ان المصرف المذكور قد خفض من مقدار ايراداته المتحققة ومن ثم هناك اعتماد على رأس المال الممتلك أكثر ما يتحقق من أرباح ناتجة من زيادة ايرادات أنشطة المصرف.

٦. أشارت النتائج الى وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل الممتلك ومؤشر السيولة لمصرف الخليج التجاري الذي حقق أعلى نسبة اثر وقد بلغت (٠,٨٨) ، وهذا يعني ان

المصرف المذكور أي تغير يحدث في التمويل بالملكية يرافقه تغيير في نسبة السيولة بالنسبة نفسها.

٧. أشارت النتائج الى وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التمويل الممتمك ومؤشر الكفاءة التشغيلية لمصرف الاستثمار العراقي الذي حقق اقل نسبة اثر وقد بلغت (٠,٣٨) ، وهذا يعني أن المصرف المذكور أي تغير في نسبة التمويل الممتمك يرافقه تغيير في نسب الكفاءة التشغيلية وبالمقدار نفسه .

## المبحث الثاني

### التوصيات

استكمالاً لمتطلبات الدراسة ، وفي ضوء ما تقدم من أطر نظرية لموضوع الدراسة من التوصيات المقدمة إلى القطاع المصرفي بصورة عامة ، وإلى المصارف عينة الدراسة بصورة خاصة ، وهي على النحو الآتي :

- ١- إنشاء مراكز نشطة وفعالة داخل أسواق الأوراق المالية في البلد تتيح للمستثمرين الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي يتخذها البنك المركزي بشأن القطاع المصرفي، حتى يتمكنوا من عكسها في اتخاذ قرارات الإستثمار (وبالتحديد الأسهم)، هذا من جانب، من جانب آخر لابد من قيام السلطات النقدية بالموازنة بين المنافع والتأثيرات السلبية المحتملة لقرارات السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية.
- ٢- إعادة تقييم دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، بوصفه أداة لمواجهة الصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد بين الحين والآخر، فقد تشكل التقلبات الحادة للقطاع المصرفي تهديداً للبيئة الاقتصادية والاستثمارية في بلد يشكل فيه حجم التجارة والاستثمار قاطرة للنمو الاقتصادي.
- ٣- ضرورة إهتمام المصارف التجارية لاسيما الحكومية منها بتنويع مصادر أموالها وتجنب السلوك التقليدي بشأن الإعتماد على مصدر مالي دون آخر ، فضلاً عن ضرورة إتباع استراتيجية لبناء هيكل تمويلي يساعد على القيام بالأنشطة وتطبيق الخطط المرسومة.
- ٤- ضرورة صياغة رؤية مستقبلية للمصرف ورسالته فضلاً عن أهداف واضحة قابلة للقياس يتم في ضوءها تحديد التوجهات الاستراتيجية للمصرف وإطلاع العاملين جميعاً عليها ، من اهمها رؤية بناء هيكل تمويلي للقيام بالانشطة والفعاليات .
- ٥- ضرورة قيام السلطات الرقابية بإجراء التحليلات المالية للبيانات الختامية للمصارف في وقت مبكر لتتمكن من اتخاذ القرارات اللازمة في جانب المصارف المتعثرة في توفير التمويل اللازم لانشطتها.

٦- زيادة الاهتمام بقطاع المصارف لما له من دور فاعل في التأثير بمؤشرات الاقتصاد وتحفيز الشركات الاستثمارية في هذا القطاع وذلك لزيادة فاعلية هذا القطاع في المساهمة لتطوير وزيادة فاعلية الاقتصاد.

٧- زيادة فاعلية قطاع المصارف من خلال رسم استراتيجيات مصرفية تواكب التطورات الحاصلة على المستوى العالمي من اجل الوصول بها الى درجة عالية من الكفاءة والفاعلية واعتماد تكنولوجيا حديثة في تقديم خدماته ليأخذ مكانه وتأثيره الفاعل في مستوى سوق الاوراق المالية ومن ثم التأثير في مستوى الاقتصاد الوطني ككل.

# المصادر

---

## المصادر

## -القرآن الكريم.

## اولاً: المصادر العربية:

## أ. التقارير:

١. البنك الدولي ، تقرير في التنمية الاقتصادية ، النظم المالية والتنمية مؤشرات التنمية الدولية مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، 1989.
٢. التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة للمدة (2006-2015).
٣. تقرير مراقب الحسابات والبيانات المالية مع الكشوفات التابعة لها وتقرير مجلس الادارة عن نشاط المصارف التجارية العراقية للمدة (2006-2015).
٤. دانيال، شاهين اكوب ويوسف، ناهض، (معايير تقييم الاداء المالي قي المنشآت الاقتصادية) ، المركز القومي للتخطيط والتطوير الاداري، وزارة التخطيط \_ 1991.
٥. ديوان الرقابة المالية، " نظام تقويم الاداء بالمصارف التجارية" ، بغداد ، 1997.

## ب. الكتب:

١. آل شبيب ، دريد كامل، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة، ط ٢ ، دار المسيرة ،الأردن ،عمان ،2009.
٢. أبو زيد ، محمد المبروك ،ذ١ " التحليل المالي شركات وأسواق مالية " ط٢، دار المريخ للنشر،الرياض . السعودية ، ٢٠٠٩ .
٣. اسماعيل، محمد عثمان، اساسيات التمويل واتخاذ قرارات الاستثمار ، دار النهضة العربية ،القاهرة، 1986.
٤. الحاج، طارق ، مبادئ التمويل ،ط١، دار صفاء للنشر التوزيع ،الأردن ،عمان ، 2002.
٥. الحسيني، فلاح حسن عداي والدوري، مؤيد عبدالرحمن عبدالله، ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط4، دار وائل للنشر، عمان،2008.



٦. خان ، محمد يونس، وغراييه ، هشام صالح، " الادارة المالية "، ط٢، مركز الكتب ا لاردني ، عمان . الاردن ، ١٩٩٥ .
٧. الخلايلة، محمود عبد الحليم، " التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة الاولى ١٩٩٥
٨. الرفاعي والعربي، غالب عوض، عبد الحفيظ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2002.
٩. رمضان ، زياد سليم ، أساسيات في الإدارة المالية، ط٤ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الجامعة الأردنية، 1996.
١٠. الزبيدي، حمزه محمود ، الاداره المالية المتقدمة، ط٢ ، مؤسسة الوراق للنشر ، الأردن ، عمان ، 2008.
١١. السيسي ، صلاح الدين ، " الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة " ، دار الوسام، بيروت . لبنان ، ١٩٩٨ .
١٢. الشريقات، خلدون ابراهيم، " الادارة والتحليل المالي "، دار وائل للنشر، عمان الاردن، ٢٠٠١.
١٣. الشماع ، خليل محمد حسن، " الادارة المالية "، ط٢، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٧٤ . ١٩٧٥ .
١٤. الشماع، خليل محمد حسن، "الإدارة المالية"، الطبعة الرابعة، بغداد، مطبعة الخلود، ١٩٩٢ .
١٥. العامري ،محمد علي ابراهيم، الاداره المالية المتقدمة، ط١ ،الشارقة، 2010.
١٦. العامري، محمد علي ابراهيم، الادارة المالية الحديثة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
١٧. العامري، محمد علي ابراهيم، (الادارة المالية)، الطبعة الاولى جامعة بغداد، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 2001.
١٨. عباس ، نوال حسين ، المؤسسات المالية، الخرطوم :شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2003 .
١٩. عبد العزيز، سمير محمد، اقتصاديات – الاستثمار التمويل – التحليل المالي، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2006.
٢٠. العبيكان، محمد ايمن عزت ، الادارة التمويلية في الشركات ، مكتبة العبيكان ،الرياض ، 2006.

٢١. عجام، ميثم ، التمويل الدولي ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006.
٢٢. عقل ،مفلح محمد ،مقدمه في الاداره الماليه والتحليل المالي، ط١، الأردن، عمان ،2009.
٢٣. العمار، رضوان وليد، أساسيات في الإدارة المالية مدخل إلى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل، ط١، دار المسيرة ،بغداد، 1997.
٢٤. اللوزي، سليمان احمد وزويلف، مهدي حسن والطراونه، مدحت ابراهيم، (ادارة البنوك)، الطبعة الاوول , عمان, دار الفكر للطباعة والنشر، 1997.
٢٥. مطر ، محمد، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي الاساليب والادوات والاستخدامات العملية" ، ط١، دار وائل للنشر، عمان . الاردن ، ٢٠٠١ .
٢٦. ملاك ، وسام ، البورصات والأسواق العالمية – قضايا نقدية ومالية ، دار منهل اللبناني ، مكتبة رأس النبع ، بيروت، 2003.
٢٧. الموسوي ، حيدر يونس ، المصارف الإسلامية " أداءها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية " ، الطبعة الأولى ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، ٢٠١١ .
٢٨. الميداني ، محمد امين عزت، الإدارة التمويلية في الشركات ، ط٤ ، مكتبة العبيكات، الرياض ، 2004.
٢٩. النعيمي ، عدنان تايه ، والتميمي ، ارشد ، " التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة" ، دار البازوري العلمي للنشر والتوزيع ، عمان . الاردن ، ٢٠٠٨ .
٣٠. النعيمي، عدنان تايه ، والتميمي ، ارشد فؤاد ، الاداره الماليه المتقدمة ، الأردن، عمان ، 2009.
٣١. هندي ، منير ابراهيم ، الاداره الماليه مدخل تحليل معاصر ، ط٤، الإسكندرية، 2000.
٣٢. هندي، منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ قرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996.
٣٣. هندي، منير صالح، "الإدارة المالية-مدخل تحليلي معاصر"، الإسكندرية، المكتبة العربية الحديثة. 1989.

## ج. مقالات:

١. حمدان، علام محمد، محمد سلامة عناوسة، محمود حسني العتيبي (أثر هيكل الملكية في مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وأثرها في أداء المصارف الاردنية) مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، ٢٠٠٨.

٢. الماضي ، محمد المحمدي ، " مداخل قياس الاداء في القطاع الخاص وتطبيقاتها على القطاع العام والحكومي "، ندوة الأساليب الحديثة في قياس الاداء الحكومي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مارس / ٢٠٠٦ .
٣. جمعة ، احمد حلمي جمعة ، وعارف ، حسن صالح ، وهلاي ، محمد جمال ، " منهج مقترح لتطبيق بطاقة الاداء المتوازنة في الشركات الصغيرة في ظل اقتصاد مبني على المعرفة " ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية /جامعة الزيتونة الاردنية / اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية ، عمان . الاردن ٢٥/٢٧ /٤ / ٢٠٠٥ .
٤. بن عبود ، علي احمد ثاني ، " مبادئ تقييم الاداء المؤسسي باستخدام اسلوب ومنطق رادار "، الأساليب الحديثة في قياس الاداء الحكومي ، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مارس / ٢٠٠٧ .

#### د. الرسائل والاطاريح:

١. ابوسعود، غسان، خالد راجحة، أحمد ابو قلبين (أثر هيكل الملكية على اداء الشركات الصناعية الاردنية) جامعة العلوم التطبيقية، مملكة البحرين ٢٠١٤ .
٢. الداودي ، اياد فاضل ثابت ، " اثر تكنولوجيا المعلومات في الاداء المالي - دراسة ميدانية في عينة من المصارف الاهلية في العراق "، رسالة ماجستير ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٥ .
٣. العامري، محمد علي إبراهيم، اثر الهيكل المالي في المخاطرة والعائد بإطار المحفظة، أطروحة دكتوراه، 1990.
٤. عز الدين ،عقيلة، اثر الاستثمارات الاجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، 1990.
٥. الفتلاوي، ميثاق هاتف ، " تأثير مكانة المنظمة في تحقيق الاداء المتميز من خلال الدمج المنظمي " ، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2012.

٦. المحجوب ، فائزة عبد محمد، " المخاطرة الاستراتيجية وأثرها في الاداء المالي " رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 1999.
٧. الموسوي، سعدي احمد حميد، " ديناميكيه هيكل راس المال وفقاً لفلسفة نظرية الالتقاط وانعكاسها على الاداء المالي الاستراتيجي " ، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2013.

#### ٥. الانترنت:

١. موقع سوق العراق للاوراق المالية ( <http://www.isx-iq.net> )

٢. موقع هيئة الاوراق المالية ( <http://www.isc.gov.iq> )

#### ثانياً: المصادر الاجنبية:

#### A.The book:

- 1- Archer , Stephen H., Choate G. Marc - , and Racette , Gorge **Financial Management** , 2<sup>nd</sup> , ed. N.Y.: John willey and sons , Inc. ,1983 .
- 2- Babin, J. B.; Carr, C. J.; Griffin, M. " **Business Research Method** "8<sup>TH</sup> ed, South-Western, 2010.
- 3- Baker, kent., ” **Financial management**”, U.S.A: Harcourt Barce jovanovich. Publishers co, Inc. 1987.
- 4- Besley , Scott and Brigham, F. Engene ,( **Essentials of Managerial Finance** ) , 12<sup>th</sup> ed , Harcourt . inc , 2000 .
- 5- Brealey , Richard A. , and Myers , Stewart C.( **Principles of Corporate Finance** ) 5<sup>th</sup> ed . , N. U. , McGraw Hell Co. inc. , 1996.
- 6- Brigham , Eugene; and Ehrhardt Michael, "**Financial Management Theory & Practice**" 12nd ed, Mike Roche publisher, 2005.
- 7- Brigham, Eugene. F. & Ehrhardt , Michael C., (**Financial Management : Theory & Practice**) , 10<sup>th</sup> ed. Thomson Learning , Inc ., 2002 .

- 8- Brigham, F. Augene and Gapenski ,C. Louis,( **Financial Management Theory and Practice**),5<sup>th</sup> ed ,1988 .
- 9- Casu , Barbara & Girardone , Claudia & Molyneux , Philip , **Introduction To Banking** , Pearson Education , Prentice – Hall , England , 2006 .
- 10- Covas, and deen han (**the role of debt and equity finance over the business cycle**) 2006.
- 11- Daft, R . (**Organization Theory and Design**) 7<sup>th</sup> ed , USA , DPS Associates , Inc , 2001.
- 12- Damodaran,Aswath, (**Corporate Finance Theory and Practice**), 2<sup>nd</sup> printing, John Wiley and Sons, Inc., New York, U.S.A. 1997.
- 13- Doss , Gregory . G , Lumpkin , G . T , Eisner , Alan . B , "**Strategic Management** " Text and Cases " , 3<sup>rd</sup> Edition , McGraw –Hill Companies, New York , 2007 .
- 14- Eccles, Robert, **the performance measurement manifesto**, **Harvard Business Review**, Vol. 69, No. 1, Winter, 1991.
- 15- Evans , J. R.(**management production operations Quality performance and value**) 5<sup>th</sup> ed , New York , west publishing Co. 1997.
- 16- Ford J. D., and Schellenberg D. A., "**Conceptual issues of tinkage in Assessment of organizational performance academy of management Review**, Vol. 7, 1982.
- 17- Gitman , Lawrence J.,(**Principles of Management Finance**) 9<sup>th</sup> ed., N.Y. : Addison Wesley Publishing Co., 2000 .
- 18- Gitman,Lawrence J . ,(**Principles of Managerial Finance**), 12<sup>th</sup> Ed .Person . 2009.
- 19- Gladstone, David, "**Venture Capital Inversing**", New Jersey, prentice – Hall Englewood cliffs, (1988).
- 20- Hanspeter Georigi. **Cost – Benefit Analysis and Public Investment in Transport** :A Survy. Butterwoths. London,1973.
- 21- Hemple & Slmonson " **Bank Management – Tax and Cases** " , fifth Ed., Jhon Willy & Sons , Inc.,Ltd., 1999.
- 22- Higgins, Robert .C, **Analysis For Financial Management** , 9<sup>th</sup> Edition , McGraw – Hill Companies , Inc. ,New York , 2009 .

- 23- Jacobs, F.R.; Chase, R.B. ; Aquilano, N.J. ( **Operations and Supply Management**) 12<sup>th</sup>. ed. Mc Graw -Hill, 2009.
- 24- Jim, Mcmenamin, (**Financial Management:An Introduction**) , 1st ed., London: Rutledge, 1999 .
- 25- Kaplan, R.; Norton, D. (**The Balanced Score Card Measures that Drive Performance**), Harvard Business Review, Vol. 70, No. 1, 1992.
- 26- Keown , Arthur . J, Martin , John . D, Petty , J. William , Foundations Of Finance " **The Logic and Practice of Financial Management** " , 17<sup>th</sup> Edition, Pearson Education , Prentice – Hall , Inc., New York,2011.
- 27- Kimmel,et.al ,paul D.,Weygandt,Jerry J and Kieso,Donald E.,(**Financial accounting**), 2<sup>nd</sup>ed.2000.
- 28- Lasher , William . R , **Financial Management** : A Practical Approach , 5<sup>th</sup>Edition,Thomson South-Western ,Mason ,USA , 2008 .
- 29- Lerson , Michael J., & Fraser , Donald R. (**Financial Management**) ,6th ed ., Mc Graw . Hill, U.S.A., 1993.
- 30- Maness, Terrys.,(**Introduction to Corporate Finance**) N.Y. ,McGraw- Hill,Inc.,1988.
- 31- Mc menamin, Jim, "**Financial management Antroduction**", first published, 1999.
- 32- Megginson ,William .L, Smart , Scott .B, Graham , John . R, **Financial Management** , 3<sup>rd</sup> Edition , Cengage Learning , South-Western , 2010 .
- 33- Miller Alex & Dess G. Gregory, **Strategic Management**, 2<sup>nd</sup> Ed., McGraw-Hill Book Co., 1996.
- 34- Miller, K.D., & Bromily, Philip, "**Strategic Risk & Corporate performance: An anlysis of alternative Risk measures**", Academy of management Journal Vol. 30, No. 4, 1990.
- 35- Modigliani, Franco & Merton H. Miller,(**The Cost of Capital, Corporation Finance, and the Theory of Investment** ), The Amirican Economic Review , Vol . 48 No. 3, 1958 .
- 36- Moyar, B., Herbert, "**Investments**" 2<sup>nd</sup> ed The Dryelen press, (1988).
- 37- Natal,Roberts.,(**Fast Stock Fast Mony**) N.Y, Mcg Graw,will Co, 2000.

- 38- Norton , Curtis . L , Porter ,Gary .A , **Introduction To Financial Accounting** , 2<sup>rd</sup> Edition , Cengage Learning , South- Western , Mason , USA , 2009.
- 39- Pinches , E. George(**Essentials of Financial Management**) 4<sup>th</sup> ed , 1992 .
- 40- Read, Edwered & Gill Edwered K., " **Commercial Banking** ", Prentice Hall, 1989.
- 41- Rose, Peters, ( **Commercial bank Management**), Irwin, Mc-Graw hill, 1999.
- 42- Rose, Peters," **Commercial Bank Management , Producing & Selling Financial Service**", Boston Home Wood, IRWIN, 1991.
- 43-Rummler, G. ; Brache, A. ( **Improving performance: How to manage the white space on the organization chart**) San Francisco, Jossey –Bass, 1990.
- 44- Russlle, Robert S., Taylor III Bernard W., " **Operation management**", Prentice-Hall, Inc., 2000.
- 45- Silverberg, S., **Bank Debenture Financial: A comparison Alternative**", Reading in Financial market Institution J. Van Fenstermaker (ed.) (N.Y.): Merdith corporation, 1981.
- 46- Slack, N.; Chambers, S.; Johnston, R. (**operations management**)6<sup>th</sup> ed., prentice-Hall,2010.
- 47- Sphr, R. M.: Mondy, J. B. (**Human Resource Management**) Pearson Education International, 2008.
- 48- Stephen Ross & et al., (**Modern Financial management**), McGraw-Hill Inc., U.S.A. ,2008.
- 49- Stephen Ross & et al.,( **Essentials of Corporate Finance**), McGraw-Hill Inc., U.S.A., 1996.
- 50- Stoner, J. A., "**Management**", 2<sup>nd</sup> Ed., Prentice-Hall, Inc., 1982.
- 51- The university of Texas, " **Center for performance Excellence: Business Criteria Glossary of key Terms**". 2004
- 52- Thomas, J., (1988), "**Strategic Management: Concept, Practice and Cases**", Harper & Raw Pub, Inc.
- 53- Venkatraman N. & Ramanujam V., "**Measurement of Business performance in strategy Research: A comparison of Approaches**", Academy of management Review, Vol. 11, No. 4, 1986.

- 54- Westen, J., Fred, Brignam, F., "Essential of managerial finance", the Dryden press, 1993.
- 55- Wheelen , Thomas L . and Hunger, J . David, " **strategic management and Business policy**" 5<sup>th</sup> ed. , Addison Wesley pub , 1990 .
- 56- Wheelen, L. T. & Hunger, D. D. "**Strategic management**" Addisions Wesley, Longman prentice-hall, New Jersey (2000).
- 57- Wright, M. P.; Kroll, and J. parnell (**Strategic Management: concept and cases**)4<sup>th</sup> ed., prentice-hall, Inc, 1998.

### B. The articles:

- 1- Vouldis, A.; kokkinaki, A. (**Acritical review of business performance models and frameworks and their application to sales organizations**) proceedings of the European conferences on intellectual capital is the property of academic conferences, 2010
- 2- Skibba, S. J. (**Personality and job satisfaction: An investigation of Central Wisconsin Firefighters**) Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master of Science Degree With a Major in Applied Psychology, 2002.

### C. The Internet:

1. Daves abd Ehrhard , Eodu( **Financial Management** ), Ch 17, Show PPT., Harcourt inc. [Http://www.kvilly.edu](http://www.kvilly.edu) ,2002 .



# الملاحق

الملاحق

ملحق رقم (1)

الميزانية العمومية لمصرف آشور الدولي للاستثمار للمدة 2015-2006 (المبالغ بالدينار)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البيان / السنة
<b>الموجودات المتداولة</b>										
33,983,268,000	29,857,194,300	218,383,626,937	83,831,174,627	103,858,299,614	57,271,769,892	46,299,914,627	37,236,844,882	29,843,552,946	27,755,025,968	النقود
12,787,542,000	4923191000	12,607,532,751	112,607,532,751	3,767,453,751	56,878,941,667	103,748,275,000	113,505,465,000	505,465,000	400,000,000	الاستثمارات
										الائتمان النقدي
0	0	0	0	0	0	0	0	8,557,000	0	الاوراق التجارية المخصومة
12,373,668,000	85073521000	96,974,401,724	50,698,010,598	43,931,667,077	16,372,459,173	3,128,131,833	1,977,742,833	4,317,541,541	2,596,048,825	القروض والتسليفات
12,373,668,000	85073521000	96,974,401,724	50,698,010,598	43,931,667,077	16,372,459,173	3,128,131,833	1,977,742,833	4,326,098,541	2,596,048,825	مج الائتمان النقدي
57,712,038,000	20624101000	3,585,270,053	3,263,136,663	3,915,536,858	1,694,330,972	175,598,482	1,751,796,271	44,264,481,156	3,862,000	المدينون
422,705,928,000	40,919,257,500	331,550,831,465	250,399,854,639	155,472,957,300	132,217,501,704	153,351,919,942	154,471,848,986	78,939,597,643	30,754,936,793	مج الموجودات المتداولة
<b>الموجودات الثابتة</b>										
14,585,829,000	7454316000	24,278,671,611	17,492,907,914	13,822,114,326	7,153,808,093	7,083,209,372	6,442,224,808	759,579,751	37,782,569	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية
14,538,683,000	19601438000	0	0	0	0	0	0	0	88,518,450	مشروعات تحت التنفيذ
29,124,512,000	27055755000	24,278,671,611	17,492,907,914	13,822,114,326	7,153,808,093	7,083,209,372	6,442,224,808	759,579,751	46,618,198,616	مج الموجودات الثابتة
<b>451,830,440,000</b>	<b>436,248,512,000</b>	<b>355,829,503,076</b>	<b>267,892,762,553</b>	<b>169,295,071,626</b>	<b>139,371,309,797</b>	<b>160,435,129,314</b>	<b>161,114,073,794</b>	<b>79,699,177,394</b>	<b>30,881,237,812</b>	<b>مجموع الموجودات</b>
<b>مصادر التمويل قصيرة الاجل</b>										
120,776,425,000	109,506,382,000	83,163,935,254	71,552,547,499	69,752,505,896	55,265,344,331	86,055,379,987	94,927,961,488	46,580,416,047	4,717,971,925	حسابات جارية وودائع
35,229,686,000	26,834,814,000	15,287,696,292	13,556,021,332	9,100,244,397	4,689,009,970	3,908,516,227	2,367,740,547	359,367,796	0	التخصيصات
25,633,888,000	30,633,040,000	26,542,036,002	12,260,165,647	3,011,288,838	2,072,603,118	416,039,129	4,256,924,489	1,501,548,644	303,981,411	الدائنون
181,639,999,000	166,974,236,000	124,993,667,548	97,368,734,478	84,686,679,131	62,809,597,419	91,132,575,343	101,552,626,524	48,441,332,487	5,021,953,336	مج مصادر التمويل قصيرة الاجل
<b>مصادر التمويل طويلة الاجل</b>										
<b>حق الملكية</b>										
250,000,000,000	250,000,000,000	210,000,000,000	150,000,000,000	66,700,000,000	66,700,000,000	57,500,000,000	50,000,000,000	25,000,000,000	25,000,000,000	رأس المال الاسمي والمدفوع
20,190,441,000	19,274,276,000	20,925,835,528	20,524,028,075	17,908,392,495	9,861,712,378	11,802,553,971	9,561,447,270	6,257,844,907	859,284,476	الاحتياطيات
270,190,441,000	269,274,276,000	230,925,835,528	170,524,028,075	84,608,392,495	76,561,712,378	69,302,553,971	59,561,447,270	31,257,844,907	25,859,284,476	مج حق الملكية
<b>القروض طويلة الاجل</b>										
270,190,441,000	269,274,276,000	230,925,835,528	170,524,028,075	84,608,392,495	76,561,712,378	69,302,553,971	59,561,447,270	31,257,844,907	25,859,284,476	مج مصادر التمويل طويلة الاجل
<b>451,830,440,000</b>	<b>436,248,512,000</b>	<b>355,919,503,076</b>	<b>267,892,762,553</b>	<b>169,295,071,626</b>	<b>139,371,309,797</b>	<b>160,435,129,314</b>	<b>161,114,073,794</b>	<b>79,699,177,394</b>	<b>30,881,237,812</b>	<b>مجموع مصادر التمويل</b>

ملحق رقم (2)

الميزانية العمومية لمصرف الإتحاد العراقي للمدة 2006-2015 (المبالغ بالدينار)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البيان / السنة
<b>الموجودات المتداولة</b>										
92,660,918,907	298,251,097,142	203,567,976,888	361,680,373,002	83,748,148,073	50,911,214,663	56,840,319,345	31,116,677,523	18,530,222,313	15,045,200,640	التقود
63,902,990	66,670,073	66,370,073	7,749,740,014	7,046,847,394	5,101,854,066	38,561,051,938	0	0	0	الاستثمارات
										الائتمان النقدي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	7,500,000	الاوراق التجارية المخصصة
504,361,004,893	352,812,853,924	257,067,401,893	155,459,261,717	32,234,285,431	39,432,179,181	13,131,581,473	3,746,344,960	211,352,417	165,986,178	القروض والتسليفات
504,361,004,893	352,812,853,924	257,067,401,893	155,459,261,717	32,234,285,431	39,432,179,181	13,131,581,473	3,746,344,960	2,113,524,174	173,486,178	مج الائتمان النقدي
10,134,017,868	29,207,009,198	16,261,426,402	78,784,433,113	13,475,506,768	1,628,065,227	1,585,655,935	226,237,411	135,856,553	195,723,018	المديون
607,219,844,658	680,337,630,337	476,963,175,256	603,673,807,846	136,504,787,666	97,073,313,137	110,118,608,691	35,089,259,894	18,877,431,283	15,414,409,836	مج الموجودات المتداولة
<b>الموجودات الثابتة</b>										
11,827,542,034	7,765,408,962	7,391,311,043	7,127,196,568	5,903,861,550	6,206,563,109	5,187,475,185	5,394,571,591	2,605,080,445	192,769,896	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية
12,372,179,708	13,231,370,181	9,980,711,990	4,180,625,108	2,234,400,000	3,283,599,582	3,584,169,652	1,012,106,404	2,120,328,687	1,820,726,700	مشروعات تحت التنفيذ
24,199,721,742	20,996,779,143	17,372,023,033	11,307,821,676	8,138,261,550	8,490,162,691	8,771,644,837	6,406,677,995	4,725,409,132	2,013,496,596	مج الموجودات الثابتة
<b>631,419,566,400</b>	<b>701,334,409,480</b>	<b>494,335,198,289</b>	<b>614,981,629,522</b>	<b>144,643,049,216</b>	<b>105,563,475,828</b>	<b>118,890,253,528</b>	<b>41,495,937,889</b>	<b>23,602,840,415</b>	<b>17,427,906,432</b>	<b>مجموع الموجودات</b>
<b>مصادر التمويل قصيرة الاجل</b>										
346,000,888,243	375,327,075,452	247,363,813,609	427,906,016,667	57,149,540,257	42,208,908,201	63,219,060,156	12,676,400,011	3,960,184,536	880,898,918	حسابات جارية وودائع
10,807,141,532	11,793,578,169	9,922,656,785	4,073,023,366	0	0	0	0	0	0	التخصيصات
12,743,757,635	42,523,208,167	21,623,111,915	62,597,181,942	23,087,073,461	2,775,656,932	2,416,457,935	860,116,700	2,102,642,533	109,761,789	الدائنون
369,551,787,410	429,643,861,788	278,909,582,309	494,576,221,975	80,236,613,718	44,984,565,133	65,635,518,091	13,536,516,711	6,063,127,069	990,751,707	مج مصادر التمويل قصيرة الاجل
<b>مصادر التمويل طويلة الاجل</b>										
<b>حق الملكية</b>										
252,000,000,000	252,000,000,000	152,000,000,000	100,000,000,000	59,800,000,000	50,000,000,000	50,000,000,000	25,000,000,000	16,000,000,000	16,000,000,000	رأس المال الاسمي والمدفوع
8,874,778,990	19,690,547,692	63,425,615,980	20,405,407,547	4,606,435,498	10,578,910,695	3,254,735,437	2,959,421,178	1,539,713,346	437,154,725	الاحتياطيات
260,874,778,990	271,690,547,692	215,425,615,980	120,405,407,547	64,406,435,498	60,578,910,695	53,254,735,437	27,959,421,178	17,539,713,346	16,437,154,725	مج حق الملكية
993000000										القروض طويلة الاجل
261,867,778,990	271,690,547,692	215,425,615,980	120,405,407,547	64,406,435,498	60,578,910,695	53,254,735,437	27,959,421,178	17,539,713,346	16,437,154,725	مج مصادر التمويل طويلة الاجل
<b>631,419,566,400</b>	<b>701,334,409,480</b>	<b>494,335,198,289</b>	<b>614,981,629,522</b>	<b>144,643,049,216</b>	<b>105,563,475,828</b>	<b>118,890,253,528</b>	<b>41,495,937,889</b>	<b>23,602,840,415</b>	<b>17,427,906,432</b>	<b>مجموع مصادر التمويل</b>

ملحق رقم (3)

الميزانية العمومية لمصرف الإستثمار العراقي للمدة 2006-2015 (المبالغ بالدينار)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البيان / السنة
										الموجودات المتداولة
361,399,771,000	355,451,379,000	231,470,130,000	158,849,304,000	155,831,584,000	149,462,240,000	154,283,724,000	136,044,398,000	99,664,252,000	114,944,678,000	التقود
36,932,320,000	3,790,438,000	4,250,028,000	3,385,370,000	3,232,010,000	3,799,306,000	1,433,848,000	1,333,419,000	1,303,419,000	1,810,272,000	الاستثمارات
										الائتمان النقدي
123,741,613,000	5,212,911,000	6,865,327,000	8,097,155,000	9,988,179,000	6,552,529,000	4,920,666,000	2,324,068,000	1,499,765,000	2,890,475,000	الاوراق التجارية المخصومة
0	160,255,772,000	237,297,996,000	172,479,267,000	116,150,555,000	75,774,088,000	20,524,122,000	10,741,096,000	22,868,636,000	42,637,447,000	القروض والتسليفات
123,741,613,000	165,468,683,000	244,163,323,000	180,576,422,000	126,138,734,000	82,326,617,000	25,444,788,000	13,065,164,000	24,368,401,000	45,527,922,000	مج الائتمان النقدي
13,080,216,000	16,593,025,000	25,609,914,000	19,846,493,000	28,927,860,000	2,320,440,000	2,511,762,000	1,463,286,000	1,255,232,000	64,113,000	المدينون
535,153,920,000	541,303,525,000	505,493,395,000	362,657,589,000	314,130,188,000	237,908,603,000	183,674,122,000	151,906,267,000	126,591,304,000	162,346,985,000	مج الموجودات المتداولة
										الموجودات الثابتة
16,580,431,000	17,351,992,000	15,103,077,000	15,619,249,000	10,092,494,000	5,113,773,000	4,416,027,000	2,694,824,000	1,713,491,000	2,171,493,000	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية
0	0	0	0	1,406,963,000	1,735,046,000	1,677,230,000	1,283,584,000	759,514,000	1,129,450,000	نفقات ايرادية مؤجلة
0	0	0	0	2,089,439,000	1,334,149,000	1,790,646,000	2,287,043,000	2,048,094,000	2,083,094,000	مشروعات تحت التنفيذ
16,580,431,000	17,351,992,000	15,103,077,000	15,619,249,000	13,588,896,000	8,182,968,000	7,883,903,000	6,265,451,000	4,521,099,000	5,384,037,000	مج الموجودات الثابتة
551,734,351,000	558,655,517,000	520,596,472,000	378,276,838,000	327,719,084,000	246,091,571,000	191,558,025,000	158,171,718,000	131,112,403,000	167,731,022,000	مجموع الموجودات
										مصادر التمويل قصيرة الاجل
260,109,892,000	256,735,897,000	283,287,759,000	193,308,065,000	187,225,119,000	139,014,126,000	118,951,666,000	99,825,369,000	76,236,508,000	119,522,182,000	حسابات جارية وودائع
3,366,197,000	5,964,171,000	4,737,678,000	3,794,339,000	0	0	0	0	0	0	التخصيصات
6,996,075,000	12,206,193,000	46,214,377,000	62,616,767,000	23,386,291,000	18,622,250,000	10,083,916,000	11,299,911,000	15,925,537,000	17,024,186,000	الدائنون
270,472,164,000	274,906,261,000	334,239,814,000	259,719,171,000	210,611,410,000	157,636,376,000	129,035,582,000	111,125,280,000	92,162,045,000	136,546,368,000	مج مصادر التمويل قصيرة الاجل
										مصادر التمويل طويلة الاجل
										حق الملكية
250,000,000,000	250,000,000,000	155,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	75,020,000,000	50,400,000,000	37,500,000,000	29,750,000,000	29,750,000,000	رأس المال الاسمي والمدفوع
31,262,187,000	33,749,256,000	31,356,658,000	18,557,667,000	17,107,674,000	13,435,196,000	12,122,443,000	9,546,438,000	9,200,358,000	1,434,654,000	الاحتياطات
281,262,187,000	283,749,256,000	186,356,658,000	118,557,667,000	117,107,674,000	88,455,196,000	62,522,443,000	47,046,438,000	38,950,358,000	31,184,654,000	مج حق الملكية
										القروض طويلة الاجل
281,262,187,000	283,749,256,000	186,356,658,000	118,557,667,000	117,107,674,000	88,455,196,000	62,522,443,000	47,046,438,000	38,950,358,000	31,184,654,000	مج مصادر التمويل طويلة الاجل
551,734,351,000	558,655,517,000	520,596,472,000	378,276,838,000	327,719,084,000	246,091,572,000	191,558,025,000	158,171,718,000	131,112,403,000	167,731,022,000	مجموع مصادر التمويل

ملحق رقم (4)

الميزانية العمومية لمصرف الأهلي العراقي للمدة 2006-2015 (المبالغ بالدينار)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البيان / السنة
										الموجودات المتداولة
311,459,570,511	409,722,066,297	383,101,205,338	257,644,127,000	109,984,320,000	50,688,580,000	52,477,343,000	42,299,335,000	39,375,726,000	28,383,979,439	النقود
2,542,082,924	13,805,967,272	32,785,606,334	1,943,512,000	16,335,759,000	11,546,291,000	19,732,000,000	15,319,706,000	439,313,000	7,122,745,194	الاستثمارات
										الائتمان النقدي
0	149,926,871	750,806,492	1,601,022,000	2,529,598,000	1,325,300,000	2,175,307,000	1,026,725,000	196,500,000	205,750,000	الأوراق التجارية المخصومة
184,042,463,507	165,327,058,647	115,537,922,145	67,493,270,000	49,054,318,000	35,648,124,000	16,398,748,000	9,430,275,000	6,998,395,000	7,025,743,890	القروض والتسليفات
184,042,463,507	165,476,985,518	116,288,728,637	69,094,292,000	51,583,916,000	36,973,424,000	18,574,055,000	10,457,000,000	7,194,895,000	7,231,493,890	مج الائتمان النقدي
15,315,129,650	11,231,243,961	1,661,352,454	2,830,184,000	2,772,895,000	4,484,366,000	191,347,000	269,102,000	3,344,487,000	319,545,463	المديون
513,359,246,592	600,236,263,048	533,836,892,763	331,512,115,000	180,676,890,000	103,692,661,000	90,974,745,000	68,345,143,000	50,354,421,000	43,057,763,986	مج الموجودات المتداولة
										الموجودات الثابتة
19,103,984,559	8,307,323,885	5,790,537,563	5,649,188,000	3,987,626,000	3,865,629,000	3,078,165,000	2,218,630,000	838,029,000	867,987,140	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية
3,301,360,154	6,691,484,871	2,825,863,640	87,245,000	0						مشروعات تحت التنفيذ
22,405,344,713	14,998,808,756	8,616,401,203	5,736,433,000	3,987,626,000	3,865,629,000	3,078,165,000	2,218,630,000	838,029,000	867,987,140	مج الموجودات الثابتة
<b>535,764,591,305</b>	<b>615,235,071,804</b>	<b>542,453,293,966</b>	<b>337,248,548,000</b>	<b>184,664,516,000</b>	<b>107,558,290,000</b>	<b>94,052,910,000</b>	<b>70,563,773,000</b>	<b>51,192,450,000</b>	<b>43,925,751,126</b>	<b>مجموع الموجودات</b>
										مصادر التمويل قصيرة الاجل
267,565,700,038	337,379,957,077	360,328,792,951	154,837,515,000	75,720,087,000	51,706,265,000	40,308,484,000	37,519,122,000	21,816,120,000	13,562,802,206	حسابات جارية وودائع
										التخصيصات
7,802,564,715	14,425,927,445	13,583,333,049	27,750,588,000	3,527,443,000	2,938,551,000	1,972,456,000	1,964,053,000	1,430,818,000	4,001,827,079	الدائنون
275,368,264,753	351,805,884,522	373,912,126,000	182,588,103,000	79,247,530,000	54,644,816,000	42,280,940,000	39,483,175,000	23,246,938,000	17,564,629,285	مج مصادر التمويل قصيرة الاجل
										مصادر التمويل طويلة الاجل
										حق الملكية
250,000,000,000	250,000,000,000	152,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	50,000,000,000	50,000,000,000	25,000,000,000	25,000,000,000	25,000,000,000	رأس المال الاسمي والمدفوع
10,396,326,552	13,429,187,282	16,541,167,966	54,660,445,000	5,416,986,000	2,913,474,000	1,771,970,000	6,080,598,000	2,945,512,000	1,361,121,841	الاحتياطيات
260,396,326,552	263,429,187,282	168,541,167,966	154,660,445,000	105,416,986,000	52,913,474,000	51,771,970,000	31,080,598,000	27,945,512,000	26,361,121,841	مج حق الملكية
										القروض طويلة الاجل
260,396,326,552	263,429,187,282	168,541,167,966	154,660,445,000	105,416,986,000	52,913,474,000	51,771,970,000	31,080,598,000	27,945,512,000	26,361,121,841	مج مصادر التمويل طويلة الاجل
<b>535,764,591,305</b>	<b>615,235,071,804</b>	<b>542,453,293,966</b>	<b>337,248,548,000</b>	<b>184,664,516,000</b>	<b>107,558,290,000</b>	<b>94,052,910,000</b>	<b>70,563,773,000</b>	<b>51,192,450,000</b>	<b>43,925,751,126</b>	<b>مجموع مصادر التمويل</b>

ملحق رقم (5)

الميزانية العمومية للمصرف التجاري العراقي للمدة 2006-2015 (المبالغ بالدينار)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البيان / السنة
										الموجودات المتداولة
145,373,609,062	134,597,668,786	191,803,963,583	137,403,194,698	108,924,267,598	42,783,240,595	23,171,581,183	48,778,863,840	39,271,929,571	31,861,468,970	التقود
231,149,923,325	280,262,998,377	112,852,275,410	127,962,889,280	115,410,332,363	133,588,687,750	159,525,111,799	126,335,603,155	138,844,293,867	93,512,795,690	الاستثمارات
										الائتمان النقدي
0	0	0	0	0	0	1,711,166	11,000,000	151,500,000	536,000,000	الاوراق التجارية المخصصة
9,101,997,145	7,154,494,691	3,956,341,543	2,311,016,973	829,146,550	359,656,116	6,659,091,547	10,132,632,341	23,282,182,846	25,170,336,741	القروض والتسليفات
9,101,997,145	7,154,494,691	3,956,341,543	2,311,016,973	829,146,550	359,656,116	6,660,802,713	10,143,632,341	23,433,682,846	25,706,336,741	مج الائتمان النقدي
28,313,096,068	25,831,732,431	24,632,688,739	23,955,885,139	20,732,936,139	25,896,058,144	16,124,220,525	13,322,905,155	8,678,442,340	10,491,195,286	المديون
413,938,625,600	447,846,894,285	333,245,269,275	291,632,986,090	245,896,682,650	202,627,642,605	205,481,716,220	198,581,004,491	210,228,348,624	161,571,796,687	مج الموجودات المتداولة
										الموجودات الثابتة
950,228,217	1,386,013,237	1,567,082,053	1,788,081,912	1,549,713,809	1,338,220,344	1,664,187,318	5,889,189,434	2,750,532,471	2,824,398,751	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية
0	39,660,907	30,899,000	15,449,500	0	197,975,200	1,158,361,840	204,177,424	197,975,200	197,975,200	مشروعات تحت التنفيذ
950,228,217	1,425,674,144	1,597,981,053	1,803,531,412	1,549,713,809	1,536,195,544	2,822,549,158	6,093,366,858	2,948,507,671	3,022,373,951	مج الموجودات الثابتة
414,889,153,817	449,272,568,429	334,843,250,328	293,436,517,502	247,446,396,459	204,163,838,149	208,304,265,378	204,674,371,349	213,176,856,295	164,594,170,638	مجموع الموجودات
										مصادر التمويل قصيرة الاجل
90,506,262,034	121,063,102,866	96,691,418,365	112,077,560,154	83,430,122,075	80,272,452,103	86,892,770,560	89,338,055,340	96,559,182,167	78,863,914,707	حسابات جارية وودائع
0	0	0	0	0	0	0	42,404,396,293	28,110,718,944	12,798,819,382	التخصيصات
50,181,593,286	43,824,224,383	41,572,653,917	38,158,698,060	28,831,644,989	29,352,492,979	37,260,849,754	5,878,831,595	23,202,947,921	9,154,867,322	الدائنون
140,687,855,320	164,887,327,249	138,264,072,282	150,236,258,214	112,261,767,064	109,624,945,082	124,153,620,314	137,621,283,228	147,872,849,032	100,817,601,411	مج مصادر التمويل قصيرة الاجل
										مصادر التمويل طويلة الاجل
										حق الملكية
250,000,000,000	250,000,000,000	150,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	60,000,000,000	60,000,000,000	60,000,000,000	60,000,000,000	60,000,000,000	راس المال الاسمي والمدفوع
24,201,298,497	34,385,241,180	46,579,178,046	43,200,259,288	35,184,629,395	34,538,893,067	24,150,645,064	7,053,088,121	5,304,007,263	3,776,569,227	الاحتياطيات
247,201,298,497	284,385,241,180	196,579,178,046	143,200,259,288	135,184,629,395	94,538,893,067	84,150,645,064	67,053,088,121	65,304,007,263	63,776,569,227	مج حق الملكية
										القروض طويلة الاجل
247,201,298,497	284,385,241,180	196,579,178,046	143,200,259,288	135,184,629,395	94,538,893,067	84,150,645,064	67,053,088,121	65,304,007,263	63,776,569,227	مج مصادر التمويل طويلة الاجل
414,889,153,817	449,272,568,429	334,843,250,328	293,436,517,502	247,446,396,459	204,163,838,149	208,304,265,378	204,674,371,349	213,176,856,295	164,594,170,638	مجموع مصادر التمويل

ملحق رقم (6)

الميزانية العمومية لمصرف الخليج التجاري للمدة 2015-2006 (المبالغ بالدينار)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البيان / السنة
										الموجودات المتداولة
244,756,595,621	365,218,461,226	368,940,852,461	160,054,153,308	96,677,268,551	75,931,334,923	57,993,335,765	69,356,530,947	50,424,794,645	31,269,795,985	النقود
167,113,347,120	77,925,472,377	64,783,630,176	17,944,848,065	129,604,956,002	110,162,518,987	135,527,441,633	129,904,635,042	59,136,880,079	17,965,550,195	الاستثمارات
										الائتمان النقدي
30,398,150,000	42,618,500,000	45,554,750,000	46,961,929,913	20,510,000,000	10,612,800,000	4,859,450,000	3,399,794,040	1,532,356,100	2,220,981,050	الأوراق التجارية المخصومة
280,470,597,242	245,481,725,026	241,019,661,711	167,382,152,208	67,135,089,722	35,260,803,563	31,726,085,538	17,821,105,330	14,233,572,734	14,222,551,874	القروض والتسليفات
310,868,747,242	288,100,225,026	286,574,411,711	214,344,082,121	87,645,089,722	45,873,603,563	36,585,535,538	21,220,899,370	15,765,928,834	16,443,532,924	مج الائتمان النقدي
38,135,647,554	32,896,074,608	19,394,404,103	9,258,463,426	20,000,980,128	20,537,069,560	12,209,170,890	9,069,368,600	8,924,451,583	9,404,448,436	المديون
760,989,595,237	764,140,233,237	739,693,298,451	401,601,546,920	333,928,294,403	252,504,527,033	242,315,483,826	229,551,433,959	134,252,055,141	75,083,327,540	مج الموجودات المتداولة
										الموجودات الثابتة
32,395,543,231	52,338,463,962	41,785,940,609	23,164,750,644	20,117,987,896	19,527,105,716	16,334,572,500	10,433,557,254	7,603,534,029	6,763,746,291	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية
49,981,898,240	52,338,463,962	41,785,940,609	23,164,750,644	20,117,987,896	19,527,105,716	16,334,572,500	10,433,557,254	7,603,534,029	6,763,746,291	مج الموجودات الثابتة
<b>810,971,493,477</b>	<b>816,478,697,199</b>	<b>781,479,239,060</b>	<b>424,766,297,564</b>	<b>354,046,282,299</b>	<b>272,031,632,749</b>	<b>258,650,056,326</b>	<b>239,984,991,213</b>	<b>141,855,589,170</b>	<b>81,847,073,831</b>	مجموع الموجودات
										مصادر التمويل قصيرة الاجل
409,220,684,788	455,212,133,539	417,143,122,798	260,779,664,078	216,937,195,119	190,009,726,077	187,469,559,369	165,752,111,737	106,116,092,813	54,007,593,010	حسابات جارية وودائع
4,053,004,000	6,606,765,590	8,574,853,337	5,485,946,771	12,115,959,731	12,018,708,672	9,110,907,121	8,079,855,458	3,241,751,212	2,633,736,056	التخصيصات
74,724,852,139	7,358,078,773	50,449,455,968	8,244,971,203	5,608,371,165	5,324,115,547	1,768,832,731	25,102,745,012	4,066,083,915	1,048,156,394	الدائنون
487,998,540,927	469,176,977,902	476,167,432,103	274,510,582,052	234,661,526,015	207,352,550,296	198,349,299,221	198,934,712,207	113,423,927,940	57,689,485,460	مج مصادر التمويل قصيرة الاجل
										مصادر التمويل طويلة الاجل
										حق الملكية
300,000,000,000	300,000,000,000	250,000,000,000	103,950,000,000	103,950,000,000	56,990,000,000	50,000,000,000	25,000,000,000	22,344,000,000	22,344,000,000	رأس المال الاسمي والمدفوع
21,625,505,884	45,974,012,631	53,984,100,291	45,137,509,846	14,233,956,284	6,558,282,453	9,200,957,105	16,050,279,006	6,087,661,230	1,813,588,371	الاحتياطيات
321,625,505,884	345,974,012,631	303,984,100,291	149,087,509,846	118,183,956,284	63,548,282,453	59,200,957,105	41,050,279,006	28,431,661,230	24,157,588,371	مج حق الملكية
322,972,952,550	1,327,706,666	1,327,706,666	1,168,205,666	1,200,800,000	1,130,800,000	1,099,800,000	0	0	0	القروض طويلة الاجل
322,972,952,550	347,301,719,297	305,311,806,957	150,255,715,512	119,384,756,284	64,679,082,453	60,300,757,105	41,050,279,006	28,431,661,230	24,157,588,371	مج مصادر التمويل طويلة الاجل
<b>810,971,493,477</b>	<b>816,478,697,199</b>	<b>781,479,239,060</b>	<b>424,766,297,564</b>	<b>354,046,282,299</b>	<b>272,031,632,749</b>	<b>258,650,056,326</b>	<b>239,984,991,213</b>	<b>141,855,589,170</b>	<b>81,847,073,831</b>	مجموع مصادر التمويل

ملحق رقم (7)

الميزانية العمومية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار للمدة 2006-2015 (المبالغ بالدينار)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البيان / السنة
										الموجودات المتداولة
325,310,817,042	349,766,735,144	422,060,505,233	463,908,436,167	369,713,373,399	343,909,605,978	355,744,429,771	217,433,625,501	174,354,378,373	138,600,463,715	النقود
42,573,025,969	26,859,775,228	19,065,496,297	43,487,581,000	5,257,699,027	8,702,260,320	77,067,476,505	187,597,915,547	151,046,473,630	98,556,586,247	الاستثمارات
										الائتمان النقدي
0	0	2,089,933,375	1,014,294,755	1,904,307,852	250,288,100	1,206,250	1,021,840,068	1,596,440,897	1,811,074,850	الاوراق التجارية المخصومة
149,924,804,832	187,865,081,586	206,777,862,361	197,335,847,190	188,852,690,664	142,380,805,852	63,798,697,945	15,516,842,118	16,905,176,721	20,004,757,686	القروض والتسليفات
149,924,804,832	187,865,081,586	208,867,795,736	198,350,141,945	190,756,998,516	142,631,093,952	63,799,904,195	16,538,682,186	18,501,617,618	21,815,832,536	مج الائتمان النقدي
60,282,726,329	24,749,613,266	36,723,822,786	40,945,929,921	35,807,777,999	25,947,500,974	13,944,144,432	111,682,761,892	37,645,828,456	19,520,031,536	المديون
578,091,374,172	589,241,205,224	686,717,620,052	746,692,089,033	601,535,848,941	521,190,461,224	510,555,954,903	533,252,985,126	381,548,298,077	278,492,914,034	مج الموجودات المتداولة
										الموجودات الثابتة
96,691,111,861	91,439,523,886	85,821,955,414	70,691,241,994	64,394,584,864	55,979,220,775	46,978,307,195	30,736,250,826	23,853,066,532	20,560,389,427	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية
341,115,629	2,395,657,545	1,640,443,470	1,586,258,892	2,086,850,931	2,955,861,188	5,760,000	5,678,376,741	1,381,604,071	332,327,907	مشروعات تحت التنفيذ
97,032,227,490	93,835,181,431	87,462,398,884	72,277,500,886	66,481,435,795	58,935,081,963	46,984,067,195	36,414,627,567	25,234,670,603	20,892,717,334	مج الموجودات الثابتة
<b>675,123,601,662</b>	<b>683,076,386,655</b>	<b>774,180,018,936</b>	<b>818,969,589,919</b>	<b>668,017,284,736</b>	<b>580,125,543,187</b>	<b>557,540,022,098</b>	<b>569,667,612,693</b>	<b>406,782,968,680</b>	<b>299,385,631,368</b>	<b>مجموع الموجودات</b>
										مصادر التمويل قصيرة الاجل
331,665,994,322	358,117,941,092	551,856,183,588	615,784,212,672	505,117,764,165	463,327,210,550	452,515,342,363	431,100,483,855	333,057,282,533	239,348,107,400	حسابات جارية وودائع
1,260,213,902	1,053,335,801	3,951,920,765	4,666,125,635	13,678,457,444	11,719,142,119	10,785,621,102	10,727,466,623	10,688,701,696	4,397,615,843	التخصيصات
64,236,821,206	16,830,698,102	15,592,319,374	10,773,059,284	11,321,683,976	20,980,838,278	18,691,843,918	63,999,536,559	12,587,960,744	19,857,097,383	الدائنون
397,163,029,430	376,001,974,995	571,400,423,727	631,223,397,591	530,117,905,585	496,027,190,947	481,992,807,383	505,827,487,037	356,333,944,973	263,602,820,626	مج مصادر التمويل قصيرة الاجل
										مصادر التمويل طويلة الاجل
										حق الملكية
250,000,000,000	250,000,000,000	150,000,000,000	150,000,000,000	100,000,000,000	66,000,000,000	55,000,000,000	42,000,000,000	31,000,000,000	27,000,000,000	رأس المال الاسمي والمدفوع
26,967,572,232	57,074,411,660	52,779,595,209	37,746,192,328	37,899,379,151	18,098,352,240	20,547,214,715	21,840,125,656	19,449,023,707	8,782,810,742	الاحتياطيات
27,696,757,232	307,074,411,660	202,779,595,209	187,746,192,328	137,899,379,151	84,098,352,240	75,547,214,715	63,840,125,656	50,449,023,707	35,782,810,742	مج حق الملكية
										القروض طويلة الاجل
993,000,000	307,074,411,660	202,779,595,209	187,746,192,328	137,899,379,151	84,098,352,240	75,547,214,715	63,840,125,656	50,449,023,707	35,782,810,742	مج مصادر التمويل طويلة الاجل
<b>675,123,601,662</b>	<b>683,076,386,655</b>	<b>774,180,018,936</b>	<b>818,969,589,919</b>	<b>668,017,284,736</b>	<b>580,125,543,187</b>	<b>557,540,022,098</b>	<b>569,667,612,693</b>	<b>406,782,968,680</b>	<b>299,385,631,368</b>	<b>مجموع مصادر التمويل</b>



ملحق رقم (8)

الميزانية العمومية لمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار للمدة 2006-2015 (المبالغ بالدينار)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البيان / السنة
										الموجودات المتداولة
251,801,994,000	257,669,301,000	241,770,235,000	207,486,169,000	219,674,066,300	47,629,661,000	62,541,433,673	25,609,411,076	31,635,119,189	30,152,715,496	النقود
44,515,300,000	38,740,727,000	42,133,278,000	29,537,482,000	6,373,221,000	6,223,222,000	5,456,244,099	1,455,863,122	2,546,228,036	1,169,733,870	الاستثمارات
										الائتمان النقدي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الاوراق التجارية المخصومة
123,883,836,000	128,078,074,000	126,369,844,000	89,734,023,000	46,958,990,000	15,842,514,000	4,578,168,884	2,034,936,452	2,307,355,094	3,722,382,476	القروض والتسليفات
123,883,836,000	128,078,074,000	126,369,844,000	89,734,023,000	46,958,990,000	15,842,514,000	4,578,168,884	2,034,936,452	2,307,355,094	3,722,382,476	مج الائتمان النقدي
36,975,110,000	28,272,799,000	28,806,704,000	29,741,593,000	23,406,052,000	4,537,106,000	6,782,846,240	8,174,060,401	3,723,789,217	3,712,748,065	المديون
457,176,240,000	452,760,901,000	439,080,061,000	356,499,267,000	296,478,926,000	74,232,503,000	793,586,912,896	44,274,271,050	40,212,491,536	3,875,759,907	مج الموجودات المتداولة
										الموجودات الثابتة
9,088,690,000	8,407,721,000	7,719,031,000	6,141,943,000	5,953,424,000	5,397,761,000	5,486,982,434	5,545,539,802	5,566,136,223	5,636,036,980	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية
12,213,122,000	10,274,044,000	8,687,607,000	11,041,663,000	7,671,329,000	642,579,000	0	2,757,279,216	0	0	مشروعات تحت التنفيذ
21,301,812,000	18,681,765,000	16,406,638,000	17,183,606,000	13,624,753,000	6,040,340,000	5,486,982,434	30,904,822,166	5,566,136,223	5,636,036,980	مج الموجودات الثابتة
478,478,052,000	471,442,666,000	455,486,699,000	373,682,873,000	310,103,679,000	80,272,843,000	84,845,675,330	53,577,090,068	45,778,627,759	44,393,616,887	مجموع الموجودات
										مصادر التمويل قصيرة الاجل
187,271,605,000	183,006,837,000	196,173,980,000	173,067,361,000	190,311,486,000	25,488,086,000	31,041,512,148	26,656,370,780	19,481,044,709	17,084,017,090	حسابات جارية وودائع
16,153,454,000	20,683,240,000	15,376,231,000	9,017,661,000	3,391,537,000	2,504,431,000	112,893,423	0	0	0	التخصيصات
3,147,381,000	3,895,765,000	12,209,820,000	16,104,240,000	1,713,979,000	522,025,000	1,033,185,043	1,490,172,170	540,123,191	1,456,165,623	الدائنون
206,572,440,000	207,585,842,000	223,760,031,000	198,189,262,000	195,417,002,000	28,514,542,000	33,187,700,214	28,147,542,950	20,021,167,900	18,540,182,713	مج مصادر التمويل قصيرة الاجل
										مصادر التمويل طويلة الاجل
										حق الملكية
250,000,000,000	250,000,000,000	202,000,000,000	152,000,000,000	102,384,000,000	51,192,000,000	51,162,000,000	25,596,000,000	25,596,000,000	25,596,000,000	رأس المال الاسمي والمدفوع
21,905,612,000	13,856,824,000	29,726,668,000	23,493,611,000	12,302,677,000	566,301,000	456,974,716	109,206,674	161,459,859	257,434,174	الاحتياطيات
271,905,612,000	263,856,824,000	231,726,668,000	175,493,611,000	114,686,677,000	51,758,301,000	51,618,974,716	25,705,206,674	25,757,459,859	25,853,434,174	مج حق الملكية
										القروض طويلة الاجل
271,905,612,000	263,856,824,000	231,726,668,000	175,493,611,000	114,686,677,000	51,758,301,000	51,618,974,716	25,705,206,674	25,757,459,859	25,853,434,174	مج مصادر التمويل طويلة الاجل
478,478,052,000	471,442,666,000	455,486,699,000	373,682,873,000	310,103,679,000	80,272,843,000	84,845,675,330	53,577,090,068	45,778,627,759	44,393,616,887	مجموع مصادر التمويل

**Abstract**

This research seeks to determine the impact of equity financing in the financial performance, and in order to achieve this, the adoption of the total amount of equity financing as a variable exploratory was the expression of financial performance as a variable. Is a response represented by measurable indicators (liquidity "Current Ratio, Quick Ratio" indices, operational efficiency indicators "accounts receivable turnover, fixed asset turnover," leverage indicators "debt ratio, debt ratio," operational profitability indicators "net income margin of rates, the rate of return on the right of ownership," financial market indicators, "earnings per share, relative price-to-earnings) . research questions to shed light on the impact of the correlation between the variables of the study and try to diagnose and reality within the study sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange.

It was to obtain information necessary for field side through official bulletins of the market and for the period of (2006-2015) and eight banks.

And used several measuring tools in the practical side and within Spss program, the study found a range of results can be summarized as the existence of liaison and positive effect between equity financial and indicators of financial performance of the banks, the study sample relationship, while the recommendation of a study on the need for the banks of the study sample the adoption of financial indicators in determining the contribution of equity financial in the financial performance of being proved accurate in the reverse flow of the relationship between property finance and financial performance.

---

Republic of Iraq  
Ministry of Higher Education and Scientific Research  
University of Karbala  
College of Administration and Economics  
Department of Business Administration



# **The effect Equity finance in Financial performance**

**A practical study in the sample of banks listed on the  
Iraq Stock Exchange**

A Thesis Submitted

*To the Council of Administration and Economic College - University of Karbala*

*In partial Fulfillment of the requirements for the degree Master of Science in*

*Business Administration*

By

**Mohammed Abbas Mohsin AL-Khafaji**

Supervised by

**Assistant Professor Doctor**

**Miethak H. AL-Fatlawi**

2017

January

1438